قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

المنظومة البنكية الجزائرية بين النصوص التنظيمية والواقع العملي

"دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة ونظم مقارنة

إعداد الطالبة: نبية بن حمودة

اشراف الاستاذ: أ/د عبدالحفيظ جبابليه

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية: اسم ولقب الاستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د/ كلثوم بن دادة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة	رئيسا
أ/د عبدالحفيظ جبابلية	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة	مشرفا ومقررا
د/ ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

سورة المجادلة آية ١١

ملخص الدراسة:

تشغل المنظومة البنكية في النظم الاقتصادية والمالية عالميا مركزا حيوي يتميز بالديناميكية الدائمة، وفي ظل العولمة الاقتصادية التي تعتبر شكل من أشكال العولمة مبدأها الحرية واندماج أسواق العالم في سوق واحدة لتسهيل حركة السلع ورؤوس الأموال دون حواجز او قيود، تعاظمت القدرة التنافسية للبنوك مما فرض عليها تحسين جودة الإنتاج وتخفيض التكلفة.

تتحدد فواعل النظام البنكي لتشمل كل الجهات والافراد المتفاعلة فيه كالبنوك بكل اشكالها (تجارية، مركزية، متخصصة)، العملاء كالشركات والافراد، الحكومة اذ تعمل على تنظيمي السوق النقدي وفق سياسات نقدية معينة ولوائح، الهيئات التنظيمية التي تضمن استقرار النظام، الموظفين القائمين على تسيير الخدمات اليومية.

تتجسد أهمية تنظيم القطاع المصرفي في حماية المستهلك من الممارسات غير القانونية وتوفير خدمات امنة، تنظيم السيولة، تعزيز الشفافية، تشجيع التعامل المالي والاستثمار.

تطرقت الدراسة في مجملها الى نجاعة النصوص التنظيمية للقطاع البنكي وفعاليتها على مستوى الواقع العملي، حيث عالجت في الفصل الأول المنظومة البنكية الجزائرية بدراسة تاريخ سيرورتها، فواعلها وقياس أدائها وفق مؤشرات علمية.

في حين خصص الفصل الثاني لمناقشة استراتيجيات تطوير القطاع البنكي في الجزائر وفق محاور ثلاثة الحوكمة البنكية، إدارة المخاطر البنكية، التحول الرقمي البنكي.

اما الفصل الثالث فاختص بدراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري كعينة من البنوك الجزائرية عن طريق تحليل نشاطه وفق الأطر التنظيمية السارية في الفترة الممتدة من 2022 الى غاية ماي 2024.

الكلمات المفتاحية: البنوك/ النصوص التنظيمية/ السوق النقدي/ السياسة النقدية

شكر وتقدير:

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (يونس: 10)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم خاتم الأنبياء والمرسلين

احمد الله تعالى الذي وفقني وبارك لي في إتمام بحثي هذا

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان

لكل أستاذ علمني حرفا وزادني علما في جميع الاطوار

الى الأستاذ المشرف **"عبد الحفيظ جبابلية"** على ارشاداته وتوجيهاته القيمة

الى مؤطري عملي الميداني السيدة "**دومر نصيرة"** السيد **"عادل عبد الدايم"** السيد **"فتاكة عبد الهادي"**

الى القائمين على مكتبة المدرسة العليا للصرفة على وجه الخصوص الأستاذ **"لعروي موسى"**

الى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة لإتمام هذا البحث المتواضع

بن حمودة نبية

اهداء:

(وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا) (الاسراء:23)

اهدي ثمرة تعبي

الى العظيمة امي، التي انتمى لها واكتفي بها الى المرأة المكافحة التي حملت همي وتعبت على راحتي **"خيثر نصيرة"** مصدر قوتي دمتي لي عمرا

الى تلك الروح الطاهرة التي تمنيت ان نكمل الرحلة معا الى ابي الغالي **"بن حمودة عبد القادر"**

الى ابي الثاني **"خيثر ميلود"** وامي الثانية **"خيثر وهيبة"**

الى سندي زوجي **"بن معمر محمد الأمين"** وصغيرتي **"بن معمر دينا الين"**

الى اخوتي **"عبد الرحمان" "خديجة" "يوسف" "نوال"**

الى عائلتي الصغيرة **"بن حمودة"** و**"بن معمر"**

الى زملائي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ورفقاء رحلتي

الى جميع من احملهم ذكريات ومشاعر في قلبي

هذه ثمرة نجاحنا معا

بن حمودة نبية

قائمة المحتويات:

صفحة الاستهلال

شكر وتقدير

اهداء

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

مقدمة.....02

الفصل الأول: المنظومة البنكية الجزائرية

تمهيد 14

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القطاع المصرفي 15

المطلب الأول: نشأة البنوك..... 15

المطلب الثاني: ماهية البنوك 16

المطلب الثالث: تعريق السوق النقدي.....21

المطلب الرابع: السياسة النقدية 24

المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري 2023/1962 27

المطلب الأول: نشأة وتطور النظام البنكي الجزائري 1985/1962 27

المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل التحول الى اقتصاد السوق 1994/1986.....30

المطلب الثالث: النظام البنكي الجزائري في ظل التعديلات والإصلاحات القانونية 2001-2018 33
المطلب الرابع: النظام البنكي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09 37
المبحث الثالث: هياكل المنظومة البنكية الجزائرية.....39
المطلب الأول: البنك المركزي 39
المطلب الثاني: البنوك التجارية والمتخصصة 44
المطلب الثالث: البنوك الشاملة والإسلامية 46
المطلب الرابع: تصنيف الفواعل البنكية الجزائرية 48
المبحث الرابع: قياس الأداء المصرفي الجزائري 53
المطلب الأول: تأثير التضخم على الأداء المصرفي الجزائري 53
المطلب الثاني: أثر أسعار النفط على الأداء المصرفي الجزائري..... 57
المطلب الثالث: قياس الأداء المصرفي الجزائري بمؤشر سعر الصرف 60
المطلب الرابع: مؤشر الوعي المصرفي لقياس الأداء البنكي الجزائري 61
استنتاجات الفصل الأول.....67

الفصل الثاني: استراتيجيات تطوير الأداء المصرفي الجزائري

تمهيد: 69
المبحث الأول: حوكة النظام المصرفي الجزائري..... 70
المطلب الأول: ماهية الحوكمة البنكية..... 70
المطلب الثاني :العلاقة بين الحوكمة والأجهزة المصرفية..... 73
المطلب الثالث :مؤشرات الحوكمة في القطاع المصرفي..... 74

المطلب الرابع: تفعيل الإطار القانوني للحوكمة البنكية في الجزائر 76
المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية في الجزائر 80
المطلب الأول: ماهية الخطر النقدي وادارته..... 80
المطلب الثاني: الإطار القانوني لإدارة المخاطر البنكية في الجزائر 84
المطلب الثالث: نماذج بازل للحماية من المخاطر البنكية..... 87
المطلب الرابع: مقترح تطوير استراتيجية إدارة المخاطر البنكية في الجزائر 89
المبحث الثالث: عصرنة المنظومة البنكية الجزائرية..... 93
المطلب الأول: التحول الرقمي..... 93
المطلب الثاني: الصيرفة الالكترونية 95
المطلب الثالث: واقع التحول الرقمي المصرفي في الجزائر 98
المطلب الرابع: الاستراتيجية الرقمية لدعم التوجه العصري للبنوك الجزائرية 101
استنتاجات الفصل الثاني.....106

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

تمهيد 108
المبحث الأول: إجراءات وأدوات الدراسة..... 109
المطلب الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري..... 109
المطلب الثاني: صلاحيات بنك القرض الشعبي الجزائري..... 114
المطلب الثالث: تحديد متغيرات وفترة الدراسة 118
المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين النصوص التنظيمية واوقع تطبيقها في نشاط بنك القرض الشعبي الجزائري..... 121

المطلب الأول: تحليل استراتيجية إدارة المخاطر البنكية في بنك القرض الشعبي الجزائري 121

المطلب الثاني: دراسة نشاط شباك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري 125

المطلب الثالث: تحليل توجه بنك القرض الشعبي الجزائري للتحول الرقمي المصرفي 128

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية بنماذج علمية " CAMELS، ماكنزي، سلسلة القيمة"..... 132

المطلب الأول: تقييم الأداء المصرفي لبنك القرض الشعبي الجزائري وفق مؤشرات CAMELS..... 132

المطلب الثاني: تقييم خدمة بنك عن بعد ببنك القرض الشعبي الجزائري حسب نموذج ماكنزي s7..... 136

المطلب الثالث: تطبيق نموذج سلسلة القيمة على شباك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري..... 139

استنتاجات الفصل الثالث.....144

استنتاجات الدراسة.....146

قائمة المصادر والمراجع..... 149

قائمة الملاحق

قائمة الجداول:

جدول رقم01: تطور انشاء البنوك المركزية في العالم.....39

جدول رقم02: أنظمة الإصدار النقدي لدى البنوك المركزية.....41

جدول رقم03: حالات الإصدار النقدي.....41

جدول رقم04: تصنيف البنوك الجزائرية.....48

جدول رقم 05: المؤسسات المالية للأغراض العامة.....50

جدول رقم06: المؤسسات المالية المتخصصة.....51

جدول رقم07: فواعل الأسواق المالية.....52

جدول رقم08: عائدات صادرات المحروقات 2022/2018.....59

جدول رقم09: وضعية بنك الجزائر 2022/2018.....59

جدول رقم10: مؤشرات قياس الحوكمة في المؤسسات المالية.....75

جدول رقم11: لطرق قياس المخاطر البنكية.....89

جدول رقم12: تطور المعاملات باستخدام البطاقات خلال سنة 2022.....100

جدول رقم 13: أدوات اعداد الاستراتيجيات.....102

جدول رقم 14: متغيرات الدراسة الميدانية.....118

جدول رقم 15: تحليل بيئة الاستثمار المسؤول اجتماعيا في شباك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري.....126

جدول رقم16: تصنيف البنوك حسب المكونات الستة لنموذج التقييمcamels ...133

جدول17: نموذج CAMELS بناءا على بيانات بنك القرض الشعبي الجزائري 2022/2020.....135

قائمة الاشكال:

شكل رقم01: نظرة عامة حول النظام النقدي.....18

شكل رقم02: المثلث السحري لأهداف الاقتصاد.....26

شكل رقم03: الهيكل النقدي الجزائري 1963 /1966.....28

شكل رقم04: منحنى بياني لمستوى إعادة الخصم 1989/1972.....29

شكل رقم05: هيئات مجلس النقد حسب الامر الرئاسي 01/01.....34

شكل رقم06: هيكل النظام النقدي في ظل القانون النقدي المصرفي 09/23.....38

شكل رقم 07: هيكل بنك الجزائر..... 43

شكل رقم08: معدلات التضخم في الجزائر 2022/2017.....55

شكل رقم09: تأثير المنتجات الغذائية المستوردة على النسبة الاجمالية من التضخم في الجزائر 2022/2015.....55

شكل رقم10: أسعار المنتجات المحددة اداريا في التضخم الإجمالي في الجزائر 2022/2017.....56

شكل رقم11: معدلات السيولة في الجزائر 2022/2017.....56

شكل رقم12: أسعار النفط بعملة الدولار2022/2010.....58

شكل رقم13: التطور الشهري لمتوسط سعر الصرف الدينار الجزائري بالمقارنة مع الدولار الأمريكي 2022/2021.....61

شكل رقم14: دوائر نسبية خاصة بتحليل الاستبيان 66/62

شكل رقم15: مبادئ الحوكمة البنكية.....74

شكل رقم16: حجم التحويلات المعالجة من خلال النظام البياني 2022.....100

شكل رقم17: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.....111

شكل رقم18: الإطار التشغيلي للاستثمار المسؤول.....126

شكل رقم19: احصائيات نشاط شباك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري.....127

شكل رقم20: احصائيات حول حساب بنك القرض الشعبي الجزائري علة موقع فايسبوك.....129

شكل رقم21: احصائيات حول حساب انستغرام بنك القرض الشعبي الجزائري.....130

شكل رقم22: احصائيات حساب لينكدان بنك القرض الشعبي الجزائري.....130

شكل رقم23: ابعاد نموذج ماكنزي s7.....136

شكل رقم24: متغيرات النموذج الخاصة بماكينزي s7.....137

شكل رقم25: الموالي سلسلة القيمة لمايكل بورتر.....139

شكل رقم26: دورة حياة خدمات الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري.....142

مقدمة

مقدمة

تعتمد الدول على عدة قطاعات من اجل دفع عجلة نموها الاقتصادي وضمان جودة الحياة من بين هذه القطاعات المهمة القطاع المصرفي المتعدد الفواعل، في الجزائر تتجلى اهم فواعل هذا القطاع في البنك المركزي او ما يعرف ببنك الجزائر الذي تسند اليه مهمة اعداد السياسة النقدية والحرص على رقابة البنوك وصك العملة وتحديد سعر الصرف.

توجد فواعل غير رسمية أخرى لها تأثيرات مباشرة على النظام المصرفي كالسوق السوداء الذي يؤثر في سعر الصرف وانهيار قيمة العملة كما يساهم في زيادة معدلات التضخم، كما يتأثر النظام النقدي بمستجدات الساحة الدولية وحركة فواعلها مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة التجارة العالمية، بورصة الأسواق المالية، الشركات متعددة الجنسيات، ولكون الاقتصاد الجزائري مرتبط خاصة بعائدات نفطية تتحكم في أسعارها منظمات عالمية مثل منظمة البلدان المصدرة لنفط "الأوبك".

تعتبر البنوك بوصفها مؤسسات مالية مرخصة تخضع لسلطة البنك المركزي اهم مكون في النظام المصرفي الجزائري وهذا لتقديمها ثلاث وظائف تنفيذية للسياسة النقدية عن طريق وضع استراتيجية محددة في إطار ما يسمح به القانون المصرفي النقدي، وتتمثل هذه الوظائف في التوفير والاستثمار وإدارة الأموال والتمويل، بالإضافة الى خدمات مصرفية متمثلة في الاستشارات ولعب دور الوسيط في الاعمال التجارية، توفير وسائل الدفع حسب تطلعات الزبائن المودعين والمستثمرين، حيث تنقسم البنوك في الجزائر الى بنوك تجارية، بنوك اجنبية، بنوك متخصصة، وبنوك شاملة.

تحاول الجزائر النهوض بقطاعها المصرفي وتفعيل سوقها النقدي عن طريق مجموعة من الإصلاحات القانونية، وهو الامر الذي صرح له مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، تحسبا لتدارك الهشاشة الهيكلية ولتعزيز قدرات الجزائر للدخول للأسواق الدولية، كل هذا في إطار رؤية استراتيجية هدفها تطوير القطاع النقدي وتحقيق تنمية اقتصادية.

تعمل المنظومة البنكية الجزائرية على ترقية النمط التمويلي البديل المتمثل في الصرفة الإسلامية وتدارك خطر الفجوة الرقمية في القطاع المصرفي، وذلك بتجهيز البنى التحتية ورقمنة المعاملات البنكية بهدف التحول الرقمي.

واقع القطاع المصرفي وتسييره في الجزائر يتطلب التفكير في المستقبل وتوظيف التصورات الفكرية في البرامج الحكومية وذلك من خلال الربط بين الواقع الذي يتميز باليقين والدراسات الاستشرافية، للكشف عن الافتراضات الضمنية وبناء رؤيا وتصور استشرافي استعدادا لأي اضطرابات مستقبلية على مستوى القطاع، أيضا لإرساء حوكمة استباقية بهدف مجابهة التحديات المصرفية المستقبلية.

إشكالية الدراسة:

بهدف تعزيز المالية العامة وتمويل فرص الإنعاش الاقتصادي أصبح من الضروري عصرنة النظام المصرفي والمالي للحصول على منظومة بنكية مساهمة في الاقتصاد الوطني، وهذا عن طريق تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز القدرات التحليلية للقطاع النقدي بالإضافة الى اعداد قوانين واصلاحات تتماشى مع متطلبات العصر والعمل على تطبيقها، وهذا سعيا لتجنب عوامل الانكماش وحالة غير الاستقرار الممكن حدوثها على مستوى القطاع النقدي، وإرساء نظام نقدي متماسك وعصري ذو مردودية على الاقتصاد الوطني، استجابة لهذا الرهان، تنطلق الدراسة من المشكلة البحثية التالية:

فيما تتمثل الإصلاحات القانونية لترقية المنظومة البنكية الجزائرية وما مدى نجاعتها؟

والتي تندرج تحتها مجموعة من **التساؤلات الفرعية** والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ فيما تتمثل المنظومة المصرفية الجزائرية ومراحل تطورها؟
- ✓ فيما تتمثل استراتيجيات تطوير الأداء المصرفي الجزائري؟
- ✓ هل ساهم الإصلاح النقدي المصرفي في ترقية أداء بنك القرض الشعبي الجزائري

فرضيات الدراسة:

- ✓ كلما كانت المنظومة المصرفية الجزائرية مواكبة للتطور الخارجي والمتطلبات الداخلية كلما زاد مستوى الأداء والفعالية.
- ✓ كلما تنوعت استراتيجيات القطاع المصرفي الجزائري كلما ساهمت في تدارك فجوات الأداء البنكي.
- ✓ تطبيق الإصلاحات النقدية المصرفية من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري يقلل من مخاطر الإفلاس ويزيد من جودة التعاملات المصرفية للبنك ويساهم في الاقتصاد الوطني.

مجالات الدراسة:

تناقش الدراسة موضوع المنظومة البنكية الجزائرية بين النصوص التنظيمية والواقع العملي من خلال هذه المجالات الثلاثة:

المجال المكاني:

يعد المجال المكاني لكل دراسة الفضاء الذي تبحث فيه للإجابة على المشكلة البحثية، ولكون الدراسة متعلقة بالمنظومة البنكية الجزائرية فالدراسة تتناول موضوع البنوك بصفة عامة في الجزائر وتختص ببنك القرض الشعبي الجزائري كدراسة حالة.

المجال الزمني:

تعالج الدراسة تحليلا للمنظومة البنكية الجزائرية في الفترة الزمنية المحصورة من تاريخ الاستقلال 1962 المواكب لتاريخ نشأتها الى غاية 2023 المواكب لآخر اصلاح نقدي من الناحية النظرية، اما في المجال الزمني التطبيقي والذي يعنى بدراسة بنك القرض الشعبي الجزائري في الفترة الممتدة من 2023 الى غاية فترة مارس 2024، وهي الفترة الموافقة للتربص الميداني الممتد من 2024/04/25 الى غاية 2024/05/25.

المجال الموضوعي:

تركز الدراسة على المنظومة البنكية حيث تطرقنا الى قياس أدائها ومكوناتها والإصلاحات التي شرعت من اجل انعاشها، استعملنا في الدراسة مجموعة من المؤشرات والأساليب العلمية

المنهجية وهذا للحصول على نتائج دقيقة، كما قمنا أيضا بإعداد استبيانات وتحليلها وهذا لتعمق أكثر في البحث وتفكيك العينة محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تهتم الدراسة بموضوع المنظومة البنكية التي تعتبر عصب التنمية المستدامة اذ تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وترقية السوق النقدي وانعاشه ليستجيب بشكل دقيق لتطلعات واحتياجات المجتمع على الصعيد المعيشي والاقتصادي، هذا عن طريق التطرق لتاريخ وهياكل المنظومة البنكية في الجزائر بما فيها البنوك التي تعتبر المحدد الرئيسي للقطاع المصرفي، وهذا بهدف اثراء البحث العلمي المتعلق بالبنوك في الجزائر ولتقديم مادة علمية منقحة في مكتبة الجامعة لمساعدة الباحثين على إتمام بحوثهم العلمية

الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لموضوع الدراسة في ثراء الجانب التطبيقي الذي يقدم نتائج ذات دقة ومصداقية، عن طريق استخدام أدوات البحث العلمي: الاستبيان، المقابلة، الأساليب العلمية التحليلية، والعمل على الوصل ما بين الخبرات المنهجية النظرية والتطبيقية لاستخلاص مواطن قصور القطاع المصرفي الجزائري والعمل على تداركها واستنتاج مواطن قوة القطاع لتطويرها مستقبلا.

اهداف الدراسة:

ترمي الدراسة بصفة عامة للوصول الى هدف رئيسي هو ترقية المنظومة البنكية والسوق النقدي الجزائري، من بين الأهداف المسطرة في الدراسة أيضا ما يلي:

- ✓ قياس مدى فعالية الإصلاحات المصرفية عن طريق تقييم الأداء المصرفي
- ✓ ابراز أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية
- ✓ تحديد اليات ترقية الاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري
- ✓ تحديد الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري

- ✓ إرساء حوكمة استباقية للقطاع النقدي الجزائري بناءا على تخطيط استراتيجي استشرافي

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

من الخطوات الحاسمة في مسار البحث العلمي هي مرحلة اختيار الموضوع، نظرا لأهميتها من بين المبررات التي دفعتنا لاختيار موضوع الدراسة ما يلي:

- ✓ أهمية القطاع المصرفي وهياكله ودوره الفعال في تحقيق الازدهار والنمو
- ✓ موضوع الدراسة من المواضيع التي لايزال البحث فيها قائما والتي تؤهل الوصول الى نتائج مفيدة ودقيقة
- ✓ تقديم مساهمة جديدة في القطاع النقدي وتطوير فرضية علمية بغرض فائدة اقتصادية تنموية
- ✓ استكمال مسار البحث وتحليل اخر المستجدات والإصلاحات

الاهتمام الشخصي بالموضوع والرغبة في تطوير الثقافة النقدية المصرفية

الإطار المنهجي للدراسة:

المنهج البحثي:

يعرف المنهج البحثي على انه الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة[1].

تتعدد المناهج وتختلف استعمالاتها حسب طبيعة الموضع محل الدراسة، لذا ستعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج التي ساعدت على تحليل الموضوع بطريقة منهجية أهمها ما يلي:

- ✓ منهج تحليل المضمون:

يستخدم منهج تحليل المضمون كأداة لتحليل المعلومات التي يبحث عنها الباحث وهذا من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة التي تتم صياغتها مسبقا، باستعمال

[1] مكي مصطفى، ***البحث العلمي آدابه وقواعده ومناهجه***، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص.81.

البيانات، الوثائق، المواد القانونية والإعلامية وغيرها بهدف الوصل الى نتائج دقيقة تخدم دراسته[1].

اقتضت الدراسة استخدام منهج تحليل المضمون لدراسة النصوص القانونية المتعلقة بالمنظومة البنكية الجزائرية وتحليلها بطريقة منهجية بغاية الوصول الى الأهداف المحددة.

- ✓ منهج دراسة الحالة:

يعرف منهج دراسة الحالة على انه طريقة علمية تتميز بالعمق والشمول والفحص والتحليل الدقيق لأي ظاهرة ولدى أي فئة او عينة قيد الدراسة بهدف الوصول الى استنتاجات تساعد على وضع تعميمات، علاج مشكلة ما، توجيهها وتقديم إرشادات[2].

عملت الدراسة على الالمام بجميع جوانب الموضوع، لهذا استخدم فيها منهج دراسة الحالة الذي يهدف الى تقديم دراسة دقيقة لجميع الجوانب التي تتعلق بالموضوع، وهذا نظرا لأهمية دراسة الحالة في تحليل الظواهر، في إطار مناقشة إشكالية هذه الدراسة تم تقييم فعالية النصوص التنظيمية المتعلقة بالقطاع المصرفي الجزائري عن طريق دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري.

استخدمت الدراسة في إطار منهج دراسة الحالة المقابلة والاستبيان كالتالي:

- ✓ **الاستبيان:** استخدمت الدراسة الاستبيان الالكتروني الذي يتمثل في مجموعة من الأسئلة المصممة الكترونيا والتي توزع عبر الانترنت بهدف الوصول الى معلومات محددة، وجه الاستبيان لطلبة من مختلف الاطوار بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة لتقييم مستوى ثقافتهم المالية واستخدام النتائج لتطبيق مؤشر الوعي المصرفي على الأداء البنكي الجزائري.
- ✓ **المقابلة:** من بين اهم الأدوار الحيوية والفعالة المسندة لأدوات جمع البيانات هو دور المقابلة وهذا نظرا لأهميتها في ابراز واقع الظواهر كما هي مما يساعد على تقديم حلول ذات

[1] نعيم بوعموشة، "تقنية تحميل المضمون في العلوم الاجتماعية"، ***مجلة دراســات في علم اجتماع المنظمات***، م (10) ع (1)، (2022)، ص. 65.

[2] احمد بوذراع، "منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية والإنسانية"، ***مجلة الاحياء***، ع (4)، (2001)، ص .284.

جودة، في إطار الدراسة تم اجراء مقابلة مع السيد "فتاكة عبد الهادي" رئيس قسم مركزي بمؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري.

إقترابات الدراسة:

تستخدم الإقترابات كإطار لتصنيف عدد كبير من البيانات والمعلومات حول مختلف الأنظمة، فالاقتراب بمعناه البسيط عبارة عن وسيط بين الباحث ومتغيرات الظاهرة قيد الدراسة.

في إطار دراسة موضوع المنظومة البنكية الجزائرية استخدم الاقتراب المؤسسي الذي يعتبر المؤسسات كمتغير مستقل ومتحكم في نمط الاستراتيجيات المنتجة.

الدراسات السابقة:

ترتبط الدراسات السابقة بالبحث العلمي ارتباطا مباشر، المغزى منها هو المعرفة التراكمية كما يمكن اعتبارها كتقويم نقدي منظم يساعد على استيعاب الإضافة العلمية والقيمة المضافة للبحث، في سياق الدراسة توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المنظومة البنكية عموما والجزائرية على وجه الخصوص من جوانب مختلفة ومنه سنقوم بإبراز ما قدمت الدراسات السابقة من نتائج ونحدد أوجه التشابه والاختلاف لدراسة الحالية.

الدراسة الأولى:

دراسة الأستاذ الدكتور محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، (الطبعة الأولى، الإسكندرية 2007) ، الدراسة عبارة عن كتاب يعرض مناقشة حرة بعيدة عن مختلف التأثيرات لمعرفة طبيعة عمل البنوك، تنقسم الدراسة الى أربعة فصول في الفصل الأول تطرق الكاتب الى ماهية البنك ووظائفه وأهدافه حيث استعرض مكونات البيئة المصرفية وضح أيضا اهداف البنوك التي من شانها تعظيم الأرباح، كما لخص وظائف البنوك وعدد أيضا مختلف البنوك والخدمات، تناول في الفصل الثاني التخطيط لأنشطة البنوك حيث وضح مفهوم التخطيط والاهداف على مستوى الأجهزة المصرفية، بعدها عرف السياسة البنكية على انها مجموعة من القواعد العامة التي تحكم استخدام مصادر البنك، عالج في الفصل الثالث تنظيم البنوك التجارية حيث اسند مهمة التنظيم الى الإدارة ثم ذكر أنواع تصاميم الهيكل بعدها قدم شرح مفصل لتنظيم البنك، عنون الكاتب الفصل الرابع بالرقابة على أنشطة البنوك حيث عرف الرقابة وذكر

عناصرها قسم أيضا اهداف الرقابة الى نوعين: اهداف تقليدية للتأكد من دقة وصحة البيانات والحصول على راي محايد، واهداف حديثة اعتبارا للمساءلة المالية والإدارية، المساءلة عن البرامج، كما ذكر أيضا أنواع المعايير التي تضبط عملية مراقبة البنوك، تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من ناحية المنطلق النظري الى ان الدراسة الحالية تتعدى المستوى النظري الى المستوى التطبيقي عن طريق إقامة اسقاطات على وضعية القطاع المصرفي الجزائري اعتمادا على تحليل المعطيات والبيانات وتقييم الأداء المصرفي.

الدراسة الثانية:

دراسة فالي نبيلة، **استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية دراسة حالة البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة فرحات عباس، سطيف 1، سنة 2017/2016)، تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: ماهية الاستراتيجيات التأهيلية الضرورية اللازمة لتأهيل المؤسسات المصرفية في الجزائر بالشكل الذي يعزز نجاعتها ويؤدي الى تقوية مكانتها في الاقتصاد الوطني.

تناولت الدراسة أربعة فصول تطرقت الباحثة من خلالها الى أهمية الاستراتيجيات التأهيلية الضرورية لتأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية، تناولت الدراسة في الفصل الأول دور الجهاز المصرفي الجزائري في الاقتصاد الوطني بناءا على المؤشرات الكلية للاقتصاد والجهاز المصرفي الجزائري الامر الذي يتشابه مع الدراسة الحالية من حيث منطلق استخدام المؤشرات ويختلف عنها من ناحية الهدف لان الدراسة الحالية تصبو لقياس الأداء المصرفي الجزائري وتختلف أيضا من ناحية المؤشرات المستخدمة، قدمت الباحثة أيضا دراسة لدور الجهاز المصرفي الجزائري في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية على المستوى الوطني، في الفصل الثاني ناقشت الدراسة الى التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري في ظل البيئة المصرفية الجديدة هنا تختلف معها الدراسة الحالية من ناحية القانون التنظيمي الذي كان ينظم السوق النقدي القديم، كما قدمت الدراسة الحالية دراسة لخطر الفجوة الرقمية وهو الامر الذي لم يذكر في هذه الدراسة، في الفصل الثالث عالجت الباحثة سياسات واستراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية لكنها لم تذكر مراكز التكوين الكوادر المصرفية التي أهمها المدرسة العليا لصرفة وهو الامر الذي ستتطرق اليه الدراسة الحالية، اما في الفصل

الرابع تناولت الباحثة دراسة ميدانية لاستراتيجيات تأهيل البنوك حيث قدمت دراسة لعدة بنوك عمومية وخاصة.

يمكن تلخيص اهم ما توصلت اليه هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ التأهيل الإداري للمؤسسات المصرفية يساعد على مرونة القطاع ويجعله يستجيب للانحرافات ويضبطها
- ✓ التأهيل الوظيفي يساهم في تحسين الجودة بخلق التنافس وبالتالي يساهم بطريقة مباشرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ✓ التأهيل البشري يعمل على ترقية كفاءة المورد البشري للحرص على التنفيذ الأمثل للأهداف داخل المنظومة المصرفية
- ✓ التأهيل القانوني يسمح بتوافق العمل المصرفي مع الإطار القانوني

الدراسة الثالثة:

دراسة حفيظة كراع، **العمل المصرفي الالكتروني والمسؤولية المدنية للبنك فيه**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، حقوق تخصص اعمال، (جامعة باتنة 2021/07/12)،

اشكالية الدراسة تدور حول: المدى الذي وفق فيه المشرع الجزائري في تكريس احكام قانونية تتلاءم مع طبيعة العمل المصرفي الالكتروني وانعكاسها على خصوصية المسؤولية المدنية للبنك، عملت الباحثة على تحديد النظام القانوني للعمل المصرفي الالكتروني وضبط احكام المسؤولية المدنية للبنوك التي تمارس هذا النوع من الاعمال وهذا كان في إطار الباب الأول الذي تناول العمل المصرفي الالكتروني والباب الثاني الذي عالج المسؤولية المدنية للبنك في العمل المصرفي الالكتروني، اهم ما توصلت اليه الدراسة ما يلي:

- ✓ المشرع الجزائري لم يفصل في عملية ممارسة العمل المصرفي الالكتروني الا ما وجد من احكام عامة في القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية
- ✓ العمل المصرفي الالكتروني هو الصورة المستحدثة للعمل المصرفي التقليدي حيث أظهرت الدراسة عرضا لأنواع العمليات المصرفية الالكترونية التي انتجها التطور التقني في العمل المصرفي

- ✓ المشرع الجزائري لم ينظم مسؤولية البنك أساسا وبالتالي لا وجود لتنظيم المسؤولية المدنية في العمل المصرفي الالكتروني

تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في تناول العمل المصرفي في طل القانون رقم 23-09 المؤرخ في يونيو سنة 2023 الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي الذي يوضح في المادة 02 العملة الرقمية للبنك المركزي الدينار الرقمي الجزائري والتي تكلف البنوك بالمسؤولية المدنية اتجاه العمل الالكتروني، ومن ناحية مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية سبتمبر 2021 الذي جاء بضرورة رقمنة وتطوير النظام البنكي الجزائري والتعجيل بمسار عصرنة أنظمة الدفع.

الدراسة الرابعة:

دراسة هدى زمولي، عواطف مطرف، **مكانة البنوك وتغير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، (جامعة باجي مختار عنابة، مخبر المالية الدولية دراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، المجلد 04 العدد 02، ديسمبر 2021)، تهدف الدراسة الى ابراز خصوصية عمل البنوك في الاقتصاديات المختلفة التي تعتمد اما على المديونية او على الأسواق المالية بناءا على الإشكالية الاتية: هل تتمتع البنوك كوسيط مالي بمكانة خاصة في الاقتصاد؟ وهل ستحتفظ بمكانتها ودورها في عالم المال المتسم بالتسارع والتغير؟

تقدم هذه الدراسة تحليل لوضع الجهاز المصرفي وتعمل على مستقبله بداية بمفهوم النظام المالي ومكوناته المتمثلة في: الوسطاء، الاسواق، البنية التحتية، الى الوصول الى تغير دور البنوك في ظل التطورات العالمية إثر التنافس من قبل الوسطاء الماليين الامر الذي حتم على البنوك تنويع أنشطتها من اجل عائدات اعلى ومنافسة المؤسسات غير المالية، الفجوة التي غفلت عنها هذه الدراسة هي تقديم إضافة وحلول لترقية القطاع المصرفي، وهو الامر الذي ستقدمه الدراسة الحالية بناءا على دراسات ميدانية تطبيقية.

هيكلة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الموسومة ب "المنظومة البنكية الجزائرية بين النصوص التنظيمية والواقع العملي دراسة بنك القرض الشعبي الجزائري" ثلاثة فصول مقسمة كالاتي:

- ✓ الفصل الأول: المنظومة البنكية الجزائرية، تناولت الدراسة فيه أربع مباحث حيث يقدم المبحث الأول مفاهيم عامة حول القطاع المصرفي، اما المبحث الثاني يدرس النظام البنكي الجزائري من 1962 الى 2023، المبحث الثالث يفصل هياكل المنظومة البنكية الجزائرية، والمبحث الرابع عبارة عن مؤشرات قياس الأداء المصرفي الجزائري.
- ✓ الفصل الثاني: استراتيجيات تطوير الأداء المصرفي الجزائري، يقسم الفصل الى ثلاث مباحث بداية بالمبحث الأول حوكمة النظام المصرفي الجزائري، المبحث الثاني إدارة المخاطر البنكية في الجزائر، المبحث الثالث عصرنة المنظومة البنكية الجزائرية.
- ✓ الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، الذي قسم الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول فيها إجراءات وأدوات الدراسة، في حين تطرق المبحث الثاني الى تحليل العلاقة بين النصوص التنظيمية وأوقع تطبيقها ببنك القرض الشعبي الجزائري، اما المبحث الثالث فناقش فرضيات الدراسة الميدانية وفق نماذج ثلاثة camels، ماكينزي7s، سلسلة القيمة.

الفصل الأول:

المنظومة البنكية الجزائرية

تمهيد:

يحظى القطاع المصرفي بأهمية بالغة على مستوى المنظومة الاقتصادية نظرا لدوره المهم في دفع عجلة النمو والتنمية، اهم الأدوار التي تسند لهذا القطاع هو ترقية الجهاز المالي للدول وتحريك عجلة الاستثمار وهذا عن طريق مختلف هياكله، تعتبر البنوك احدى أدوات القطاع المصرفي التي تلعب دورا في تنشيط الجهاز التجاري والاستثماري عن طريق الوساطة المالية بين المودع والمستثمر.

السوق النقدي او سوق رؤوس الأموال ذات الاجل القصير بذاته يساعد في توفير التمويلات وتحريك الأموال لتغطية العجز الذي تعاني منه المؤسسات ولتوظيف أموال المودعين، كما يعد استقرار المناخ النقدي في سوق النقد من بين اهم أهداف السياسة النقدية،

تسعى الجزائر كغيرها من بلدان العالم جاهدة لإنعاش قطاعها المصرفي عن طريق عصرنته وترقيته وهذا ما تجلى في اخر اصلاح قانوني مصرفي رقم 09-23 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023.

ستتناول الدراسة في هذا الجزء الموسوم ب "المنظومة البنكية الجزائرية" النقاط والمفاهيم الأساسية من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول القطاع المصرفي
- ✓ **المبحث الثاني:** النظام البنكي الجزائري 2023/1962
- ✓ **المبحث الثالث:** هياكل المنظومة البنكية الجزائرية
- ✓ **المبحث الرابع:** قياس الأداء المصرفي الجزائري

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القطاع المصرفي

تتميز البيئة الاقتصادية بالحركة الدائمة وديمومة النشاط الاقتصادي الذي يلزم على الدول اليقظة والاستعداد للمخاطر المحتملة والتي يمكن ان تؤثر على أنظمتها واستقرارها، يعد القطاع المصرفي من بين القطاعات الحساسة التي من شانها توفير الأموال وتشجيع الاستثمارات بهدف خلق القيمة المضافة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الرؤيا الاستراتيجية الجزائرية في هذا الصدد تعمل على ترقية منظومتها البنكية وسوقها النقدي وهذا عن طريق مجموعة من الإصلاحات القانونية وكذا التقنية، رغم هذا يبقى القرار السياسي هو العامل الأول لإحداث التغير على مستوى هذا القطاع باعتباره المتغير الرئيسي الذي يجمع بين عدة مستويات: مستوى النخب، المستوى القانوني، المستوى المؤسساتي، المستوى الاجتماعي وهذا عن طريق العقلانية الاقتصادية والمنطق.

المطلب الاول: نشأة البنوك

يعتقد الأغلبية ان نشأة البنوك كانت مع ظهور اول اشكال النقود غير ان اول بوادر التعامل المصرفي كانت قبل ذلك بكثير بالذات في بلاد ما بين الرافدين تقريبا عام 350 قبل الميلاد، اما من ناحية القوانين المصرفية فالشريعة التي وضعها حمو رابي* عام 1675 تعتبر من أقدم النصوص المعروفة التي وضحت مسائل الإقراض والايداع والفائدة والضمانات.[1]

ارتبط اول ظهور للبنوك في شكلها الحالي بفترة أواخر القرون الوسطى "القرن13-القرن14" نظرا لازدهار التجارة في المدن الإيطالية على راسها مدينتي جنوفة GENOVA وفلورنسية FLORENCE، نتج عن هذا الازدهار تكدس الأموال مما أدى بالتجار قبول إيداع الأموال والمعادن الكريمة عند الصيارفة بهدف حمايتها والمحافظة عليها مقابل شهادات اسمية تثبت ملكيتها، أدى تداول هذه الشهادات الاسمية الى انبثاق ما يعرف اليوم بالشيكات والنقود الورقية والتي كانت عبارة عن شهادات إيداع لكن بدون اسم المستفيد، بعدها تطورت وظيفة الصيارفة لتتعدى مجرد قبول الودائع في استثمار أموالهم الخاصة في شكل قروض للغير

[1] معروف هشام، مزهود عبد المجيد، ***واقع اصلاح النظام البنكي في الجزائر***، مذكرة ليسانس غير منشورة (جامعة الجزائر: المدرسة العليا للتجارة، 2012)، ص.2.

* سادس ملوك الدولة البابلية حمن من الفترة الممتدة من 1750 ق م الى 1792 ق م، مؤسس اول القوانين المكتوبة في العالم المتمثلة في شريعة حمو رابي التي تعتبر سلسلة من القوانين التشريعية المتكونة من 282 مادة قانونية.

مقابل الحصول على فائدة معينة، للتطور فكرة الإقراض بإقراض أموال التجار وهذا نظرا لتكدسها واستمرار عملية الإيداع هكذا تم التعبير عن اول وظيفة بنكية.[1]

تم انشاء اول بنك عام 1156 بمدينة فينسيا الإيطالية، بعدها بنك الودائع عام 1401 بمدينة برشلونة، عام 1577 ظهر المفهوم الحديث للبنوك حيث تأسس اول بنك حكومي بمدينة البندقية عام 1587 ليليها بنك أمستردام عام 1609.

ازداد عدد البنوك تدريجيا مع بداية القرن 18 حيث أسست السويد اول بنك لها عام 1668، إنجلترا 1694، فرنسا 1800 وهولندا عام 1900، مع بداية القرن 19 اتخذت البنوك اشكالا رسمية متقدمة وهذا مع بوادر قيام الثورة الصناعية، وهي البداية الحقيقية لظهور القطاع المصرفي واجهزته وهذا بضمان مؤسسات التامين، صناديق الادخار، سوق الأوراق المالية ومؤسسة التمويل الدولية الى جانب البنوك، كما ساهمت البنوك كثيرا في توجيه الرأسمالية من رأسمالية تجارية الى رأسمالية صناعية.[2]

المطلب الثاني: ماهية البنوك

تتعدد المؤسسات المالية في العالم وتتعدد الفواعل على مستوى الجهاز المصرفي الا ان البنك بصفته المؤسساتية يبقى أهمها وهذا نظرا لطبيعة الوظائف المسندة اليه والتي أهمها لعب دور الوساطة المالية في هذا المطلب تعالج الدراسة الإطار المفاهيمي لمصطلح بنك وهذا عن طريق تعريفه، ذكر وظائفه ومبادئه ودراسة أهميته.

تعريف البنوك:

كلمة بنك او BANCO لها أصل إيطالي حيث تعني مصطبة وهذا يرجع للمصطبة التي كان يجلس عليها الصرافون قديما بهدف تحويل العملة، بعدها تطور معنى المصطلح ليصبح معناه منضدة وهي المكان الذي تتم فيه عملية المتاجرة بالنقود.[3]

[1] فاطمة بوصبع، ***التعديلات الجديدة لقانون النقد والقرض الجديد بنك الجزائر***، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية2011/2010)، ص. 02.

[2] جودي ريمة، بن رجدال ايمان، ***إدارة المخاطر البنكية دراسة حالة بنك الجزائر***، مذكرة ليسانس غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية فرع إدارة الاعمال 2006/2005)، ص.1.

[3] شاكر القزويني، ***محاضرات في اقتصاد البنوك***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية تيزي وزو، 2011)، ص.24.

وردت عدة تعريفات للبنك منها تعريفات كلاسيكية وتعريفات حديثة من بين التعريفات الكلاسيكية لمفهوم البنوك ما يلي:

تعريف معجم اللغة العربية المعاصر الذي يعرف كلمة بنك "جمع بنوك" بأنها عبارة عن مؤسسة تقدم خدمات الائتمان بالاقتراض والاقراض لأغراض تجارية، فتستثمر الودائع والأموال.[1]

تعريف **مختار لكحل** الذي يعرفها بانها: مؤسسات مالية تقوم بلعب دور الوساطة بين الأشخاص الذين لديهم القدرة على التمويل، والأشخاص الذين لديهم احتياجات مالية، تقدم البنوك أيضا ضمانات للودائع وتوفر وسائل الدفع الالكترونية، وتساهم في الاقتصاد الوطني[2]

تشترك جل هذه التعريفات على ان البنوك عبارة عن مؤسسات مالية تتاجر بالنقود، وهذا عن طريق الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين، بهدف تغطية العجز المالي وتجنب مخاطر عدم التسديد وتفادي عرقلة النشاط الاقتصادي.

تعدت التعريفات الحديثة لمصطلح البنك دراسة دور وظائفه الى دراسة نتائج وظائفه وهي حدود المنفعة المترتبة عن ممارسة البنوك لمهامها، من الزاوية الحديثة يمكن تعريف البنوك على انها مجموعة من الوسطاء الماليين يقومون بمزاولة وظيفة الإيداع والاقراض بناءا على اجال محددة، مع تقديمهم خدمة التمويل الداخلي والخارجي لكن بما يخدم اهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، حيث تباشر البنوك عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بهدف المساهمة في انشاء المشاريع، ومعنى ذلك تقديم البنوك لمختلف خدماتها المالية ينعكس بالمنفعة على العملاء بحل المشاكل المالية، وينعكس عليه بتلقي سعر الفائدة وعلى المجتمع بالاستفادة من أنشطة البنوك المتمثلة تسهيل عمليات المعاملات المالية بين أطراف المجتمع مما يؤهل ترقية الاقتصاد وتحقيق مصلحة عامة، أي

[1]، ***معجم اللغة العربية المعاصر***، احمد مختار عمر، (القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2008) مادة بنك، ص.249.

[2] Mokhtar Lakehal, ***Le grand livre de l'économie contemporaine et des principaux faits de société,*** (FRANCE: groupe Eyrolles2012) , p.57.

مبادلة المنفعة مع مجموعة من العملاء المتوقعين في ظل تحقيق مصلحة المجتمع والمواءمة مع البيئة المتغيرة باستمرار وهي هدف من اهداف التحول نحو البنك الشامل.[1]

البنوك الشاملة هي التي لم تتقيد بالتخصص المحدود الذي يقيده العمل المصرفي بل تعدت ذلك الى مستوى امداد نشاطاتها في مجالات مختلفة لتوليد المرونة والالية في تدارك تغيرات البيئة المصرفية بهدف تعديد مصادرها وتوجيه مختلف النشاطات لخلق تنمية اقتصادية واجتماعية.[2]

وظائف البنوك:

يعد فهم وظائف البنوك في النظام المالي احدى القضايا الأساسية في الاقتصاد، تتمثل وظيفة البنوك الرئيسية في لعب دور الوساطة المالية التي يكون فيها المودع في المقام الأول، لإمكانيته توفير الأموال للمقترض إما عبر الأسواق النقدية المتمثلة في «أسواق المال، أسواق السندات، أسواق الأسهم" او عن طريق الوسطاء الماليين، يمثل الشكل التالي نظرة عامة حول النظام النقدي:[3]

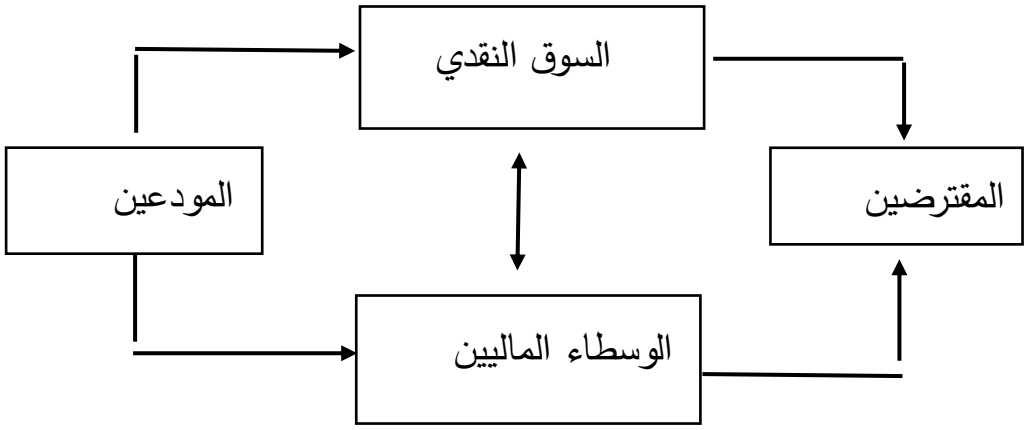

المصدر: Franklin Allen, Elena Carletti "The Roles of Banks in Financial Systems بتصرف الباحثة

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، ***إدارة البنوك***، (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006)، ص. ص .14،15.

[2] د. عبد القادر شارف،" البنوك الشاملة والادوار الجديدة في ظل العولمة المصرفية مع الإشارة لحالة الجزائر"، في ***https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/1/3/84713***، تاريخ الاطلاع: (2024/04/18).

[3] Franklin Allen, Elena Carletti "The Roles of Banks in Financial Systems", in ***https://academic.oup.com/edited-volume/28123/chapter-abstract/212278572?redirectedFrom=fulltext***, seen(2024/04/20 at 11 pm).

للبنوك وظائف أخرى تزاولها ما عادا لعب دور الوساطة المالية منها ما يلي:

- ✓ قبول الودائع وتنمية الادخارات مما يساعد على تنمية الوعي الادخاري للعملاء، يمكن تقسيم الايداعات الى أربعة اقسام، حسابات جارية التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنك والزبون، حسابات صندوق التوفير وهي الحسابات التي تؤهل العميل الحصول على فائدة معينة مقابل المبالغ التي يحتفظ بها والمدة، حسابات ودائع بالإخطار وهي حسابات يمكن للعملاء فيها على سحب الأموال عند الحاجة اليها، حسابات ودائع لأجل وهي الحسابات التي تحدد فيها مدة الإيداع ولا يحق للعميل سحب الأموال قبل المدة المتفق عليها.
- ✓ مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق اهداف خطة التنمية، عن طريق منح تسهيلات ائتمانية، المساهمة في انشاء مشروعات جديدة، الاستثمار في الأسهم والسندات ذات المركز المالي السليم. [1]

تقدم البنوك أيضا خدمات مصرفية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تسيير عمليات التحويل المالي
- ✓ توفير وسائل الدفع وادارتها
- ✓ ضمان امن المعاملات البنكية الخاصة بالزبائن
- ✓ مرافقة العملاء في مشاريعهم وتقديم خدمات استشارية [2]

مبادئ البنوك:

تزاول البنوك نشاطها وفق مبادئ معينة تؤهلها لكسب ثقة زبائنها وتطوير راس مالها من اهم هذه المبادئ الالتزام بالإطار القانوني والرقابي لضمان المنافسة العادلة بين المصارف وتفادي الحاق الضرر بالسوق النقدي، المعاملة العادلة للعملاء وتوفير الحماية لهم من المخاطر الممكنة مع الاخذ بعين الاعتبار حقوقهم، ترقية القرارات الصادرة من الحكومة نظرا لدورها المهم في توجيه الجهاز المصرفي، على البنوك أيضا احترام مبدأ الشفافية وتطبيقها في

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، ***مرجع سابق***، ص.20.

[2] La banque à quoi ça sert ,***https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/marches-financiers/acteurs-de-la-finance/banque/la-banque-a-quoi-ca-sert/***, vu (20/04/2024 a 18h20min).

مستوياتها العالية، مع إدارة مسؤوليات البنك بموضوعية ووفق استراتيجية محددة تكرس مبدا النزاهة.[1]

السرية واحترام خصوصية العملاء في معالجة بياناتهم، حسن معاملة عملاء البنك والحرص على كفاءة المورد البشري المسؤول على التواصل المباشر مع الزبائن، الراحة والسرعة لتوفير خدمة ذات جودة، كثرة الفروع لتسهيل عملية اجراء المعاملات البنكية دون الانتقال لإدارة البنك، تقسيم العمل، توزيع المخاطر، سهولة التحويل وقلة التكاليف.[2]

أهمية البنوك:

تعتبر أزمة 2007 توضح مليا أهمية البنوك حيث تكمن في تعبئتها للأموال غير المستخدمة، توفير الاستثمارات الإنتاجية التي تساعد على تحفيز الأنشطة الاقتصادية، دفع النمو وتحسين المستوى المعيشي.

تتجلى أيضا أهمية البنوك في توجيه الأموال من المودعين الى المقترضين مما يسهل تكوين راس المال، وتوفير ضمانات للمودعين على أموالهم مع تقديم عائدات على الودائع، كما تعمل على تنفيذ السياسة النقدية عن طريق تحديد أسعار الفائدة والتأثير على المعروض النقدي والاستقرار الاقتصادي، تعمل البنوك أيضا على ترقية مختلف القطاعات عن طريق تقديمها لقروض موجهة لها مثل قطاع الزراعة، الصناعة، الخدمات فهي تعمل على تحفيز الإنتاج ذو المردود التنموي على الاقتصاد.[3]

[1] ابوظبي الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ***ورقة محددة تتعلق بمبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية***، 2017، ص، ص. 68،69.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، ***مرجع سابق الذكر***، ص27-28-29

[3] " Understanding the Banking System "

https://www.studysmarter.co.uk/explanations/macroeconomics/financial-sector/banking/, seen (20/24/2024 at 08pm) .

المطلب الثالث: تعريف السوق النقدي

ترتبط فعالية اقتصاديات الدول وتطورها بالهياكل القاعدية الضرورية التي نشاطاتها تشكل الدورة الاقتصادية، يعتبر السوق النقدي من بين الهياكل القاعدية التي توفر التمويل للمؤسسات الاقتصادية وتغطي العجز المالي في هذا المطلب تفصل الدراسة مفهوم السوق النقدي نظرا لأهميته وهذا بتعريفه والتعرض لعناصره.

تنقسم أسواق المال الى سوقين وهذا بمعيار اجل استحقاق الأوراق المالية حيث لدينا:

- ✓ سوق النقد "قصير الاجل"
- ✓ سوق رؤوس الأموال "طويل الاجل"

ماهية السوق النقدية:

تعريف السوق: محل اجتماع العرض والطلب بمحدد السعر والكمية، كما يعبر مصطلح السوق أيضا عن عقد بيع وشراء سلع او خدمات، ويجمع بين زبائن الحاضر والزبائن المستهدفين مستقبلا.[1]

مفهوم السوق النقدي: هي الأسواق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الاجل والتي لا يزيد اجلها عن عام واحد، بعد اصدار هذه الأوراق يتم تداولها في السوق الثانوية حيث يأخذ المستثمرون فائدتهم واحتياجاتهم اليومية ويعاد استثمار الأموال المتبقية في استثمارات قصيرة الاجل او في أدوات السوق النقدي، حيث تتميز هذه الأخيرة بكبر حجمها وبالتالي تكون تكلفة المعاملات منخفضة نسبيا الا ان قد تمنع معظم الافراد من الاستثمار، انخفاض نسبة خطر الائتمان، التأثير الضئيل لسعر الفائدة عليها.[2]

أما حسب Martinet. C .A فهو: « سوق رؤوس الأموال القصيرة والمتوسطة الأجل، حيث يتكون السوق النقدي من السوق ما بين البنوك وسوق السندات القابلة للتفاوض والتي

[1] ***LEXIQUE DE GESTION ET DE MANAGEMENT,*** Alain-Charles Martinet, Ahmed Silem, (France Dunode 8eme édition, 2010) marche monétaire, p. 385.

[2] السيدة عبد الفتاح إسماعيل، عبد الغفار علي حنفي، ***الأسواق المالية: أسواق راس المال البورصات البنوك صناديق الاستثمار***(الاسكندرية: الدار الجامعية الابراهيمية 2009)، ص .57.

تكون مفتوحة أمام جميع الفواعل الاقتصادية، في عمليات السوق النقدي تستعمل مجموعة من الأدوات من بينها: سندات الخزينة العمومية، سندات الخزينة، وشهادات الإيداع»[1]

المفهوم الشامل لسوق النقدي هو سوق رؤوس الأموال ذات الاجل القصير حيث تتم عمليات الإقراض والاقتراض في شكل سندات الديون، اما من الناحية الجغرافية فالسوق النقدي لا يمكن حصره في رقعة جغرافية محددة، كما يتكون من السوق الأولية التي الحصول على الأموال الموجهة للاستثمار في اجال قصيرة والسوق الثانوية التي تجرى فيها تبادل الإصدارات النقدية قصيرة الاجل بأسعار تتحدد وفق العرض والطلب.[2]

يمكن استخلاص مفهوم السوق النقدي في اعتباره سوق يتم فيه تداول الأصول النقدية قصيرة الاجل حسب منحنى العرض والطلب، كما ان دراسته تستوجب تحليل حركة هذه الأصول بناءا على عامل الزمن والسيولة.

خصائص السوق النقدية:

يتميز سوق النقد بالمرونة العالية أي ان له القابلية في التكيف مع المتطلبات، وتزداد اهمته نظرا لطبيعة المؤسسات الفاعلة فيه مثل البنك المركزي، البنوك، صناديق الاستثمار وغيرها ولان طبيعة الآجال فيه قصيرة لا تتعدى السنة فهو يتميز بالسيولة الكثيفة ونقص درجة المخاطرة، يتسم سوق النقد بخاصيتين أساسيتين هما:[3]

1) انخفاض مستويات المخاطر السوقية وهذا يرجع الى نقص احتمالية تراجع قيمة الأوراق المالية المتداولة فيه نظر لقصر اجل تداولها، مما يجعل قيمتها عند الاستحقاق شبه مؤكدة.
2) انخفاض مستويات المخاطر الائتمانية نقصد بهذه المخاطر هو عدم إمكانية المقترض تسديد ديونه لكن نظرا لطبيعة فواعل السوق النقدي المتمثلة في المؤسسات ذات المراكز الائتمانية فان مخاطر عدم السداد جد منخفضة.

[1] ***Lexique de gestion,*** A. C. Martinet ،A. Silem (France Dalloz ،6eme édition, 2003) ، p. 329.

[2] تواتي نبيلة، شردود خديجة، ***السوق النقدي دراسة تطبيقية لسوق النقدي بين البنوك الجزائرية***، مذكرة ليسانس غير منشورة (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص مالية 2010-2011)، ص. 03.

[3] د أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، ***الأسواق المالية***،2021، ص.12.

ادوات السوق النقدي:

يتكون السوق النقدي بمعناه الشامل من جزئيين هما:

- ✓ السوق النقدي ما بين البنوك الذي يعتبر سوق يجمع البنوك ببعضها فقط بهدف تبادل السيولة، وهذا تحت رقابة البنك المركزي
- ✓ سوق سندات الحقوق القابلة للتفاوض حيث يعتبر هذا السوق سوق غير منظم منقسم لجزئيين هما: سوق اصدار السندات وتحديد فائدتها، وسوق التفاوض على هذه السندات[1]

الأدوات التي تستخدم في أسواق النقد هي:

1) سندات الخزينة التي تعتبر أداة استثمارية تستخدم بغرض تغطية العجز المالي المؤقت للدولة.
2) شهادات الإيداع التي تكون موجهة للعملاء الذين لديهم الرغبة في اقتناء أدوات مالية ولها قابلية البيع في السوق الثاني وغالبا ما تنتج فائدة عالية نظرا لدرجة خطورتها.
3) اتفاقية إعادة الشراء عبارة عن عملية للحصول على الأموال عن طريق البيع والشراء حيث يكون البيع حاضرا والشراء في وقت لاحق أي أسلوب اقراض مضمون.
4) الأوراق التجارية التي تعتبر مستند كتابي محدد بقانون التجارة عبارة عن التزام بالتسديد مبلغ مالي معين دون تقديم أي ضمانات عادة ما تسند للشركات والبنوك التي تتميز بمراكز مالية قوية وسمعة جيدة.
5) أسواق راس المال التي تجمع بين تداول الأدوات المالية طويلو وقصيرة الاجل مثل أدوات الملكية. [2]

[1] دردر نصيرة، "سبل تفعيل السوق النقدي في الجزائر"، في https://www.asjp.cerist.dz/en/article/42995، تاريخ الاطلاع (2024/04/21 على 17.س.50د).

[2] عبد الكريم، أحمد قندوز، ***مرجع سابق***، ص ص. 16،15.

المطلب الرابع: السياسة النقدية

طرح تشارلز جونس نموذج تحليلي تسلسلي لسياسات العامة حيث قسمه الى المراحل التالية:[1]

- ✓ مرحلة تحديد المسالة عن طريق استعمال عدة مؤشرات
- ✓ مرحلة دراسة البدائل واختيار الأنسب منها وفقا للموارد المتاحة
- ✓ ملاحظة ردة فعل الراي العام
- ✓ مرحلة تنفيذ المخرجات انطلاقا من الوسائل المتاحة
- ✓ مرحلة تقييم السياسات استنادا لما تغير
- ✓ مرحلة اقفال البرنامج مع إعادة توجيه الموارد المتاحة لتحديات أخرى

يعبر هذا النموذج التحليلي التسلسلي عن اهمية السياسات العامة في استغلال موارد الدولة وتوجيه الراي العام ودفع عجلة النمو الاقتصادي، من بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية التي يقرها الجهاز الحكومي لتوجيه القطاع المصرفي والتي سنتطرق لها بالتفصيل في عناصر هذا المطلب.

ماهية السياسة النقدية:

يعرفها **جمال عبد الناصر**: بانها مجموعة الإجراءات التي تستهدف المحافظة على قيمة عملة الدولة في الداخل والخارج، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنيبه الاثار غير المرغوبة كالتضخيم والانكماش او الكساد، تتولى السلطات النقدية المتمثلة في المصرف المركزي اعداد وتنفيذ هذه السياسات النقدية مع مراعاة الوضع الاقتصادي المهيمن واهداف الدولة، والظروف العالمية.[2]

تعرف أيضا على انها مجموعة من الأدوات السياسية الاقتصادية التي تركز على إدارة سوق النقد من اجل تحقيق اهداف اقتصادية لبلد ما.[3]

---

[1] ***معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية***، غي هرميه واخرون، (بيروت: Armand Colin، ط 03، 2005)، ص.245.

[2] ***المعجم الاقتصادي***، جمال عبد الناصر، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006)، ص.214.

[3] لحلو مصطفى البخاري، ***سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية***، (لبنان: دار النشر المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2010)، ص.59.

يعرفها قاموس الاقتصاد بانها: جزء من السياسة الاقتصادية، تستخدم الوسائل المالية من اجل الوصول الى أهدافها المتمثلة في ترقية التوظيف، التحكم في التضخم، التأثير الإيجابي في النمو، وتعزيز التجارة الخارجية، تحت اشراف السلطة الهياة العمومية المسؤولة عنها.[1]

تعالج التعريفات السابقة للسياسة النقدية أولا الجهات المعنية المسؤولة عن اعدادها والمتمثلة غالبا في البنك المركزي، أهدافها التي تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في النقد وهذا من ناحية التحكم في سعر العملة، قيمة الصرف، طبع العملة وتطويرها، كما ركزت أيضا التعريفات على تحديد مجالات التأثير الداخلية المتمثلة في توجيه المنظومة المصرفية الخاصة بالبلد والخارجية المتمثلة في تأطير التجارة الخارجية، ذكرت التعريفات أيضا الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية وهي عبارة عن أدوات مالية متمثلة فيما يلي:[2]

- ✓ **المعدل التوجيهي:** هو معدل الفائدة المطبق على عمليات إعادة التمويل هدفه الحفاظ على الأسعار
- ✓ **عمليات السوق المفتوحة:** عمليات منظمة من طرف البنوك المركزية مدتها من سبع ايام الى 12 شهرا تستخدم فيها عمليات التنازل المؤقت، شراء وبيع الأوراق العمومية، استرجاع السيولة على بياض، وهذت اما عن طريق عمليات إعادة التمويل طويلة الاجل، عمليات الضبط الدقيق، العمليات الهيكلية.
- ✓ **التسهيلات الدائمة:** هي عبارة عن عملية تزويد وسحب السيولة من المصاريف المتمثلة في تسهيلات القرض الهامشي، تسهيلات الودائع المغلة للفائدة
- ✓ **عمليات الخصم وإعادة الخصم والقروض**
- ✓ **الحد الأدنى للاحتياطيات الإلزامية:** وهي إلزام البنوك باحتياط معين من الودائع

[1] ***Dictionnaire de l'économie A. Z LAROUSSE***, Piere Bezbakh, Sophie Gheradik (France: LE MONDE, 2000), P.443.

[2], "نظرة عامة على السياسة النقدية" ، ***https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9/***. (تاريخ الاطلاع: 2024/04/23 على 10س16د).

يمكن تلخيص اهداف السياسة النقدية في المثلث السحري للاقتصادي كالدور كالاتي[1]:

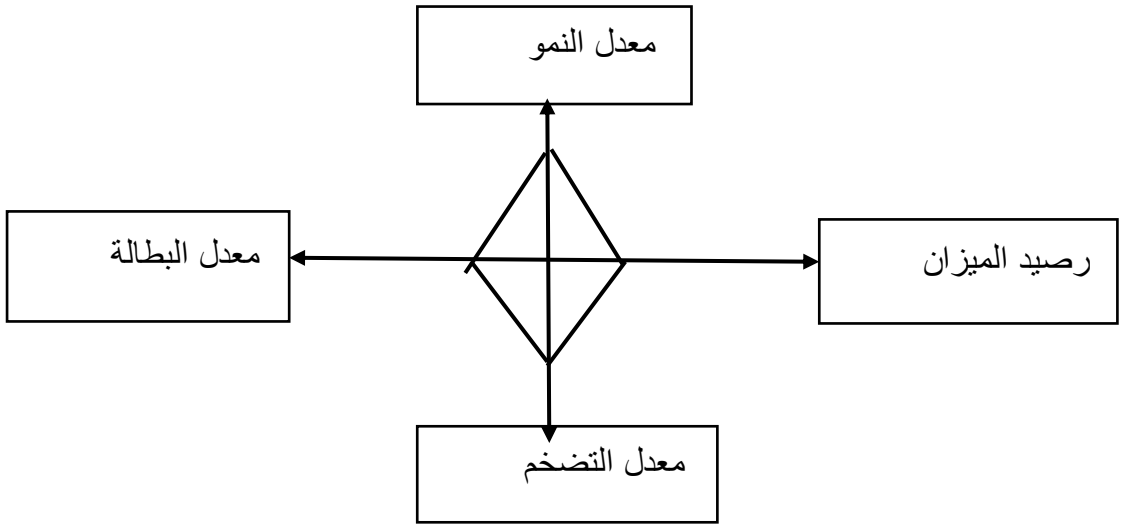

مصدر الشكل: من اعداد الباحثة بالتصرف من المرجع

يبرز الشكل الهندسي اهداف الاقتصادية الكلية التي من شان السياسة النقدية تحقيقها والمتمثلة في: النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، موازنة ميزان المدفوعات، والتي يمكن توضيحها عمليا من خلال المؤشرات التالية: مؤشر الناتج المحلي، مؤشر البطالة، مؤشر التضخم، مؤشر التبادلات الخارجية.

[1] حمبلي زهير، "دور أسعار الخصم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسة النقدية في ظل ازمة مجموعة الأورو الدور الفعال **للبنك** المركزي الأوروبي"، ***مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي***، م (8) ع (1)، (مارس 2021)، ص. 09.

المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري 2023/1962

يحتل القانون المصرفي موضوع الدراسات الاقتصادية التي تناقش الازمات وتداعياتها، حيث يعد النظام المصرفي أداة تقييمية لسلامة المؤسسات المسؤولة عن تحقيق اهداف التنمية وقانونه يعتبر اللبنة الأساسية لإدارة السوق المالي، في الجزائر شهد القطاع المصرفي عدة إصلاحات وتعديلات هيكلية التي كان من شانها عصرنة القطاع وتفعيله، تنصب الدراسة في هذا المبحث على دراسة التطور التاريخي للمنظومة البنكية الجزائرية على ضوء القوانين والإصلاحات التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري منذ الاستقلال الى اخر تعديل سنة 2023.

المطلب الأول: نشأة وتطور النظام البنكي الجزائري 1985/1962

تمحور الهدف الرئيسي للجزائر بعد استقلالها في استرجاع جميع صلاحيات السيادة من بين هذه الصلاحيات الصلاحية النقدية، حيث نص اعلان مبادئ التعاون الاقتصادي والمالي في اتفاقية ايفيان الموقعة في 19 مارس 1962 على إقامة اتفاقيات خاصة بين الجزائر وفرنسا لتحديد طرق نقل امتياز الإصدار النقدي، حيث أكد البرتوكول الذي وقعته الدولة الجزائرية وبنك الجزائر هذا الامتياز وحدد له مدة شهرين بداية من يوليو 1962 مع قابلية تمديده دون ان يتجاوز 31 ديسمبر 1962، استغلت السلطات الجزائرية هذه المرحلة لتهيئة الظروف المادية وتأطير الكوادر البشرية التي ستسند اليها مهمة تسيير القطاع المصرفي.[1]

بناءا على ما سبق يمكن دراسة مرحلة نشأة النظام البنكي الجزائري بتقسيمها الى مرحلتين كالتالي:

1) **مرحلة تأسيس النظام المصرفي الجزائري من 1962الى 1970:** نظرا لتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي عاشته الجزائر بعد استقلالها اقتضت الضرورة انشاء البنك المركزي، حيث انه من البديهي لا يمكن ترقية الأوضاع واحداث تنمية الا بوجود نظام مصرفي جزائري لان اغلبية البنوك في تلك الفترة كانت عبارة عن فروع خاصة ببنوك فرنسية

[1] Abdelkrim Naas, ***Le système bancaire algérien de la décolonisation a l'économie de marche***, (France: Maisonneuve et Larose, 2003), p.11.

وبالتالي فهي لا تخدم السياسة النقدية الجزائرية وأهدافها[1]، تم تأسيس بنك الجزائر المركزي بموجب القانون رقم 144/62 الذي صوت عليه المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962،[2] يمثل الشكل الموالي الهيكل النقدي الجزائري منذ 1963 الى غاية 1966[3]:

المصدر: من المرجع المعتمد

2) **مرحلة التدخل وفق قانون المالية لسنة 1971:** يميز هذه المرحلة الإصلاح المالي لسنة 1971 والذي اقر نزع تخصص البنوك، مركزيتها، هيمنة الخزينة العمومية، وبالتالي هيمنة الخزينة العمومية على القطاع الإنتاجي والجانب التمويلي حيث أصبحت تلعب دور الوساطة المالية، طبقا لأحكام المادة السابعة من القانون المالي لسنة 1971 فان مصادر التمويل الاستثماري المخطط تموله الخزينة العمومية، انعكست نتائج هذا الإصلاح على فقدان

[1] فاطمة بوصبع، ***التعديلات الجديدة لقانون النقد والقرض الجديد بنك الجزائر***، مذكرة ليسانس غير منشورة، (جامعة الجزائر 03: كلية الاقتصاد فرع نقود ومالية وبنوك، 2011/2010)، ص.19.

[2] "تاريخ مواقع بنك الجزائر"، في ***https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/*** (تاريخ الاطلاع: 2024/04/24 على: 15س35د)

[3] بخراز يعدل فريدة، ***تقنيات وسياسات التسيير المصرفي***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط04، 2008) ص.71.

البنك المركزي سلطته في السوق النقدي حيث أصبح وزير المالية هو من يحدد سعر الفائدة ومختلف العمولات البنكية[1]

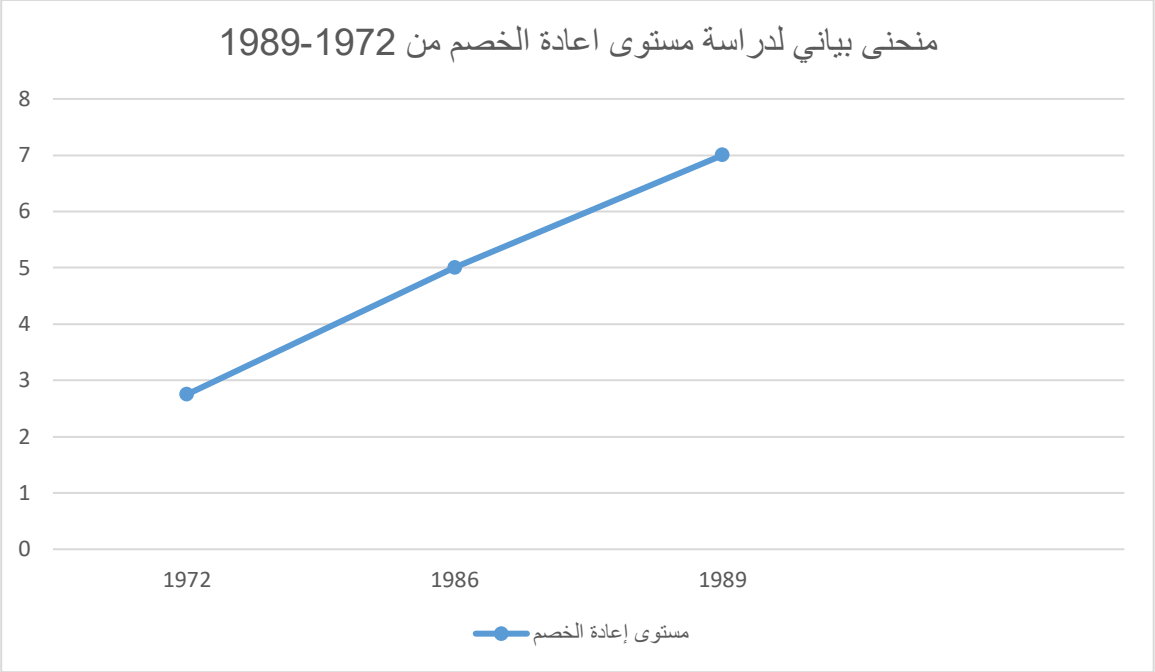

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف في المرجع

الشكل الموالي يمثل وضعية البنوك بعد تمركز القرارات الخاصة بالتمويل والاستثمار في يد الخزينة العمومية وعدم تأطير هذه القوانين من قبل اهل اختصاص القطاع النقدي كنتيجة تجاوزت نسبة فائدة الإقراض نسبة مستوى إعادة الخصم مما أدى الى تراجع مستويات النشاط البنكي حتى مرحلة إعادة الهيكلة.

شهدت الفترة الممتدة من 1974 الى 1985 تذبذبات في أسعار النفط حيث ارتفعت من 35.93 دولار سنة 1974 الى ان بلغت أقصاها 46.04 دولار سنة 1981، ثم انخفضت من 27.56 دولار سنة 1985 الى 14.4 دولار سنة 1986 مما انعكس مباشرة على سياسة الدولة المالية التي مصدر تمويلها الرئيسي هو الجباية البترولية وبالتالي تأثر السوق النقدي الجزائري حيث ارتفع مستوى التضخم ليبلغ نسبة 14.65% سنة 1981.[2]

[1] محفوظ لعشب، ***الوجيز في القانون المصرفي***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008ط03)، ص.ص36،35.

[2] سعد الله داود، ***الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر***، (الجزائر: دار هومه، 2013)، ص ص. 175،176.

المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل التحول الى اقتصاد السوق 1994/1986

نظرا لتداعيات إصلاحات المراحل السابقة افضت الضرورة الى حتمية تعديلات جديدة، اهم الأسباب التي دفعت لهذا التغيير نجد:

- ✓ حصر وظيفة البنك المركزي في صك النقود فقط
- ✓ اشراف الخزينة العمومية على تمويل الاستثمارات
- ✓ اندثار دور البنوك التجارية حيث أصبحت صناديق لتسجيل العمليات فقط

اصلاح 86-12 المؤرخ في 19 اوت 1986 المتعلق بنظام القروض والبنوك:

الاتجاه العام لهذا الإصلاح هو التوجه نحو ترقية الوظيفة البنكية، حيث اخذ هذا القانون النهج الطبيعي للنشاط النقدي، من اهم النقاط التي جاء بها هذا القانون ما يلي:[1]

- ✓ استعادة البنك المركزي دوره نسبيا حيث أصبح يقوم بالوظيفة التقليدية للبنوك المركزية
- ✓ تقسيم البنك المركزي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ للإقراض وبين البنوك التجارية ونشاطاتها
- ✓ إعادة اسناد الوظيفة التمويلية للبنوك "تعبئة الادخار، توزيع القروض"
- ✓ انشاء هيئات رقابية واستشارية على النظام البنكي، متمثلة في المجلس الوطني للقرض واللجنة الرقابية للعمليات المصرفية

قانون البنوك والقروض لسنة 1988:

جاء القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل والمتم للقانون الصادر في 1986 بمجموعة من التعديلات موضحة كما يلي:[2]

- ✓ الاعتراف بالصفة الاقتصادية والشخصية المعنوية، الاستقلالية المالية للبنك المركزي.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ***القانون 86-12 المتعلق بنظام القروض والبنوك***، المؤرخ في 19 اوت 1986، ص.14-28.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ***القانون رقم 88-06 المتعلق بنظام البنوك والقرض المتم للقانون رقم 86-12***، المؤرخ في 12 جانفي 1988، ص .55 – 86.

- ✓ خضوع البنوك التجارية لأحكام القانون 88-01 الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات.
- ✓ الاقتصادية العمومية، نظرا لصفتها التجارية ومزاولتها نشاط الربحية والمردودية.
- ✓ تعاظم دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية وتطبيقها.
- ✓ فتح المجال امام المؤسسات المالية غير المصرفية لاقتناء الأسهم والسندات الصادرة عن المؤسسات الوطنية والأجنبية

الفلسفة الجديدة لسنة 1990:

يعد القانون 90-19 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي يتعلق بقانون النقد والقرض القفزة النوعية التي جسدت عمليات الإصلاح الاقتصادي من قبل الدولة الجزائرية، وهذا بهدف الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق من بين اهم التدابير التي جاء بها ما يلي:[1]

- ✓ استقلالية البنك المركزي الذي اضحى يسمى بنك الجزائر واستقلاله عن السلطات المالية، حيث أصبح سلطة نقدية حقيقية وتفرع هيئات جديدة تقوم على إدارة البنك ومراقبته.
- ✓ تفعيل دور البنوك التجارية بتعديل مهامها، لتتقمص دور الوساطة المالية والمساهمة في الاقتصاد الوطني مع الغاء التخصص في الوظائف البنكية، تشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات بنكية جديدة ودخول الأسواق المالية نتيجة انفتاح القطاع على السوق البنكي الخاص، الاجنبي والوطني.
- ✓ تخلي الخزينة على التسيير المركزي للموارد المالية مع وضع حد لتمويل عجزها، وتمويل الدين العمومي بتسبيقات من بنك الجزائر، مع عدم إمكانية بنك الجزائر تقديم قروض بأكثر من 10% من الموارد العادية للدولة لسنة السابقة وهذا لتمويل الاستثمارات العمومية.
- ✓ فتح السوق المحلي امام الاستثمارات الأجنبية.

[1] زواوي فضيلة واخرون، "أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017"، ***مجلة البحوث والدراسات التجارية***، م (05) ع (01)، (30مارس 2021)، ص.76.

مبادئ قانون النقد والقرض 90-10:

اهم ما جاء به هذا القانون من مبادئ يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: لم تعد القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي في إطار الخطة بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية انطلاقا من الوضع النقدي وهذا بهدف تنشيط السوق النقدي وإعادة اعتبار السياسة النقدية كوسيلة ضبط اقتصادية رئيسية مع عدم التمييز بين المؤسسات العامة والخاصة في عملية منح القروض، المرونة النسبية في تحديد سعر الفائدة وارتباطها مع قرارات منح القروض.
- ✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: في حين لم تعد الخزينة حرة في اللجوء الى عملية القرض كما كانت في السابق "تمويل العجز" وبالتالي استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة العمومية، تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون المتراكمة عليها.
- ✓ الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: تم تحديد دور الخزينة في تمويل الاستثمارات الاستراتيجية العمومية المخططة من طرف الدولة وابعادها عن منح القرض للاقتصاد وبالتالي استعادة البنوك لوظيفتها التمويلية وارتكاز القرض على معيار الجدوى الاقتصادية.
- ✓ انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: ألغي قانون النقد والقرض التعدد في مراكز السلطة النقدية، حيث كانت وزارة المالية تتصرف على أساس انها السلطة النقدية والخزينة تلجا للبنك المركزي لتمويل عجزها، وتمسك البنك بوظيفة صك العملة، بالتالي تم انشاء سلطة وحيدة مستقلة متمثلة في مجلس النقد والقرض.
- ✓ وضع النظام البنكي على مستويين: بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يراقب البنوك ويتابع عملياتها، أصبحت له القدرة على تحديد القواعد العامة لنشاط البنكي في اتجاه خدمة اهداف السياسة النقدية. [1]

[1] بلعزوز بن علي، ***محاضرات في النظريات والسياسات النقدية***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط . 02، 2006)، ص.187.

التعديل الهيكلي لسنة 1994:

اعتمدت الجزائر سنة 1994 برنامج لتثبيت او للاستقرار الاقتصادي لمدة سنة مدعوما ببرنامج التسهيلات الموسع لفترة ثلاث (03) سنوات أي من 1995 الى 1998 من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق اصلاح اقتصادي عام[1]، يمكن تقسيم هذه الإصلاحات الى مرحلتين كالاتي:

- ✓ المرحلة الأولى: التي تمثلت في التخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات غير مباشرة، والتي اعيد فيها تنظيم تدابير بنك الجزائر لتسند اليه قرارات تسيير السوق النقدي والتي نتج عنها فرض احتياطي اجباري على البنوك التجارية بنسبة 3%، تحديد أسعار الفائدة المتعلقة بالودائع والقروض، اعتماد سياسات مرنة لسعر الصرف، الغاء التمويل الاجباري للحزينة.
- ✓ المرحلة الثانية: ركزت هذه المرحلة على إعادة تأهيل وحدات النظام البنكي وهذا عن طريق إعادة هيكلة البنوك العمومية لتعزيز روح المنافسة في السوق المصرفي، اجبار البنوك اخذ رخصة من البنك المركزي لمزاولة النشاط البنكي بهدف تعميم الرقابة، رفع نسبة الملاءة البنكية من 5% الى 8% سنة 1996 تماشيا مع معايير البنوك الدولية.[2]

المطلب الثالث: النظام البنكي الجزائري في ظل التعديلات والإصلاحات القانونية 2001-2018

تعديل سنة 2001:

اول تعديل لقانون النقد والقرض 10/90 جاء بعد مرور أكثر من 10 سنوات عن طريق الامر الرئاسي 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، مس هذا التعديل الجانب الإداري دون الجوهري لقانون النقد.

يهدف أولا الى تقسيم مجلس النقد والقرض الى هيئتان كما يوضحها الشكل الموالي:

---

[1] بهناس العباس، بن احمد لخضر، "النظام المصرفي الجزائري في ظل الامر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له"، ***مجلة دفاتر اقتصادية جامعة زيان عاشور***، م (4) ع (2)، (2013/09/01)، ص ص. 37،38.

[2] روابح عبد الباقي،" الإصلاح المصرفي في ظل التعديل الهيكلي"، ***الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وافاق*** جامعة ***8ماي 1945 قالمة***، (6نوفمبر 2017)، ص ص.81-84.

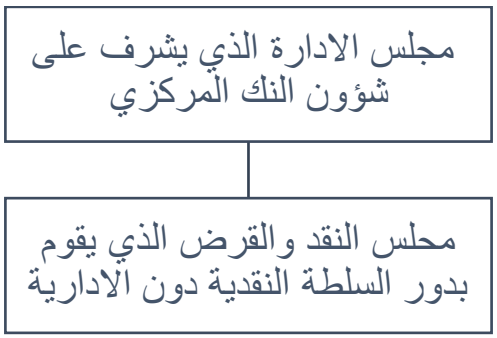

المصدر: من اعداد الباحث بالتصرف في الامر الرئاسي01 /01

التعديل الثاني رفع أعضاء مجلس النقد والقرض من 03 أعضاء الى 06 أعضاء، كما الغيت المادة 22 من القانون 10/90 التي تقيد مدة ولاية محافظ البنك وشروط انهائها، تمكين محافظ البنك ونوابه تحصيل قروض وتمويلات من مصادر جزائرية وطنية او اجنبية. [1]

الامر الرئاسي 11/03 المؤرخ في 26 اوت 2003:

تجلى اضطراب الجهاز البنكي الجزائري في هذه الفترة مليا وذلك بعد افلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري، اهم ما جاء به هذا الامر التأكيد على تعديلات الامر الرئاسي 01/01 وغيرها من المواد، أهمها ما يلي:

- ✓المادة 19: تنص على اسناد مهمة التشريع وإرساء القوانين التنظيمية لبنك الجزائر ومجلس الإدارة الذي يمثله قانونا كطرف مدني
- ✓المادة 62: توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث يحدد الأهداف نقدية واستخدام النقد، حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية مع تدعيم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة لإثراء مضمون التقارير الاقتصادية، انشاء لجنة تشترك فيها وزارة المالية وبنك الجزائر لتسيير الحقوق والديون الخارجية والعمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **الامر الرئاسي 01/01 المتضمن تعديل القانون 90/10 فيما يتعلق بالجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر**، المؤرخ في 26 فيفري 2001.

- ✓المادة 118: توضح كيفية تشكيل مجلس إدارة البنك، التي تأكد على الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض[1]

التنظيم الصادر في 4 مارس 2004:

اهم ما جاء به هذا التنظيم ما يلي:

- ✓تنظيم رقم 04-01: الخاص بالحد الأدنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية الذي حدد ب 2.5 مليار دج للبنوك، 500 مليون دج للمؤسسات المالية، كل مؤسسة لا تحترم هذا التنظيم يسحب منها الاعتماد
- ✓ تنظيم رقم 04-02: تحديد اجباري الاحتياط لدى دفاتر البنك المركزي والذي يتراوح ما بين 09% الى 15%
- ✓ تنظيم رقم 04-03: الذي يخص حماية المودعين في حالة عدم امكانيتهم استرجاع ودائعهم من البنوك المتعامل معها، او عن طريق الشركة المساهمة "شركة ضمان الودائع البنكية"، ويكون التعويض دينارا فقط

القانون رقم 17-10 المؤرخ في أكتوبر 2017:

جاء هذا القانون لإتمام الامر 03-11 المؤرخ في27اوت 2003، واجهت الجزائر سنة 2014 وضعا اجتماعي واقتصادي حرج نوعا ما نظرا لتدني إيراداتها، مما أدى بها الى اللجوء الى التمويل غير التقليدي وهذا عن تمكين بنك الجزائر وبشكل استثنائي شراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة من اجل المساهمة في تغطية احتياجات التمويل في الخزينة منذ دخول الحكم حيز التنفيذ ولمدة خمس سنوات.[2]

النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 افريل 2018:

جاء هذا النظام لإتمام القانون رقم 04-03 المؤرخ في 04 مارس 2004 والمتعلق بنظام الودائع البنكية، أصدر هذا النظام من طرف مجلس النقد والقرض لضمان حماية أفضل

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ***الامر الرئاسي 11/03 المتعلق بالنقد والقرض***، المؤرخ في 27 اوت 2003.

[2]كريمة بن صالح، ***أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنمية الكفاءات البشرية في البنوك دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية***، أطروحة دكتورة غير منشورة، (جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس: كلية العلوم الاقتصادية، 2019)، ص.136.

للمودعين حيث يرفع الحد الأقصى لتعويض المودعين من 2000000 الى 6000000 دج، حيث تطالب البنوك بدفع علاوة سنوية لفائدة صندوق ضمان الودائع البنكية على أساس اجمالي ودائعها المقفلة حتى 31 ديسمبر، لتحدد نسبة الفائدة عليها من طرف مجلس النقد والقرض كل سنة في حدود 1%.[1]

النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر2018:

يتعلق هذا النظام بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العامة في الجزائر عن طريق الزامية البنوك امتلاك راس مال محرر كلي ونقدي يساوي 20 مليار دج او أكثر، و5.6 مليار دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية، اما البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية يشترط لها امتلاك رأسمال أدني او يساوي الأقل المطلوب.

النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018:

يتضمن هذا النظام معالجة قواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث حدد ما يلي:

- ✓ المنتجات التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل فوائد، المتمثلة في عمليات تلقي الأموال، توظيفها، عمليات التمويل والاستثمار التي تخص المتطلبات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإيجارة، الاستصناع وكذا ودائع الاستثمار.
- ✓ على البنوك والمؤسسات المالية طلب رخصة من طرف بنك الجزائر لعرض منتجات تشاركية.
- ✓ الزامية شهادة التطابق لأحكام الشريعة للبنوك والمؤسسات المالية.
- ✓ اعلام الزبائن بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم.
- ✓ اعداد البيانات الحالية من طرف قسم المحاسبة لإبراز أصول خصم الشباك وتحديد مداخيله ونفقاته. [2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البنك المركزي بنك الجزائر ***التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018***، تاريخ النشر 2018، ص ص. 111 ،112.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البنك المركزي بنك الجزائر، ***التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018***، 2018، ص، ص.113،114.

المطلب الرابع: النظام البنكي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09

يطلق على هذا القانون بإصلاحات الجيل الثالث، بعد عشرين سنة من اصدار قانون النقد والقرض 90-10، عملت الجزائر على تحسين قطاعها المصرفي بما يتلاءم مع رغبتها في الخروج من الاقتصاد الريعي والعمل على تنويع مصادر إيراداتها.

جاء هذا القانون كمرحلة ثالثة من الإصلاحات النقدية، مقسم الى 09 أبواب و167 مادة قانونية، يمكن توضيح أسباب حتمية هذا القانون فيما يلي:

- ✓ **الدافع السياسي:** في إطار تنفيذ التعهدات التي تقدم بها رئيس الجمهورية في تطوير النظام المصرفي والنقدي وتكريسا لمبدأ التشاور بين الطبقات السياسية، وإقرار مبدا الفصل ما بين السلطات للحد من تدخل السلطة التنفيذية في القرار النقدي، حيث جاء هذا القانون بناءا على مناقشات في قبة البرلمان لتعزيز روح الحوار والانفتاح على متطلبات الشعب
- ✓ **الدافع القانوني:** جاء القانون النقدي المصرفي لإغلاق الثغرات القانونية الخاصة بالأزمات المصرفية التي من المحتمل ان تمر بها البنوك الجزائرية ولإضفاء الصفة القانونية على بعض أنشطة القطاع بهدف التكييف القانوني لمتطلبات العصر
- ✓ **الدافع الاقتصادي:** يهدف هذا القانون لخدمة تطلعات الدولة الجزائرية في إطار تنويع مصادرها بعيدا عن المحروقات، وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في ظل العولمة الاقتصادية، والعمل على عصرنة القطاع من الناحية التقنية والعملية[1]

هيكل النظام النقدي على ضوء القانون النقدي والمصرفي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ***القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي المصرفي***، المؤرخ في 9 سبتمبر 2023.

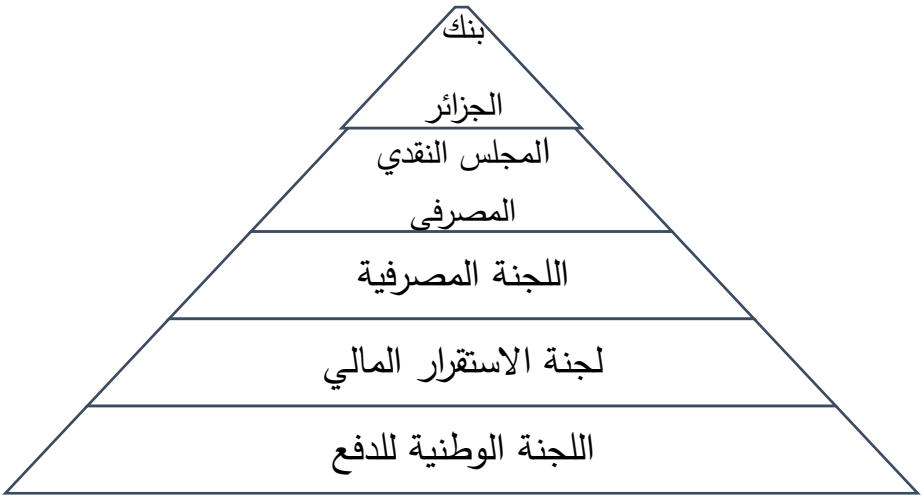

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف في المرجع

تم أيضا انشاء لجنة الأرصدة والمديونية الخارجية بتعاون بنك الجزائر مع وزارة المالية بهدف تسير المخاطر والمستحقات غير المدفوعة.

دراسة مضمون القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

تغير اسم القانون من الناحية الشكلية الى القانون النقدي المصرفي بدل قانون النقد والقرض، حيث يعبر الاسم أكثر عن مجال تطبيقه ومحتواه، تم أيضا تعزيز استقلالية بنك الجزائر وحوكمته باقتراح نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ لمدة 05 سنوات وتفعيل دوره في الاستقرار المالي وميزان المدفوعات وتنظيم وسائل الدفع.

نص القانون أيضا على توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي واعتماد الوسطاء ومكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع من خلال تحديد المفاهيم والممارسة.[1]

ناقش هذا القانون مسالة الصيرفة الإسلامية وصفتها القانونية، كما اعطى صلاحيات أوسع للجنة الصرفية بتكليفها بمهمة الاشراف البنكي تجنبا لأي مخاطر، واستحدث لجنة الاستقرار المالي بهدف الرقابة الاحترازية وإدارة الازمات، واللجنة الوطنية للدفع بدافع إقامة مشروع لتطوير وسائل الدفع الكتابية أيضا ندد على رقمنة النشاط النقدي والمصرفي بناء على الخطوة الأولية المتمثلة في ادراج الشكل الرقمي للعملة الوطنية "الدينار الرقمي الجزائري".

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ***القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي المصرفي***، المؤرخ في 9 سبتمبر 2023، ص.12.

المبحث الثالث: هياكل المنظومة البنكية الجزائرية

يمكن حصر الوظيفة البنكية في تحريك الأموال بين مختلف الفواعل الاقتصادية وضمان ديناميكيتها، الى جانب قبول الودائع وتنمية الادخارات بهدف منح القروض التي تكون موجهة اما للاستثمار او الاستهلاك.

تلعب المؤسسات المالية دور في إدارة هذه الأموال أيضا وتلبية الاحتياجات المالية في السوق النقدي، لكن في حالة تداخل وظائف هذه الهيئات وعدم مراعاة ضوابط التداول يمكن ان يؤدي الامر الى وقوع الازمات المالية، مثل الازمة المالية لعام 2008 التي كان سبب من أسبابها تركيز البنوك والمؤسسات المالية على الاستثمار في قطاع واحد وتمادي استخدام الية التوريق.

تعالج الدراسة في هذا المبحث هياكل المنظومة البنكية الجزائرية والوظائف المسندة لها بهدف تدقيق المعرفة المتعلقة بالقطاع المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: البنك المركزي

تأسست البنوك المركزية في بداية الامر كبنوك تجارية ثم تحولت ملكيتها الى الدولة، يعتبر RIKS BANK 1656 السويدي أقدم بنك من ناحية التأسيس اما من ناحية تطبيق مبادئ ووظائف البنوك المركزية فبنك إنجلترا 1694 هو المبادر الأول في تطبيق أسس الصيرفة المركزية.

تطورت بعدها فكرة البنوك المركزية وتوالى انشاؤها في العالم كما يوضحه الجدول الموالي:

البلد	السنة
فرنسا	1800
فنلندا	1811
هولندا	1814
النمسا	1817
الدانمارك	1818

بلجيكا	1850
روسيا	1860
اليابان	1882
الولايات المتحدة الامريكية	1913-1914
كندا	1934

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف من المرجع

خلال القرن العشرين تزايد تأسيس البنوك المركزية حيث تطور من اثنان عام 1700 ليصيح 161 بنك مركزي سنة 1990، ساعد المؤتمر العالمي الذي انعقد في بروكسل 1920 على تطور عدد البنوك المركزية نظرا لتوصيات الواردة في التقرير الختامي والتي نبهت على انشاء البنوك المركزية بهدف التعاون النقدي الدولي الى جانب الاستقرار المصرفي المحلي للدول.[1]

مفهوم البنك المركزي:

هيئة مصرفية تشرف عليها الدولة، وتحتل راس الهرم في الجهاز المصرفي، لديها سلطة تحويل الأصول الحقيقية الى أصول نقدية وهذا عن طريق وظيفة اصدار العملة المحلية مقابل الاحتياطات من الذهب او بيعه في الأسواق العالمية، كما تعمل أيضا على خلق وتسعير النقود بطريقة مباشرة او عبر منح البنوك التسهيلات لذلك، بالتالي البنك المركزي هو عصب الجهاز المصرفي في البلد حيث يشرف على السياسة الائتمانية والمصرفية اعدادا وتنفيذا، ويتعامل مع الحكومات والبنوك فقط على غرار الجمهور.[2]

انطلاقا من هذا المفهوم يتوضح ان الهدف من البنك المركزي هو خدمة الصالح الاقتصادي العام وتسيير شؤون البنوك ورقابتها مع اعداد السياسة النقدية التي تخدم اهداف الدولة في إطار تحقيق اقلاع اقتصادي استثماري ودفع عجلة التنمية.

[1] سليمان ناصر، ***علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية***، (الجزائر: مكتبة الزيام، 2006)، ص.95،94.

[2] شقري واخرون، ***المؤسسات المالية المحلية والدولية FINANCIAL INSTITUTION***، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009)، ص ص.75،75.

وظائف البنك المركزي:

تسند للبنوك المركزية ثلاثة وظائف رئيسية متمثلة في كونه بنك الإصدار، بنك البنوك، بنك الدولة كما هو موضح فيما يلي:

- ✓ بنك الإصدار: قبل التطرق الى وظيفة الإصدار يجب توضيح أنظمة الإصدار التي تتبناها البنوك المركزية وهي كالتالي:[1]

أنظمة الإصدار النقدي	الشرح
نظام غطاء الذهب الكامل	تقيد الإصدار النقدي باحتياطي الذهب
نظام الإصدار الجزئي الوثيق	تقيد الإصدار النقدي بسندات حكومية
نظام غطاء الذهب النسبي	تقيد الإصدار النقدي بالموازنة بين احتياطي الذهب والسندات الحكومية
نظام الإصدار الحر	تقيد الإصدار النقدي بحجم النشاط الاقتصادي
نظام الحد الأقصى للإصدار	تقيد الإصدار النقدي بالقانون الذي يحدد اعلى سقف له

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف في المرجع

بعد التطرق لأنظمة الإصدار يجب توضيح مجالات الإصدار النقدي وهي الحالات التي يقوم فيها البنك بإصدار النقود، الجدول الموالي يوضح هذه المجالات:[2]

مجال الإصدار النقدي	الشرح
عند شراء الذهب	الإصدار عند زيادة موجودات البنك المركزي والالتزام اتجاه أطراف باعة الذهب
عند شراء العملات الاجنبية	الإصدار عند زيادة موجودات وارصدة البنك المركزي والالتزام اتجاه الأطراف بائعة العملات
عند الاقتراض من الخارج	الإصدار عند تحويل القروض الى عملات محلية بسعر الصرف السائد

[1] زواوة محمد يعقوب واخرون، ***إشكالية أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية حالة بنك الجزائر***، مذكرة ليسانس غير منشورة، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية، 2012)، ص، ص.16،17.

[2] محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، (الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط01، 2003)، ص. 89،90،91.

عند شراء الأوراق المالية	الإصدار لزيادة النقود المتداولة في الاقتصاد بهدف شراء الأوراق المالية
عند تقديم مساعدات وسلفيات	تغطية العجز المالي وتقديم قروض للاقتصاد بشكل مباشر
عند اقراض البنوك التجارية	لزيادة السيولة والنشاط الاقراضي للبنوك التجارية
عند إعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية	الإصدار لسد الالتزامات اتجاه خصم الأوراق للبنوك التجارية لزيادة الموجودات البنكية

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف في المرجع

تعتبر مهمة الإصدار النقدي الذي تتميز بها البنوك المركزية عن غيرها تقوم على مدى توافق اصدار العملة الورقية مع السياسة العامة لدول، حيث ينعكس حجم الإصدار على العملة من جهة وعلى إصدارات البنوك التجارية أيضا.

- ✓ بنك البنوك: تتمثل هذه الوظيفة في الرقابة على البنوك التي يمكن تقسيمها الى نوعين، رقابة كمية تتمثل في سياسة سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي النقدي، نسبة راس المال والودائع، تحديد نسب الاقتراض ومعدل زيادة الأصول، ورقابة كيفية تتمثل في الإجراءات التي تتعلق بتحديد حصص مختلفة لأنواع القروض والتمييز في أسعار الفائدة باختلاف أغراض القروض[1]
- ✓ بنك الدولة: تتمثل هذه الوظيفة بإدارة البنك المركزي لحسابات الهيئات الحكومية والعمومية المصرفية وهذا لإنجاز الخدمات المتمثلة في سد النقص الواجب مواجهته عندما يكون الميزان في غير صالح البلد وإقامة الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية، وتقمص دور ملجا الإقراض لتغطية العجز المالي[2]

[1] زواوة محمد يعقوب واخرون، ***مرجع سابق الذكر***، ص.20.

[2] شقيري واخرون، ***مرجع سابق الذكر***، ص.79.

البنك المركزي بنك الجزائر:

تعريف بنك الجزائر:

عرف القانون النقدي المصرفي 23/09 المؤرخ في 09 سبتمبر 2023 البنك المركزي الجزائري بنك الجزائر في المادة 09 على انه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث يعد تاجرا في علاقته مع الغير، يحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف احكام هذا القانون، يتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية والمراقبة من طرف مجلس المحاسبة والتزامات التسجيل في سجل تجاري.

تتمثل المهمة الرئيسية لبنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار، الاستقرار النقدي والمالي من خلال خلق وصيانة العملة والقرض والصرف، بناءا على كونه المؤسسة المسؤولة عن الوظيفة السيادية لإصدار الأموال.

هيكل بنك الجزائر:[1]

المصدر: موقع بنك الجزائر

[1] "عن بنك الجزائر"، في https://www.bank-of-algeria.dz/ar/، تاريخ الاطلاع (2024/04/28 على 16س00د)

المطلب الثاني: البنوك التجارية والمتخصصة

ماهية البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تقوم بتلقي الودائع ومنح الائتمان، حيث تلعب دور الوساطة المالية بين أصحاب فائض الأموال والمقترضين كما تتيح الخدمات المصرفية دون التمييز بين عملائها من بينها القروض الاستثمارية، تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص موضحة كالتالي:[1]

- ✓ **الربحية:** تتعامل البنوك التجارية بمبدأ الفوائد على الودائع وبالتالي أرباح البنوك التجارية تتعلق بالتغير في إيراداتها مما يجعلها أكثر المنشأة تعرضا لآثار الرفع المالي
- ✓ **السيولة:** تمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية التي يجب ان يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، تبرز أهميتها في الخطر الذي يمكن ان يتعرض البنك له في عدم توفرها والدليل على ذلك بنك انترا اللبناني الذي أفلس نتيجة الزيادة المفاجئة في المسحوبات التي لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية
- ✓ **الأمان:** ترتبط نسبة الامان في البنوك التجارية برأسمال البنك الذي يحدد مسافة حافة المخاطرة بالنسبة للمودعين الذين يعتمد عليهم البنك في استمراريته، وبالتالي لا يستطيع البنك استيعاب خسائر تزيد عن قيمة راس المال

يتمثل نشاط البنوك التجارية في استقبال الودائع ومنح القروض ذات الآجال المحددة بهدف تحقيق اقصى ربحية عن طريق زيادة إيراداتها، مع مراعاة عدم التعرض لنقص السيولة لما في ذلك من انعكاس على ثقة المودعين، اما من ناحية الأمان فالبنوك تسعى دائما لتطوير راس مالها وتنمية قدرتها على تحمل المخاطر الممكنة مما ينعكس على عملية جذب الودائع وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية.

[1] منير إبراهيم، ***إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات***، (إسكندرية: المكتب العربي الحديث، ط .03، 2000)، ص ص. 9 – 12.

تعريف البنوك المتخصصة:

يؤدي ضعف القدرة التمويلية لبعض البنوك الى نشأة بنوك تسمى البنوك المتخصصة اذ تتميز عن غيرها بالتخصص النوعي واعتمادها على الموارد الذاتية في تمويل مشاريعها.

حيث يعرف **اديب بلقاسم** البنوك المتخصصة على انها: البنوك التي تختص بتقديم خدمات موجهة لقطاعات معينة دون غيرها، وذلك بتوفير تمويل لهذه القطاعات مما يساهم في ترقيتها واحداث تنمية على مستواها.[1]

كما يعرفها **متولي عبد القادر** على انها: البنوك التي تقدم خدمات ائتمانية لنوع معين من النشاط حيث يقتصر دورها على خدمة هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية، الزراعية والاستثمارية.[2]

خصائص البنوك المتخصصة:

تتفرد هذه البنوك وتتميز عن غيرها بمجموعة من الخصائص موضحة كالاتي:

- ✓ التخصص النوعي: أي التعامل مع نوع معين من الأنشطة الاقتصادية وهذا ما يعكس الدافع وراء تسميتها بالمتخصصة، حيث لا تمنح قروض للأشخاص خارج مجال التخصص مما يفرض عليها وجود كوادر متخصصة بالقطاع لدراسة جدوى المشاريع المقترحة للتمويل
- ✓ الاعتماد على الموارد الذاتية: تصنف موارد هذه البنوك على انها موارد ذاتية حيث تعتمد على راس مالها واحتياطاتها بالإضافة الى موارد أخرى كالاقتراض من المصارف المركزية والحكومة بعيدا عن ودائع عملاء البنك
- ✓ منح الائتمان طويل الاجل: وهذا نظرا لنوعية المشاريع التي تمولها والتي تكون عادة موجهة لتنمية الاقتصادية واحتياجها لوقت أكثر من ناحية التنفيذ
- ✓ عدم تلقي الودائع الجارية للأفراد بصفة أهلية: يقصد بهذا عدم إمكانية توسيع نشاطاتها خارج حدود الموارد المالية الا في حالات استثنائية وبإذن من السلطات المختصة[3]

[1] اديب بلقاسم، ***النقود والمصارف***، (الكويت: دار الضياء للطباعة، 2010)، ص.14.

[2] متولي عبد القادر، ***اقتصاديات النقود والبنوك***، (عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010)، ص .71.

[3] اديب بلقاسم، ***مرجع سابق الذكر***، ص. ص. 16-17.

- ✓ نقل الخبرة للعملاء: من اجل رفع جودة المشاريع التي تقدم اليها تسعى البنوك المتخصصة لتقديم استشارات من موجز الخبرات التي لديها قبل تمويلها.
- ✓ الاستثمار المباشر: البنوك المتخصصة لديها إمكانية انشاء مشاريع جديدة وتمليكها للغير او مشروعات مشتركة وبالتالي فهي تتعدى منح الائتمان لطالبه فقط.
- ✓ مؤسسات غير ودائعية: تعتمد البنوك المتخصصة على مواردها المالية بعيدا عن ايداعات الافراد.

المطلب الثالث: البنوك الشاملة والإسلامية

شهدت الجزائر إثر انضمامها الى منظمة التجارة العالمية تحرير تجارة الخدمات من بينها الخدمات المصرفية بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما أدى الى تنوع أنشطة البنوك وتمايزها عن بعضها.

ماهية البنوك الشاملة:

يعرفها **عبد المجيد عبد المطلب** بانها عبارة عن: هياكل مصرفية هدفها تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات بدون استثناء أي قطاع، كما تعمل أيضا على تقديم جميع الخدمات البنكية المختلفة والمتجددة.[1]

انطلاقا من هذا التعريف يمكن وصف البنوك الشاملة بانها بنوك غير مقيدة بالتخصص النوعي ولها إمكانية التدخل في جميع النشاطات والمجالات وتتميز بتنوع مصادر تمويلها المختلفة التي توجه في الأخير لخدمة هدف واحد هو التنمية الاقتصادية.

خصائص البنوك الشاملة:

- ✓ الابتكار مقابل التقليد.
- ✓ التكامل والتواصل مقابل الانحصار.
- ✓ الشمول والتنوع مقابل التخصص المحدود والتقيد.
- ✓ الديناميكية مقابل الاستاتيكية.

[1] عبد المجيد عبد المطلب، ***العولمة واقتصاديات البنوك***، (الإسكندرية مصر: الدار الجامعية ،2001)، ص. 52.

رغم حداثة الأساليب التي تتبناها البنوك الشاملة وتوسع تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة من طرفها الا انه يمكن ان تؤدي الى خلق الاحتكار وزيادة نسبة المخاطرة.[1]

ماهية البنوك الإسلامية:

نشأة هذه البنوك تعتبر حديثة نوعا ما وفكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية، أساسها يقوم على نبذ الفائدة في التعامل بين البنك والعميل، تتحدد موارد البنوك الإسلامية في حسابات الادخار، الأموال المودعة بغرض الاستثمار، الودائع والزكاة، اما استخدامات هذه الموارد تنحصر في المساهمة في راس مال مشروع او شراء أسهمه، المضاربة وهي عقد القراض، المشاركة المنتهية الى التمليك، عمليات المرابحة بتوفير السلع قبل الثمن، الإقراض بدون فائدة باستخدام أموال الزكاة.[2]

افرد القانون الجزائري فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية قواعد خاصة بعملياتها في النظام 20-02 المؤرخ في مارس 2020، يدور هذا النظام حول منح منتجات لا يترتب عنها تحصيل فوائد او ما يعرف بالربا.

لخص المشرع الجزائري عمليات الصيرفة الإسلامية في: العمليات المبرمة مع العميل المقترض بصيغة الاستصناع وتكون بالمضاربة، المشاركة، السلم، النوع الثاني هو عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل اقتناء الأصول تتمثل في صيغة المرابحة، صيغة الاجارة، اما من ناحية العمليات المبرمة مع المودع فتكون اما عن طريق حسابات الاستثمار المطلقة، حسابات الاستثمار المقيدة، او حسابات الودائع المتمثلة في حسابات الادخار والحسابات الجارية.[3]

[1] عبد القادر شارف، ***مرجع سابق الذكر***، ص.58.

[2] عبد الغفار حنفي، سمية قرياقص، ***الأسواق المالية والمؤسسات المالية***، (مصر: الدار الجامعية للطباعة، 2001)، ص. 30- 32.

[3] بلقاسمي سليم، "عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02"، ***مجلة نور للدراسات الاقتصادية جامعة الجزائر 01***، (جوان2020)، ص ص. 90 -93.

المطلب الرابع: تصنيف الفواعل البنكية الجزائرية

تقدم الدراسة في هذا المطلب تصنيف لمختلف البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في السوق النقدي الجزائري اعتمادا على موقع البنك المركزي "بنك الجزائر"، وموقع وزارة المالية ومختلف مواقع البنوك والمؤسسات المالية.

الهدف من وراء هذا التصنيف هو تحليل البيئة المصرفية الجزائرية، في إطار تحليل السياسات العامة القطاعية فهم المشكل الذي يواجه القطاع يكون على مدى حجم الاستيعاب، اما خلل وظيفي معين بين المتغيرات، او الأطر الهيكلية القانونية، لذا سيساعد هذا التصنيف في إحصاء الفواعل وإدراك نقاط قوتها وتأثرها بهدف الحصول على نتائج دقيقة.

البنوك:

اسم البنك	تقديمه	تصنيفه
بنك الجزائر الخارجي	نشا في01 أكتوبر 1967، يرتكز بنك الجزائر الخارجي على تمويل التجارة الخارجية، الضمانات البنكية	بنك تجاري
البنك الوطني الجزائري	أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، يمارس جميع النشاطات البنكية من بينها التمويل الزراعي	بنك شامل
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	أنشئ في 13 مارس 1982، دوره ترقية القطاع الزراعي والصناعي والعالم الريفي	مؤسسة مالية وطنية
بنك التنمية المحلية	تأسس عام 1985، يهدف الى تطوير الاقتصاد عامة وتشجيع الاستثمار في جميع القطاعات	بنك تجاري
القرض الشعبي الجزائري	تأسس عام 1966، يقدم عروض بنكية متنوعة على المستوى الوطني والدولي	بنك تجاري
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	أنشئ عام 1964، أسس كبنك لتمويل السكن ليتغير سنة 1997 الى بنك شامل	بنك شامل

NATIXIS الجزائر	أنشئ سنة 2006، أحد فروع BPCE ثاني أكبر مجمع فرنسي ما يميزه انه بنك نقال الكتروني	بنك متخصص
CITI BANK N.A الجزائر فرع بنك	تأسس سنة 1998، كأول بنك أجنبي يهدف الى تعزيز الاستثمار الأجنبي والمساهمة في الاقتصاد	بنك تجاري أجنبي
ARAB BANK PLC الجزائر	أنشئ سنة 1930 في عمان اما الجزائر سنة 2001 بهدف التعامل مع الزبائن والمؤسسات	بنك تجاري
BNP PARIBAS الجزائر	تأسس سنة 2002، يقدم خدمات مصرفية متنوعة ويعتبر شريك مساهم في بورصة الجزائر	بنك تجاري
TRUST BANK الجزائر	بدا نشاطه في الجزائر سنة 2003، يقدم جميع الخدمات المصرفية	بنك شامل
بنك الخليج الجزائر AGB	تأسس سنة 2004، هدفه تقديم القروض وتلقي الودائع وتشجيع الاستثمارات	بنك تجاري
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	بدا يزاول نشاطه سنة 2003، هدفه ترقية الإسكان والتجارة كشركة مساهمة	بنك متخصص
FRANSA BANK الجزائر	زاول نشاطه في الجزائر منذ 2006، يقدم مختلف الخدمات المصرفية ويساهم في الاقتصاد الوطني	بنك تجاري
بنك السلام الجزائر	بدا نشاكه سنة 2008، يقدم خدمات مصرفية وفق الشريعة الإسلامية بهدف التنمية الاقتصاد	بنك شمولي
H.S.B.Cالجزائر فرع بنك	أنشئ كفرع في الجزائر سنة 2008، يقدم خدمات مصرفية للزبائن والمؤسسات بهدف الاستثمار	بنك متخصص

البنك الوطني للإسكان	يهدف الى تمويل القروض الخاصة بقطاع السكن بكل صيغها	بنك متخصص
بنك البركة الجزائري	أنشئ سنة 1991، يعتبر اول بنك براس مال مختلط يقدم خدمات مصرفية إسلامية	بنك إسلامي
المؤسسة العربية المصرفية	تزاول نشاطها في الجزائر منذ 1998، تقدم خدمات مصرفية والتجارية للأفراد والمؤسسات	مصرف عربي
SOCITE GENERAL الجزائر	تقدم خدمات مصرفية لدعم التنمية التجارية والصناعية بهدف تحقيق النمو المستدام	بنك متخصص

المصدر: مواقع رسمية للبنوك الواردة أعلاه مع تصرف الباحثة.

- **المؤسسات المالية للأغراض العامة:**

المؤسسة المالية	نشاطها
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة، أنشئ سنة 1972، هدفه حماية النشاطات المتعلقة بالفلاحة وتطويرها
الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة في التوظيفSOFINANCE SPA	مؤسسة مالية "شركة ذات أسهم"، تقوم بمنح قروض الايجار، تأسست سنة 1998، هدفها تحريك السوق المالي
شركة إعادة تمويل الرهن العقاري SRH	تأسست سنة 1997، ضمن إطار استراتيجية حكومية، وظيفتها منح القروض طويلة الاجل بهدف الترقية العقارية
الشركة العربية للإيجار المالي ALC	اول شركة مالية خاصة في الجزائر، تعمل على مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة للنشاط وخلق الثروة
المغاربية للإيجار المالي الجزائر MLA	تأسست سنة 2006، عبارة عن مؤسسة مالية مختصة في الايجار المالي

الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL	عبارة عن شركة ذات أسهم عمومية متخصصة في الايجار المالي، تأسست سنة 2010
ايجار الجزائر ILA	مؤسسة مختصة في التأجير التمويلي معتمدة من طرف بنك الجزائر
الجزائر ايجار EDI	شركة ذات أسهم، تأسست سنة 2012، تقوم بتقديم التمويل عن طريق الايجاز المالي

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف في مواقع المؤسسات المالية

المؤسسات المالية المتخصصة:

المؤسسة المالية المتخصصة	نشاطها
الصندوق الوطني للاستثمار	تأسس سنة 1963، لمواجهة المشاكل الاقتصادية يعمل على تغطية العجز المالي للبنوك وتقديم القروض للمؤسسات
المالية الجزائرية للمساهمة	تأسست سنة 1991، هدفها تعزيز الرأسمال الاستثماري خاصة في المجال الصناعي
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	تم انشاؤها لغرض ترقية الاستثمار، ثم تغيرت وظيفتها لتسيير الاستثمار ثم لدعم ومراقبة الاستثمار
شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك	تأسست عام 1995، مهمتها تطوير وتحديث البنوك وتعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة
شركة ضمان القرض العقاري	مؤسسة مالية وطنية، تعمل على تحقيق الربح في مجال الترقية العقارية
شركة إعادة التمويل الرهني	تأسست سنة 1997، تعتبر مقاولة اقتصادية في شكل شركة ذات أسهم
صندوق ضمان الصفقات العمومية	أنشئ سنة 1998، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري

المصدر: مواقع المؤسسات المالية المختصة بتصرف الباحثة.

فواعل الأسواق المالية:

المؤسسة	نشاطها
لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها	تتركز مهمتها في تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة خاصة حماية المستثمرون
شركة تسيير بورصة القيم	مؤسسة مشتركة بين عدة فواعل اقتصادي، هدفها حماية الوسطاء في عمليات البورصة
الجزائر للتسوية	تأسست سنة 1993، تلعب دور سلطة الضبط وتقوم على تسوية العمليات الخاصة بالقيم المنقولة

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف في مواقع المؤسسات الالكترونية

تتميز الجزائر بكثرة الفواعل على مستوى السوق المالي مما يوضح مليا درجة الحيطة والحذر للحفاظ على حركة رؤوس أموالها، والرقابة التامة على المتعاملين الاقتصادين خاصة في السوق النقدي اما من ناحية طبيعة المؤسسات فأغلبها ذات طبيعة عمومية او اجنبية مما يوضح نقص روح المبادرة من طرف الخواص الجزائريين لإنشاء شركات او بنوك والدخول لمجال الاستثمار المالي، وهو الامر الذي تعمل الاستراتيجية الحكومية الحالية على تداركه والدليل على ذلك قانون المقاول الذاتي 75-12، وتأكيد المجلس الأعلى الإسلامي بإنشاء بنوك إسلامية نظرا لحاجة المجتمع الجزائري لها لما تقدمه من خدمات تتوافق مع الطبيعة الثقافية له.

المبحث الرابع: قياس الأداء المصرفي الجزائري

يتميز عالم اليوم الديناميكية الدائمة ونزعات التغير المتكررة، مما يزيد من أهمية الاحصائيات التي تشكل المعلومة الأولية لتطبيق المؤشرات القياسية.

تؤدي عملية اتخاذ القرارات دون اسناد الواقع لمنطق احصائي قياسي للوصول الى نتائج محضة بعيدة عن الواقع، حيث يساعد تطبيق المؤشرات على معرفة الاحتياجات وتحليل المشكلات بطريقة عقلانية منطقية مما يؤهل ضبط استراتيجيات ذات مدى زمني بعيد، والعمل على رقابة التسيير والتنفيذ الفعلي لها.

توجد عدة مؤشرات التي من شانها قياس الأداء المصرفي، فعالية البنوك، وتحليل البيئة الاقتصادية المرتبطة بها ومختلف محددات أسعار الصرف ومعدلات الفائدة، في إطار هذا المبحث تعمل الدراسة على قياس الأداء المصرفي الجزائري بناءا على مؤشرات اقتصادية واحصائيات ذات مصداقية.

المطلب الأول: تأثير التضخم على الأداء المصرفي الجزائري

نظرا لاضطراب نمو الاقتصاد العالمي بسبب الازمات المتتالية أبرزها ازمة جائحة كوفيد-19 والنزاع الاوكراني الروسي واختلالات مختلف الأسواق العالمية، ارتفعت نسب التضخم دوليا مما جعل الحكومات تعمل على احتواءه وتجاوز مرحلة الركود الاقتصادي.

تبرز أهمية مؤشر التضخم في الاثار المترتبة عليه، ونتائج التحكم فيه ومعالجة مسبباته لتقديم أفضل البدائل لصناع القرار وتمكينهم من اعداد استراتيجيات ذات مستوى عالي من الدقة والفعالية.

ماهية التضخم:

تنقسم تعريفات التضخم وفق معيارين هما: معيار مميزات التضخم ومعيار مسببات التضخم، وبالتالي نجد نوعين من التعريفات، تعريف يبنى على الأسباب التي أدت الى التضخم ومعيار يناقش مظاهر التضخم.

مختلف تعريفات التضخم:[1]

يعرف التضخم بناءا على النظرية الكمية بانه: كل زيادة نقدية متداولة من شانها زيادة المستوى العام للإنفاق.

يعرف أيضا من وجهة نظرية الدخل والانفاق على انه: زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج، من أنصار هذه النظرية الاقتصادي "كينز".

يعالج تعريف اخر مصطلح التضخم بخصائصه والاثار المترتبة عنه، حيث يعرفه **ليونيل روبنز** اقتصادي وسياسي بريطاني بانه: ارتفاع غير منتظم للأسعار، ويعرفه "**كلوزو**" على انه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك.

ينطلق تحليل المدرسة النقدية للتضخم نحو منحى النظرية الكمية حيث تعرفه على أساس ظاهرة نقدية بحتة، سببها توسع الإصدار النقدي مما يؤدي الى تفوق نسبة الطلب على العرض وبالتالي تحصل اختناقات وضغوطات تضخمية أبرزها ارتفاع الأسعار، من مؤيدي هذا التوجه نجد "ملتون" و"فرليمان"، ومعظم اقتصاديين صندوق النقد الدولي.

مقياس التضخم:

المسالة القياسية لمستويات التضخم ونسبه تتعدى البساطة الظاهرية، نظرا لصعوبة تحديد مفهوم المستوى العام للأسعار وطبيعة ارتفاعاته ومدى استمراريتها، عمل الفكر الاقتصادي والاحصائي في هذا الصدد على ابتكار ما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار التي تهدف الى قياس نسبة التضخم تتمثل أهمها في: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إطار تعامله مع مجموع السلع والخدمات من ناحية الطلب، والرقم القياسي لأسعار المنتج في اطار تعامله مع مجموع السلع والخدمات وهو الجانب الإنتاجي الذي يحدد العرض، نجد أيضا الرقم القياسي الخاص بالناتج المحلي الإجمالي وهو يتعامل مع كل المعطيات من منتوجات وحاجيات في فترة زمنية معينة.[2]

[1] غازي حسين عناية، ***التضخم المالي***، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2006)، ص ص. 14-51.

[2] شوقي احمد دنيا، ***النقود والتضخم***، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2017)، ص ص. 121،122.

التضخم وأثره على الأداء المصرفي الجزائري:

تعتمد الدراسة في سياق تحليل مستويات التضخم في الجزائر وأثره على الأداء المصرفي على احصائيات تطور الأسعار في تقرير البنك المركزي الجزائري "بنك الجزائر" لسنة 2022 والتي تم ادراجها في الفصل الثالث.

سجلت الجزائر اعلى معدلات التضخم بالنسبة للعشر سنوات الأخيرة مثل ما هو موضح في الشكل الاتي:

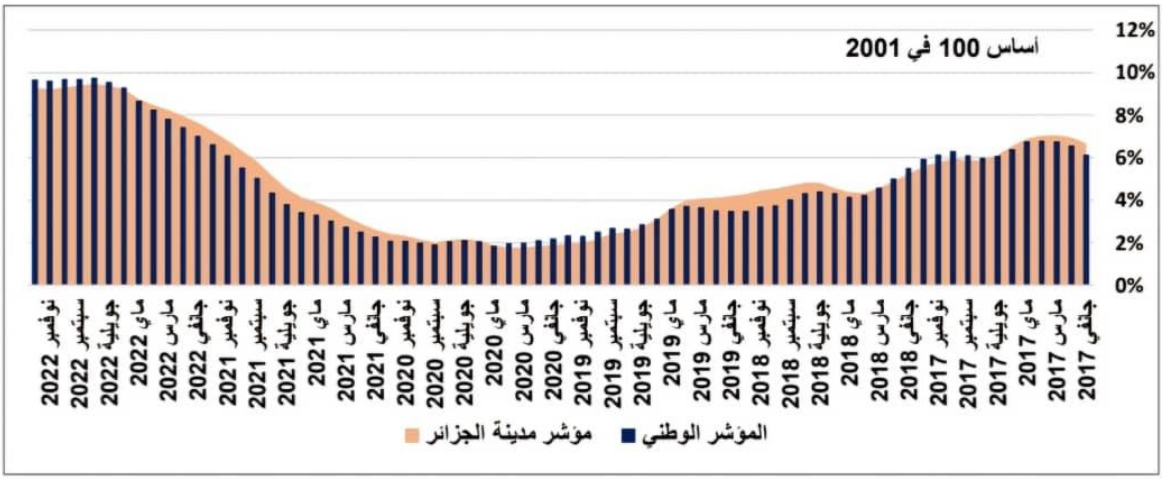

المصدر: تقرير بنك الجزائر سنة2022 صفحة 34

تأثر أسعار المنتجات الغذائية خارجية المنشأ بشكل رئيسي على الاتجاه التضخمي مساهمة بنسبة 64.6% سنة 2022 من التضخم الإجمالي، كما يوضحه الشكل الموالي:

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2022 صفحة 35

ساهمت أسعار المنتجات المحددة إداريا أيضا في التضخم الإجمالي بنسبة 11.09% سنة 2022، مثل ما يوضحه الشكل البياني التالي:

المصدر: تقرير بنك الجزائر سنة 2022 صفحة 36

سجلت الجزائر أيضا زيادة جد قوية للسيولة المصرفية نتيجة التخفيف من القواعد الاحترازية التي وضعها بنك الجزائر وكذا البرنامج الخاص لإعادة التمويل، حيث ارتفعت السيولة المصرفية بزيادة قدرها 47.63% سنة 2022 كما هو موضح:

المصدر: تقرير بنك الجزائر سنة 2022 صفحة 49

يرجع ارتفاع نسبة التضخم في الجزائر بشكل اولي الى استيراد المواد الغذائية حيث يعد ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة الازمات المتتالية، كنتيجة التضخم يرجع الى خلل على المستوى الهيكلي.

برز دور السياسة النقدية مليا في الإبقاء على مستويات كافية من السيولة وهو الامر الذي أدى بتعزيز صلابة النظام المصرفي والاقتصادي، بعد ضبط مسببات التضخم التي تعود الى اختلالات العلاقة بين العرض والطلب، شكل الإصلاح النقدي لتعقد البنية التي تجمع الفواعل الاقتصادية بالجهاز المصرفي علاجا لها.

يمكن تعزيز دور القطاع المصرفي في حل الازمة التضخمية عن طريق منح القروض الموجهة للاستثمار بهدف توفير السلع المستوردة، مثل ما هو الامر عليه في السعودية الذي أسس بنك زراعي بموجب المرسوم الملكي رقم 58 ليكون مؤسسة ائتمانية حكومية متخصصة في تمويل مختلف القروض الخاصة بمجالات الزراعة وتوفير معدات تربية الانعام وتامين المزارعين.[1]

المطلب الثاني: أثر أسعار النفط على الأداء المصرفي الجزائري

تعتبر العوائد النفطية إيرادات ذات بعد استراتيجي، حيث تنعكس تأثيراتها على النواحي السياسية والاقتصادية وكذا النقدية للدولة.

يصنف الاقتصاد الجزائري وغيره من البلدان المصدرة للمحروقات على انها اقتصاديات ريعية، نظرا لاعتماد الخزينة العمومية في تمويلها على الجباية البترولية، يوضح "**هيجويل دي سيرفاتس**" مؤلف اسباني في القرن 16 مدى تأثير الريع البترولي على الدول المصدرة للنفط في مقولته التالية: " ان نعمة الثروة لا تتمثل في مجرد تملكها او تبذيرها في الانفاق ولكن في استخدامها بطريقة حكيمة"، وتقدم النظرية الاقتصادية المسماة "المرض الهولندي" تفسير لعنة الموارد التي ترجح الكفة لضعف المورد البشري في سوء التسيير الاقتصادي المسجل على مستوى الدول الريعية، مما يؤثر على الاستثمار، الادخار والانفتاح الاقتصادي.[2]

[1] "صندوق التنمية الزراعية"، في WWW.ADF.GOV.SA، تاريخ الاطلاع (2024/04/30 على 14س و50 د).

[2] صبرينة يونسي، ***النفط واشكالية التنمية الاقتصادية***، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016)، 231 -234.

قياس الأداء المصرفي الجزائري بمؤشر العائد النفطي:

حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2022، ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة 40.6% سنة 2022، وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 15.5% حيث سجل النشاط الاقتصادي في الجزائر نمو معتبر بعد ركود كبير سنة 2020، يوضح الشكل الموالي تطور أسعار النفط بعملة الدولار لبرميل البترول ومليون طن من الفحم والغاز:

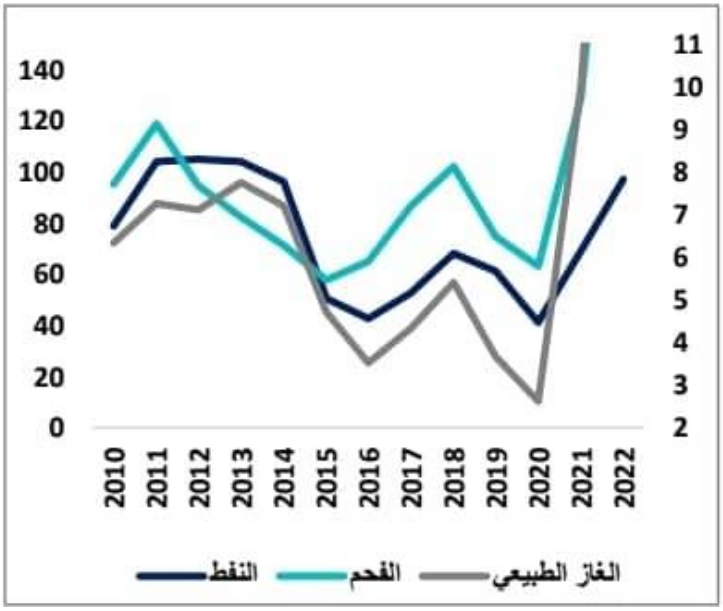

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2022 صفحة 15

بالمقابل سجل القطاع البنكي ارتفاع اجمالي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل نسبة 82% سنة 2022 كما ظلت غالبية المؤشرات مريحة في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي، اظهر القطاع المصرفي مرونة كبيرة وملاءمة رغم إشكالية النمو الضعيف للقروض الموجهة للاستثمار.

الجداول الموالية توضح مدى تأثير العائد النفطي على السياسة النقدية:

- ✓ الجدول خاص بعائدات صادرات المحروقات
- ✓ الجدول الثاني وضعية بنك الجزائر

	2018	2019	2020	*2021	2022
			(بملايير الدينارات، نهاية المدة)		
صافي الموجودات الخارجية	**9 572,4**	**7 638,6**	**6 576,3**	**6 596,5**	**8 716,2**
صافي الموجودات الداخلية	-3 366,6	-1 005,7	302,6	1 546,2	503,2
القروض للدولة	3 857,8	4 782,4	6 480,3	6 116,1	4 806,9
القروض للبنوك	0,0	160,0	205,7	1 680,0	1 636,6
قروض أخرى	2,3	2,2	2,1	2,6	3,0
صافي البنود الأخرى	-7 226,8	-5 950,2	-6 385,5	-6 252,5	-5 943,2
القاعدة النقدية	**6 205,8**	**6 632,9**	**6 878,9**	**8 142,7**	**9 219,4**
التداول النقدي	4 986,8	5 508,9	6 195,7	6 768,9	7 512,8
ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى	1 219,0	1 124,0	683,2	1 373,9	1 706,7
			(التغير السنوي، بملايير الدينارات)		
صافي الموجودات الخارجية	**-1 748,4**	**-1 933,8**	**-1 062,3**	**20,2**	**2 119,7**
صافي الموجودات الداخلية	**1 777,5**	**2 360,9**	**1 308,3**	**1 243,6**	**-1 043,0**
القروض للدولة	1 890,4	924,6	1 697,9	-364,2	-1 309,2
القروض للبنوك	0,0	160,0	45,7	1 474,3	-43,4
قروض أخرى	0,1	-0,1	-0,1	0,5	0,4
صافي البنود الأخرى	-113,1	1 276,6	-435,3	133,0	309,3
القاعدة النقدية	**29,1**	**427,1**	**246,0**	**1 263,8**	**1 076,7**
التداول النقدي	205,1	522,1	686,8	573,2	743,9
ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى	-176,0	-95,0	-440,8	690,7	332,8
			(التغير السنوي بالنسبة المئوية)		
صافي الموجودات الخارجية	**-15,4**	**-20,2**	**-13,9**	**0,3**	**32,1**
صافي الموجودات الداخلية	**-34,6**	**-70,1**	**-130,1**	**411,0**	**-67,5**
القروض للدولة	96,1	24,0	35,5	-5,6	-21,4
القروض للبنوك	-	-	28,6	716,7	-2,6
القاعدة النقدية	**0,5**	**6,9**	**3,7**	**18,4**	**13,2**
التداول النقدي (خارج بنك الجزائر)	4,3	10,5	12,5	9,3	11,0
ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى	-12,6	-7,8	-39,2	101,1	24,2

	2018	2019	2020	*2021	2022
			(بملايير الدينارات، نهاية المدة)		
صافي الموجودات الخارجية	**9 572,4**	**7 638,6**	**6 576,3**	**6 596,5**	**8 716,2**
صافي الموجودات الداخلية	-3 366,6	-1 005,7	302,6	1 546,2	503,2
القروض للدولة	3 857,8	4 782,4	6 480,3	6 116,1	4 806,9
القروض للبنوك	0,0	160,0	205,7	1 680,0	1 636,6
قروض أخرى	2,3	2,2	2,1	2,6	3,0
صافي البنود الأخرى	-7 226,8	-5 950,2	-6 385,5	-6 252,5	-5 943,2
القاعدة النقدية	**6 205,8**	**6 632,9**	**6 878,9**	**8 142,7**	**9 219,4**
التداول النقدي	4 986,8	5 508,9	6 195,7	6 768,9	7 512,8
ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى	1 219,0	1 124,0	683,2	1 373,9	1 706,7
			(التغير السنوي، بملايير الدينارات)		
صافي الموجودات الخارجية	**-1 748,4**	**-1 933,8**	**-1 062,3**	**20,2**	**2 119,7**
صافي الموجودات الداخلية	**1 777,5**	**2 360,9**	**1 308,3**	**1 243,6**	**-1 043,0**
القروض للدولة	1 890,4	924,6	1 697,9	-364,2	-1 309,2
القروض للبنوك	0,0	160,0	45,7	1 474,3	-43,4
قروض أخرى	0,1	-0,1	-0,1	0,5	0,4
صافي البنود الأخرى	-113,1	1 276,6	-435,3	133,0	309,3
القاعدة النقدية	**29,1**	**427,1**	**246,0**	**1 263,8**	**1 076,7**
التداول النقدي	205,1	522,1	686,8	573,2	743,9
ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى	-176,0	-95,0	-440,8	690,7	332,8
			(التغير السنوي بالنسبة المئوية)		
صافي الموجودات الخارجية	**-15,4**	**-20,2**	**-13,9**	**0,3**	**32,1**
صافي الموجودات الداخلية	**-34,6**	**-70,1**	**-130,1**	**411,0**	**-67,5**
القروض للدولة	96,1	24,0	35,5	-5,6	-21,4
القروض للبنوك	-	-	28,6	716,7	-2,6
القاعدة النقدية	**0,5**	**6,9**	**3,7**	**18,4**	**13,2**
التداول النقدي (خارج بنك الجزائر)	4,3	10,5	12,5	9,3	11,0
ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى	-12,6	-7,8	-39,2	101,1	24,2

المصدر: تقرير بنك الجزائر سنة 2022 صفحة 121-128

النتائج الإحصائية توضح العلاقة بين العائدات النفطية والأداء المصرفي الجزائري باعتبار خصوصية الاقتصاد الوطني، حيث يتضح ان نمو إيرادات المحروقات المتحققة من فوائد الجباية ينعكس على اثراء موارد البنك المركزي.

المطلب الثالث: قياس الأداء المصرفي الجزائري بمؤشر سعر الصرف

شهد النظام النقدي الدولي تطورا خلال سنوات التسعينات، حيث انقسمن أنظمة الدول النقدية الى نظامين: أنظمة صارمة مثل الارجنتين وأنظمة مفتوحة مرنة لمواجهة الازمات مثل المكسيك والبرازيل، تعتبر عملية اختيار نظام الصرف من بين الخطوات المهمة لدول نظرا لأهميته وعلاقته المباشرة مع الاقتصاد.

يعرف نظام الصرف على انه مجموع القواعد التي تحدد مدى تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف.[1]

سياسة سعر صرف الدينار المحددة من طرف بنك الجزائر ليس لها أي تأثيرات سلبية في انخفاض قيمة العملة الوطنية، انما تتعلق بصادرات الجزائر ذات الهيكل الريعي الذي يحدد من طرف السوق البترول الدولي، وزيادة حدة ازمة الإنتاج الشبه المنعدم، وايضا الى قيمة الواردات التي لا تتمتع بالمرونة في انجاز التخفيض.[2]

الشكل الموالي يمثل التطور الشهري لمتوسط سعر الصرف الدينار الجزائري بالمقارنة مع الدولار الامريكي:

[1] بحشاشي رابح، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للدول النامية دراسة حالة الجزائر"، ***الملتقى الوطني الافتراضي، ديناميكيات أسعار الصرف على استدامة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري***، (2021)، ص .07.

[2] حشاشي رابح، ***مرجع سابق الذكر***، ص.14.

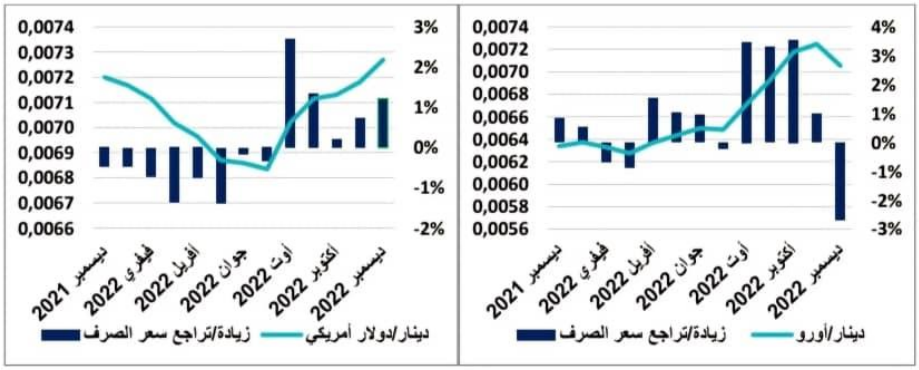

المصدر: تقرير بنك الجزائر ص94

يؤدي سعر الصرف دورا رئيسيا في استعادة اختلالات ميزان المدفوعات، الإنتاج والاسعار، يتدخل بنك الجزائر في تحديده حيث يستعمل سعر الصرف كأداة لمواجهة المنحى الذي يأخذه التضخم.

تصل الدراسة الى نتيجة مفادها ان السياسة النقدية والأداء المصرفي فالجزائري في مجمله عمل على مسايرة ديناميكية النظام النقدي العالمي والاخذ بعين الاعتبار البعد المحلي بهدف رفع مستوى الأداء الاقتصادي من اجل موازنة ميزان المدفوعات، الا ان الاعتماد على الجباية البترولية وأسعار الغاز الطبيعي يجعل من سعر الصرف رهينة تقلبات الأسعار العالمية.

يمكن للبنوك تعزيز دورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي بتقديم تسهيلات للقروض التي تتعلق بتوفير المنتجات المستوردة لفك الارتباط بسعر المحروقات وتنويع الاستثمارات وهذا بهدف تقديم استراتيجيات لتنويع هيكل الصادرات وموازنة الواردات من السلع.

المطلب الرابع: مؤشر الوعي المصرفي لقياس الأداء البنكي الجزائري

تنطلق الدراسة في قياس الوعي المصرفي لاستخلاص سبل تفعيله، من خلال منهجية استقصائية بناءا على استبيان قسم على عينة من الطلبة تحديدا في المدرسة العليا الوطنية العليا للعلوم السياسية، تم توزيع الاستبيان عبر وسائل التواصل الاجتماعي WHATSAP، اما جدولة النتائج ورسمها بيانيا كان عبر برنامج GOOGLE FORME

خاصية العينة:

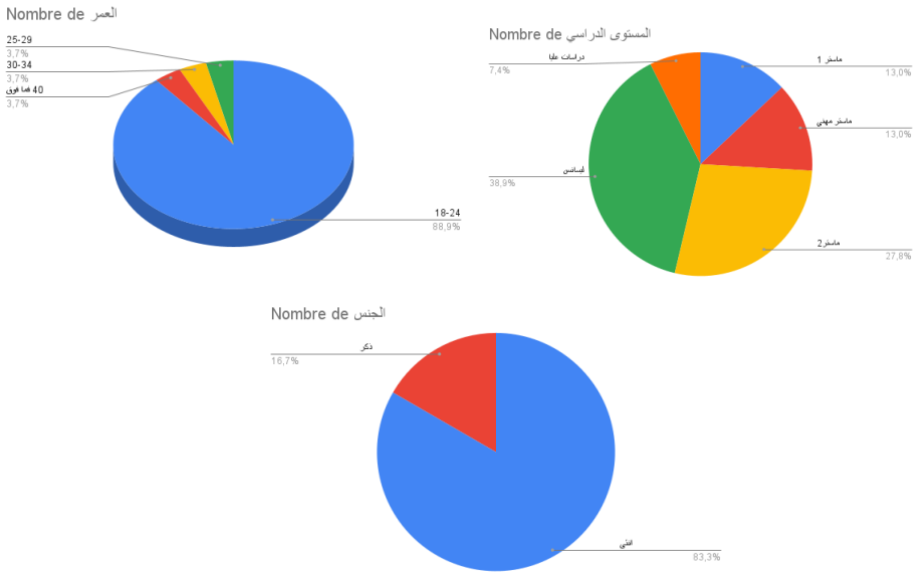

تتميز العينة قيد الدراسة بهيمنة الشباب، بما ان اغلب المستطلعين تتراوح أعمارهم ما بين 18 –24 سنة، كما تمثل النساء 93.3% من العينة مقابل 16.7% من الرجال.

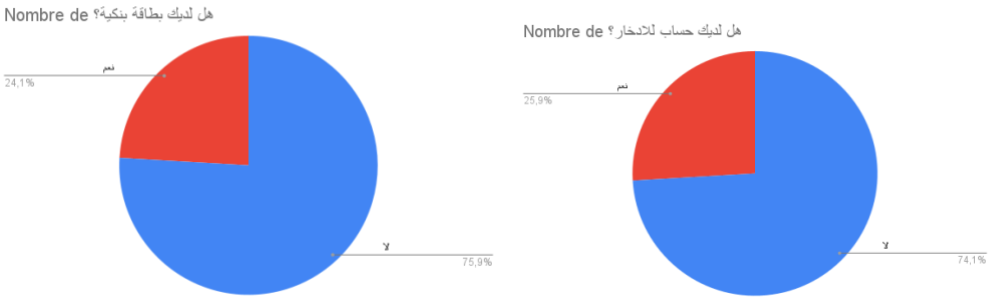

يشير الشكل أعلاه ان تطور الادخار والتعاملات البنكية اقل ارتفاعا بالنسبة للفئة الشبابية.

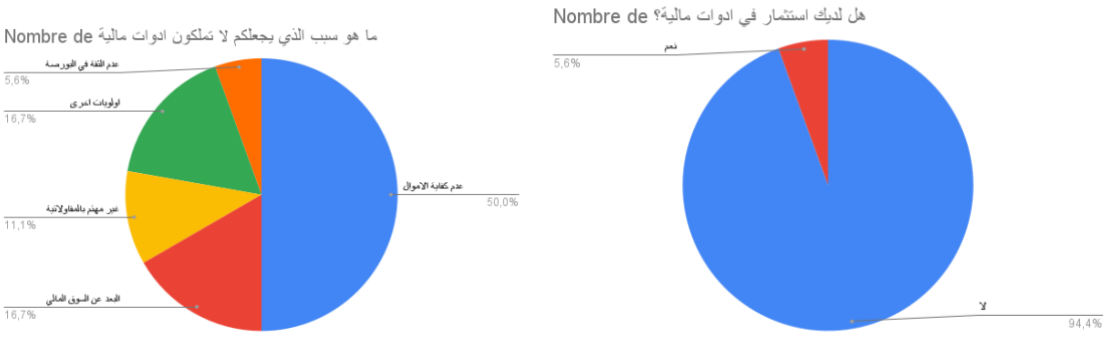

اهم الأسباب التي تؤدي الى نقص الاستثمار في الوسط الشبابي هو عدم كفاية الأموال والانشغال بأولويات أخرى، مما يؤكد وجود روح المبادرة إذا ما توفرت الموارد المالية.

المعرفة المكتسبة حول الأدوات المالية:

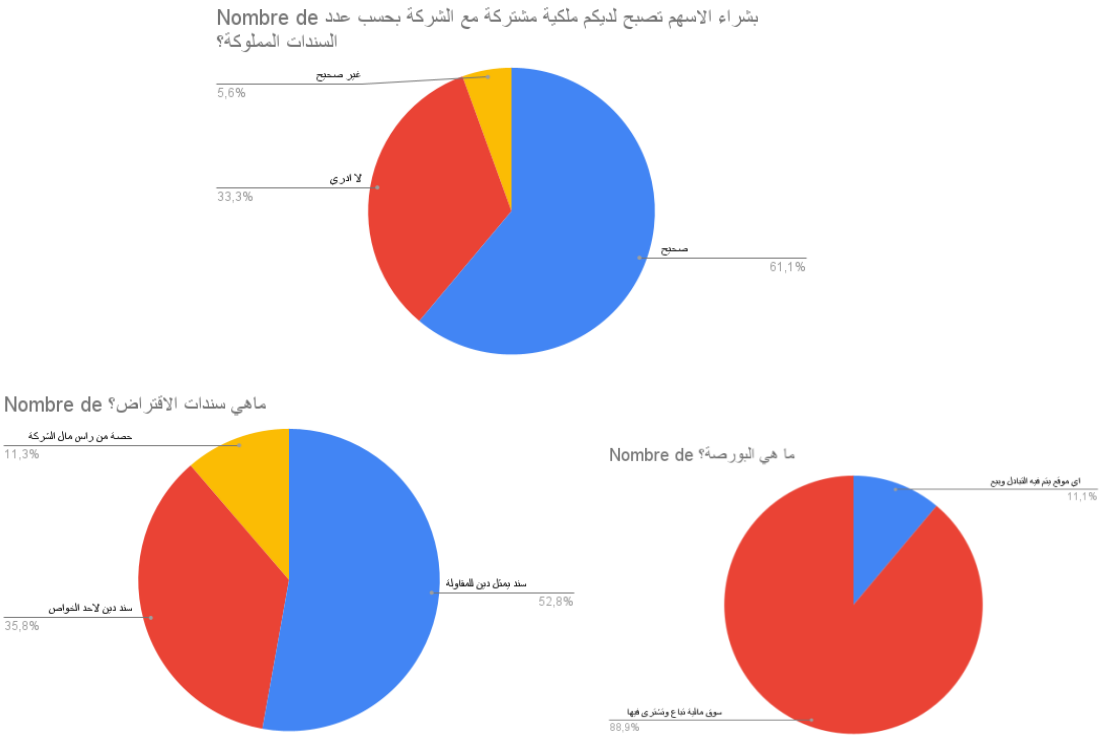

تظهر النتائج ان معظم المستطلعين على دراية جيدة للأدوات المالية التقليدية، مما يشكل قاعدة خصبة لتوفير أدوات مالية عصرية تتوافق خدمتها مع السابقة.

إدراك وجود المخاطر:

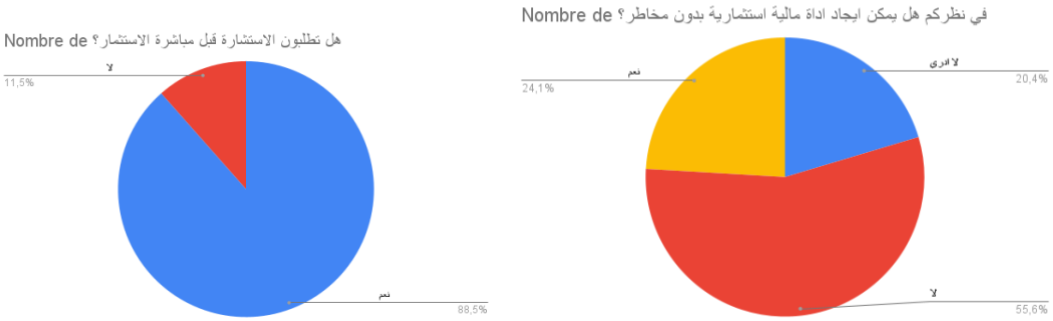

تظهر النتائج الادراك الجيد لطبيعة التعاملات البنكية، لكل من التعرض للخطر وضرورة الاستشارات من قبل الطلاب الذين يمثلون نسبة عالية من مجتمع اليوم.

مصادر المعلومات البنكية:

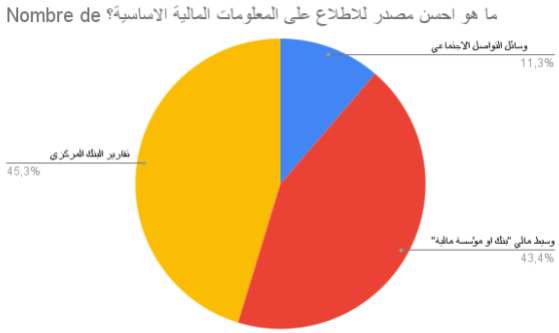

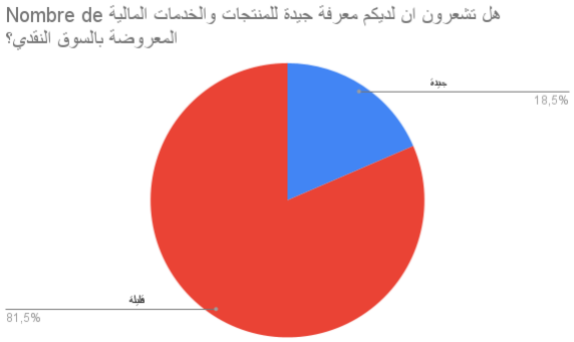

توصلت دراسة الوسط الطلابي، بان اغلبيتهم يثقون في الوسطاء الماليين للحصول على معلومات مالية ونقدية وان لهم اهتمام بها رغم قلة معرفتهم بالخدمات والمنتجات المعرضة في السوق، مما يحيل الى تطوير التسويق خاصة الالكتروني وتوفير منتجات لشباب مما يواءم متطلبات عصرهم.

معرفة السلطات القائمة على السوق النقدي واخر مخرجاتها:

تبين النتائج اهتمام المستطلعين بالقرارات النقدية على حساب مصدرها، أيضا يظهر مدى توافق البنية التشريعية مع تطلعات الشباب كما هو موضح في الشكل الموالي:

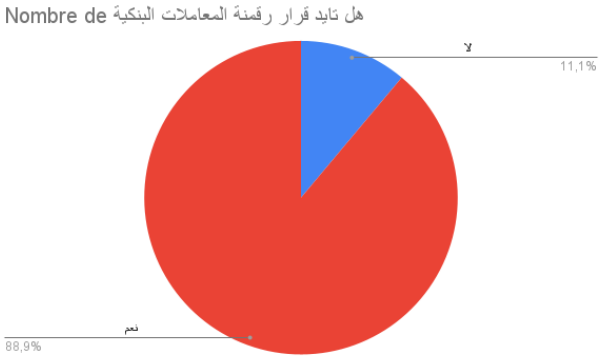

افاق التوجه الشبابي نحو التعامل المصرفي:

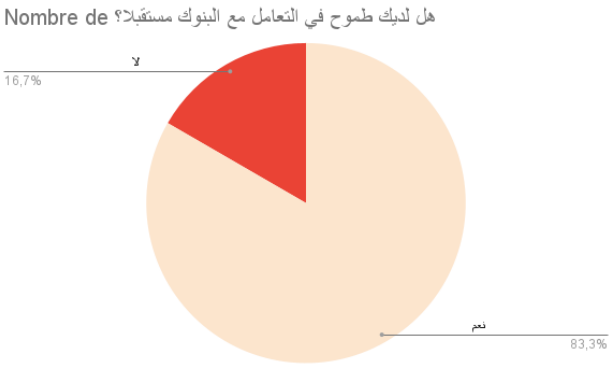

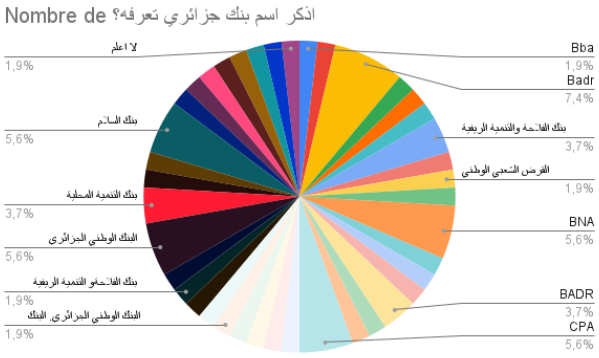

تعرض النتائج طموح الشباب في التعامل مع البنوك مستقبلا ودخول السوق النقدي الاستثماري، وهي فرصة للبنوك لاستقطاب عملاء وزبائن جدد عن طريق توفير خدمات تليق بتوجهاتهم.

أبدت اراء المستطلعين حول ضرورة ادراج مقياس ثقافة مالية في الجامعات والذي من شانه تعزيز الأفكار الاستثمارية وترقية القطاع النقدي بصفة عامة كما هو موضح في الشكل الموالي:

يعتبر الوعي المصرفي اعتياد الافراد والفواعل الاقتصادية على عملية الإيداع البنكي، واستخدامهم للشيكات المصرفية في معاملاتهم الاقتصادية، حيث يؤثر على الودائع البنكية بصفة إيجابية والعكس يؤدي الى اكتناز الودائع وجمود حركة الأموال، يتعلق الوعي المصرفي أيضا بكون الفرد قادرا على اختيار مؤسسة ذات طابع معين ليتعامل معها بناءا عللا دراسات حقيقية وعملية مفاضلة موضوعية.[1]

توجد عدة عوامل تؤثر على مستوى الوعي المصرفي من بين هذه العوامل التي توصلت اليها الدراسة هي نمط سلوك الافراد، نقص الادراك، درجة نضج المستهلك.

[1] بن بوزيد سليمان، "الوعي المصرفي لدى الفرد الجزائري دراسة استقصائية في أسباب عدم التبني وسبل التفعيل"، ***مجلة اقتصاد المال والاعمال***، م (06) ع (02)، (2022/06/30)، ص.25.

استنتاجات الفصل:

خلصت الدراسة في هذا الجزء الى ضرورة توضيح المفاهيم الخاصة بالقطاع وضبطها بهدف ضبط المحتوى خاصة فيما يتعلق بالنظام المصرفي وهذا يرجع الى تشعب العلاقة بين فواعله، أيضا اكتساب معرفة بمكونات المنظومة البنكية يسهل عملية التعامل مع مخرجاتها واعتماد طرق صحيحة وعقلانية في اختيار العروض والخدمات الصادرة من قبلها.

تقسم سيرورة تطور المنظومة البنكية الجزائرية الى مرحلتين هما: مرحلة تنظيم السوق المصرفي وتأميم المؤسسات البنكية وتتعلق بفترة بعد الاستقلال، ومرحلة الإصلاحات الممتدة منذ 1986 الى يومنا هذا، من جانب اخر توفر الدولة الجزائرية عدة مؤسسات من شانها الحفاظ على حركة رؤوس الأموال وديمومة النشاط الاقتصادي، أيضا هيأت لجان من شانها حماية المودعين لتدارك ازمة الثقة بين العملاء والبنوك بهدف تنشيط السوق النقدي وهو الامر الذي ظهر مليا في اطار دراسة هياكل القطاع المصرفي الجزائري الذي يتميز بالمرونة ويحرص على الإحاطة بتطلعات المجتمع المالية والاستثمارية.

من خلال هذا الجزء من الدراسة اتضح ان الجزائر تعتمد في تسييرها للقطاع النقدي مبدا الفصل بين السلطات والدليل على ذلك توسيع صلاحيات البنك المركزي، وان نشاط البنوك في منحى جيد هادف الى تحقيق تنمية اقتصادية واستثمارية، بغض النظر عن بعض المشاكل التي تواجه القطاع منها قلة مبادرة الخواص اتجاه الاستثمار المالي والتي يمكن تداركها مع الوقت.

الفصل الثاني:

استراتيجيات تطوير الأداء المصرفي الجزائري

تمهيد:

تتمحور فكرة التخطيط الاستراتيجي في اعتباره نظرة ذات بعد زمني طويل لخطط موجهة لتحقيق اهداف مستقبلية، ما يميزه هو استمرارية عملياته وتواصلها من قبل القائمين عليه لمواكبة التطورات والاحاطة بخصائص الظروف الطارئة مما يزيد من فعالية الأنشطة على مستوى مختلف القطاعات، كما تبرز أهميته في اعتباره وسيلة لتحقيق الأمان من اية مخاطر محتملة مستقبلا، ويساعد أيضا في تحليل وضع المؤسسات من جميع الجوانب ووضع مؤشرات لقياس أدائها.

يعتبر التخطيط الاستراتيجي من الوسائل الهامة التي تساعد مؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخاص في العالم على تحديد رؤاها المستقبلية وتوجهاتها العامة، وضمان تسلسل هذه الغايات الى خطط واقعية ومشاريع ملموسة تعمل من خلالها على تحقيق اهداف على المدى البعيد.

تناقش الدراسة في هذا الفصل استراتيجيات تطوير الأداء المصرفي الجزائري باستخدام أدوات التخطيط الاستراتيجي من بينها تطبيق بعض نماذج التحليل مثل: SWOT، PESTLE، وهذا لتحديد نقاط قوة وضعف البيئة المصرفي الجزائرية والعوامل الداخلية والخارجية التي تأثر في استدامة النشاط البنكي في الجزائر، من خلال ثلاثة مباحث مقسمة كالاتي:

- ✓ **المبحث الأول:** حوكة النظام المصرفي الجزائري
- ✓ **المبحث الثاني:** إدارة المخاطر البنكية في الجزائر
- ✓ **المبحث الثالث:** عصرنة المنظومة البنكية الجزائرية

المبحث الأول: حوكمة النظام المصرفي الجزائري

تميزت البيئة الاقتصادية عموما والنقدية على وجه الخصوص بتسارع وتيرة التغيير على مستوى العديد من دول العالم، الامر الذي أدى بالجزائر مواكبة هذه التغيرات بتطوير وعصرنة أساليب مؤسساتها لتتفاعل مع البيئة الدولية المعاصرة.

أدى قيام الثورة الصناعية وانفصال الملكية الشخصية على النشاط الإداري المؤسساتي بظهور نوع من تعارض المصالح بين أدوار المؤسسات ومساهميها خصوصا في إطار اختلاف الأفق الاستثمارية من قبل الفواعل الاقتصادية ومستوى تحملهم للمخاطر، كنتيجة ظهرت الحوكمة حيث تعاظم دورها في تسوية هذا الاختلاف وأصبحت محل نقاش الباحثين كما تبنتها العديد من الدول نظرا لفعاليتها في ترقية مستوى أداء المؤسسات.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة البنكية

ظهرت اول بوادر حوكمة المؤسسات المالية مع انشاء الولايات المتحدة الامريكية لجنة الأوراق المالية ولجنة عمليات البورصة، حيث احتدم النقاش حول ضرورة إرساء الحوكمة في اقتصاديات الدول المتطورة، وهذا يرجع أيضا الى تعاقب الازمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدتها كلا من دول شرق اسيا، أمريكا اللاتينية وروسيا في تسعينيات القرن العشرين.

أدت الحاجة الى تطبيق حوكمة الشركات بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اصدار مبادئ الحوكمة سنة 1991، التي عالجت اهم الأسباب التي أدت الى انهيار أكبر الشركات المالية وهي عدم قيام مجلس الإدارة بمهامه مما يضعف الرقابة الداخلية لأنشطة المؤسسات ويحيل أحيانا حتى الى تقديم رشاوي وتسوية المسائل بطرق غير قانونية.

تهدف الحوكمة الى تطوير نماذج لرقابة الأنظمة داخليا وحتى لترقية سلوك المدراء مما يساعد على إقامة التوازنات بين فواعل المؤسسات "مساهمون، موظفون، مسؤولين" وابتكار طريقة عادلة في تقسيم الثروة مما يضمن ديمومة فعالية المؤسسة.

ساعدت أيضا سلسلة الاحداث المتعاقبة المتمثلة في افلاس عدة شركات أمريكية مثل: WORLD COM وENROM وزيروكس الرائدة في مجال التصوير وميراك الأولى في صناعة الادوية رغم التقارير التي كانت تشير الى تحقيق أرباح عالية الى وضع الحوكمة او بالأحرى حوكمة الشركات في راس اهتمام العديد من الأنظمة من بينها الجزائر التي تعمل على تبني الحوكمة في الجهاز النقدي لها.

تميزت سنة 2002 بتزايد الدراسات التحليلية لمصطلح الحوكمة، حيث بادرت العديد من المؤسسات الدولية في تناول هذا المفهوم من بينها صندوق النقد الدولي.[1]

تجدر الإشارة للفرق بين مصطلح حوكمة المؤسسات CORPRATE GOVERNANCE والحكم الراشد GOOD GOVERNANCE، حيث يستخدم المصطلح الأول في الوسط الاقتصادي وعلى مستوى المؤسسات ذات اقتصاديات جزئية مثل البنوك، على الصعيد الدولي لا يوجد تعريف محدد لمفهوم حوكمة المؤسسات ويرجع هذا لتداخله في العديد من الأمور التنظيمية والمالية الاقتصادية مما يجعل الباحثين يقدمون تعريفات حسب تخصصاتهم ووجهاتهم العلمية.

يتضح مفهوم حوكمة المؤسسات على انها: نظام رقابة متكامل بين ما هو مالي وغير مالي، تتيح للمستثمرين تأكيد تحقيق معدل معين من الربحية، كما تحدد حوكمة المؤسسات علاقة الإدارة بأهداف المؤسسة من جهة والعملاء والزبائن من جهة أخرى.[2]

عرفت لجنة CADBURYذات الجنسية البريطانية الحوكمة البنكية على انها: تكاملية الأنظمة الرقابية من جميع النواحي المالية والمحاسبية وحتى القانونية وسياسية الاقتصادية، التي يتم من خلالها إدارة المؤسسات رقابتها وضمان فعاليتها.[3]

---

[1] بن عيشي بشير، يزيد تقرارت، ***حوكمة الشركات من منظور محاسبي*** (الجزائر: المكتب الجامعي الحديث،2018)، ص ص. 12- 15.

[2] محمد مصطفى سليمان، ***حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين،*** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008)، ص ص. 14-15.

[3] CADBURY, ***the aspects of corporate governance financial reporting,***(London: committee Financial, 1993), p.15.

اهم العناصر التي يجب توفرها للحصول على حوكمة فعالة للبنوك ما يلي: [1]

- ✓ توفر استراتيجية مخطط لها جيدا والتي تمكن قياس النجاح العام للبنك والمساهمة الفردية لموظفيه.
- ✓ توزيع المسؤوليات المحددة بناءا على سلطة قراريه متناسقة مع الاخذ بعين الاعتبار احتمالية المخاطر البنكية الممكنة.
- ✓ تقوية جهاز إدارة المخاطر البنكية بتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية المناسبة من بينها تطوير وظائف التدقيق الداخلي والخارجي وضبط العمليات التشغيلية.
- ✓ العمل على ترقية جانب القيم الشخصية في المعاملات البنكية وتحديد سلوكيات المهنة للالتزام به وتفادي وقوع خطر في حالة نزاعات.
- ✓ تقديم الحوافز المالية والمكافأة ضمن الإطار القانوني للمؤسسة لضمان فعالية المورد البشري.
- ✓ العمل على شفافية المعلومات وتوفيرها تعزيزا لرابط الثقة والتواصل والمساهمة في اتخاذ القرارات الصائبة على المستوى الداخلي او اتجاه الجمهور.

اهداف حوكمة المؤسسات المالية:

تتمثل الغاية الأساسية لحوكمة المؤسسات المالية فيما يلي:

- ✓ تحسين القدرة التنافسية وزيادة قيمتها: ارتفاع نسبة المردودية بالمقارنة مع المنافسين في الأسواق، خدمة تطلعات الزبائن والتوفيق بين معيار الجودة والثمن.
- ✓ تعظيم أرباح المؤسسة: أي تحقيق اهداف الشركة بزيادة عوائدها من الأرباح، رفع مستوى الأداء الاقتصادي.
- ✓ زيادة ثقة المستخدمين في الأسواق المستهدفة: العمل على بناء علاقة وطيدة بين الزبون والمؤسسة، بناءا على دراسة قامت بها مؤسسة مكتري لعينة من الشركات الاستثمارية

[1] Henni Van Grevning, Sonja Brajovic, ***Analyse et gestion du risque bancaire un cadre de référence pour l'évaluation de la gouvernance d'entreprise et du risque financier***,(Paris :ESKA, 2004), p.32.

عام2009، تبين ان 80%من العينة مستعدين لدفع علاوة نظرا لاطلاعهم وتوفر معلومات كافية حول المؤسسة لديهم، وهو ما تصر عليه مبادئ الحوكمة.

- ✓ التوفيق ما بين مصادر التمويل والقروض الممنوحة لتجنب المخاطر، حيث تهدف الحوكمة الى اليقظة الدائمة في توقع الفشل المالي وتداركه. [1]

المطلب الثاني: العلاقة بين الحوكمة والأجهزة المصرفية

تظهر ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك نظرا لدور هذه الأخيرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث يؤدي عدم تطبيق الحوكمة او تطبيقها بصفة ناقصة الى إمكانية افلاس هذه المؤسسات.

لتوضيح العلاقة بين الحوكمة والبنوك، يجب تبيان أهمية تطبيقها ومردوديتها على الأداء البنكي، حيث تعتمد الحوكمة في القطاع المصرفي باعتبارها الية من اليات التحكم في المخاطر وتخفيفها، زيادة القدرة التنافسية والمصداقية، العمل على شفافية التقارير المالية والحرص على الامتثال لأخلاقيات المهنة.[2]

تطبيق الحوكمة في الوسط البنكي يساعد على تخفيض تكلفة راس المال، استقطاب مستثمرين جدد، توطيد العلاقة بزبائن البنك وضمان ثقتهم للحد من هروب رؤوس الأموال، زيادة عمالة البنك وتحقيق نمو اقتصادي، ناهيك على التأثير في تصنيف البنوك من ناحية قدرتها على التعامل في السوق النقدي الدولي.[3]

ملامح تطبيق الحوكمة في البنوك:

الحوكمة في المنظور المصرفي هي طريقة لإدارة شؤون البنوك من طرف مجلس الإدارة حيث يتضح تطبيق الحوكمة فيما يلي:[4]

---

[1] بن عيشي بشير، يزيد تقرارت، ***مرجع سابق الذكر***، ص ص .29- 30.

[2] نادية حسين العلفي،" تقييم تطبيق الحوكمة في البنوك اليمنية"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، م (1) ع (1)، (2011)، ص.24.

[3] ناجي محمد خليفة حسن، "الاشراف والحوكمة في البنوك"، ***المؤتمر العربي الأول حول التدقيق في إطار حوكمة الشركات***، (2005)، ص.375.

[4] فيوليت صبحي رزق، "الحوكمة في الجهاز المصرفي"، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***، م (31) ع (1)، بدون تاريخ نشر، ص.189.

- ✓ تحديد اهداف البنك بناءا على استراتيجية معينة شانها الأول تحقيق عوائد اقتصادية.
- ✓ تقييم نسبة تحمل البنك للمخاطر المحتملة وفق تقارير ودراسات موضوعية.
- ✓ تسيير الأنشطة اليومية للبنوك وضمان جودة الخدمات المقدمة، لنيل رضا الزبائن.
- ✓ توحيد اهتمامات القائمين على البنك ومراعاة مصالحهم من عملاء وموظفين ومساهمين.
- ✓ موائمة الوعاء القانوني الساري وتطبيق جميع الإجراءات الاحترازية في أنشطة البنك.

يرى باحثين اخرين أيضا ان الحوكمة من المنظور البنكي تدل على ترقية الهياكل الداخلية للبنوك مما يقدم اقصى شفافية وأحسن عائد من حيث الأداء.[1]

يمثل الشكل الموالي مبادئ الحوكمة البنكية التي تعبر عن ملامح تطبيقها كما يلي:

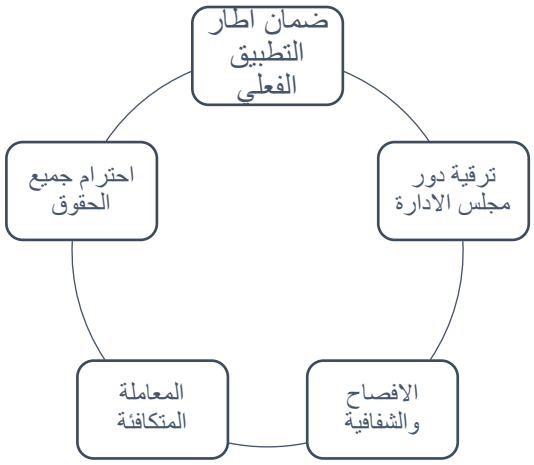

المصدر: OCED, principales of corporate gouvernance, p12

المطلب الثالث: مؤشرات الحوكمة في القطاع المصرفي

بهدف التطبيق السليم للحوكمة لابد من توفر بعض المعايير القيمية داخل المؤسسات وخارجها، يعبر اختلاف التعريفات المقدمة للحوكمة على اختلاف نماذجها وتطبيقاتها عبر الدول، حيث نجد النموذج الأمريكي الذي يمنح الأولوية للحفاظ على حقوق المساهمين بتحديد من مجلس الإدارة، ونجد أيضا نموذج يركز على لجنة التدقيق الداخلي والخارجي وعلاقتها

[1] Pierre Yves Gomes, ***La gouvernance d'entreprise***,(Paris: ITICIS, ,2018), P.09.

بمجلس الإدارة، ثالث نموذج غالبا ما يطبق في الدول الأوروبية ويهتم بمراعاة الأطراف ومصالحهم مثل: العملاء، المقترضين، عمال البنك.[1]

يمكن تقسيم المؤشرات المختارة لقياس الحوكمة في المؤسسات المالية الى:

مسؤوليات مجلس الادارة	مهمته تحديد الخطوط التوجيهية لاستراتيجية المؤسسة ومتابعة تنفيذها، تشكيل لجان لضمان السير الحسن للعمل مثل لجنة التدقيق
التدقيق الداخلي	يعمل على مناقشة القوائم المالية وتقديم تقارير لمجلس الإدارة، تربطه علاقة بلجنة التدقيق المالي
الإفصاح والشفافية	يتعلق بالإفصاح عن قدرة المؤسسة الاستمرارية وقابليتها للمساءلة، ومصداقية تقاريرها خاصة في جانب بأصحاب المصالح

المصدر: ESC،Réformes économiques et intégration en économie mondial ، p50،n13/2012 بتصرف الباحث.

توجد تصنيفات أخرى لمؤشرات قياس الحوكمة حسب توجه عدد معين من الباحثين أهمها ما يلي:

- ✓ تصنيف جونستون: الذي قسم مؤشرات قياس الحوكمة الى: الحياد، الشفافية، المساءلة والكفاءة.
- ✓ تصنيفEdaralin الذي قسم مؤشرات الحوكمة الى: المشاركة الشرعية واحترام سيادة القانون.[2]

[1] علي عبد الصمد عمر، برقي حسين، "مدى توفر مؤشرات الحوكمة في مجموعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، ***Reformes، Economiques et Intégration en économie mondial***، م (7) ع (13)، (2012)، ص.49.

[2] Lebanon, United Nations, Economic and social commission for western Asia, ***Towards and Arab governance index***, July 2021, p.6.

✓ تصنيف شنايدر: قدم تصنيف ذو اتجاهين لمؤشرات الحوكمة، من الجهة الضيقة قياس فعالية مخرجات المؤسسة، ومن الناحية الاوسع قياس الفعالية ومقارنتها بالمبادئ العامة التي تسير القطاع

قدمت دراسات قياسية أخرى مؤشرات لقياس الحوكمة وتأثيرها على أداء المؤسسات المالية من بينها ما يلي:[1]

✓ مؤشر الحوكمة: يعمل على تقييم تطبيق الحوكمة من ناحية حماية حقوق المساهمين مما يعكس جودة التطبيق ومدى الالتزام بالقوانين والتشريعات.
✓ مؤشر الاستحكام: يدرس هذا المؤشر نتائج تطبيق الحوكمة على أداء المؤسسة.
✓ مؤشر درجة الحاكمية: يقيم ربحية المؤسسات المالية، وتزكيتها من قبل المستثمرين مما يقاوم الاستحواذ والتداعيات السلبية للممارسات الحكومية.

المطلب الرابع: تفعيل الإطار القانوني للحوكمة البنكية في الجزائر

تسعى البنوك في إطار تطبيقها للحوكمة الى بناء علاقات ذات عائد إيجابي وذات مدى زمني طويل مع أصحاب المصلحة، والتقليل من احتمالات تعرضها للمخاطر وتوشيع حجم المشروعات، مع تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستمرة.

بدأت الدراسة في معالجة حوكمة البنوك في الجزائر من تحليل محتوى ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر الذي يحتوي على أربعة قواع أساسية هي:

✓ الانصاف: أي العدل في تقسيم الحقوق والواجبات والامتيازات بين فواعل الشركة.
✓ الشفافية: وضوح وبساطة الحقوق والواجبات، وحتى صلاحيات السلطات المشرفة، والمسؤوليات المترتبة عن مزاولة الأنشطة المختلفة.
✓ المساءلة: تقسيم المسؤوليات وتحديد القائمين عليها لمعرفة الجهة المسؤولة عن المخرجات والنتائج.

[1] ثابت حسان ثابت، سيد احمد حاج عيسى، "دور الحكومة في تعزيز أداء المؤسسات المالية"، ***مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية***، ع (6)، بدون تاريخ نشر، ص ص.66-67.

✓المحاسبة: تباين مسؤوليات الأطراف امام غيرهم من الشركاء

اسست الجزائر أيضا مركز "حوكمة الجزائر" سنة 2010 بالعاصمة، يهدف الى مراقبة مدى الالتزام وتحسين البيئة الاقتصادية ورفع قيم الحوكمة بما فيها البنوك، لتحقيق هدف ترقية واقع الحوكمة في الجزائر أيضا لابد من التنسيق بين القيم التي تشترك فيها الافراد والهياكل العمومية التي تخدم هذا المنطلق المتمثلة في: سياسات وبرامج الدولة، حل مشكلة الصراع التنظيمي لتفادي ركود المؤسسات عن تقديم النتائج التي أنشئت لأجلها، معالجة الصراع التسييري الذي يخص قدرة المؤسسات في تحقيق النتائج وفعاليتها، وصراع الوسائل الذي يقلل نسبة ملائمة الوسائل للإطار البشري المشرف على تسييرها.[1]

ناقشت الدراسة الجانب الرسمي والتشريعي لحوكمة البنوك حيث تتضمن القانون النقدي والمصرفي 23-09 ضرورة ادراج الحوكمة كقاعدة أساسية في الأنشطة البنكية وهو ما جاءت به المادة 107:"تلزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد حوكمة داخلية تحدد على وجه الخصوص سلطات ومسؤوليات الهيئة المداولة والهيئة التنفيذية يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع جهاز فعال للرقابة الداخلية".

كما أدرج مخطط عمل الحكومة في باب تعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي تحديدا المعنون بعصرنة النظام المصرفي والمالي بضرورة تطبيق نموذج الحوكمة على البنوك الجزائرية كالتالي: "يجب إعادة تنظيم البورصة على نحو يصيب في اتجاه تعزيز حوكمة شركات السوق وعصرنة النظم التفاوضية والإشرافية لسوق البورصة"[2]، حيث يندرج عمل الحكومة ضمن مقاربة جديدة ترمي الى تجسيد أسلوب جديد للحوكمة بناءا على شفافية الأنشطة وعصرنة الدولة ومؤسساتها لتحقيق الرقي والتطور.

[1]بن عيسى بشير، يزيد تقرارت، ***مرجع سابق الذكر***، ص ص 121- 123.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ***مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية***، سبتمبر 2021، ص.28.

محددات الحوكمة البنكية في الجزائر:

تنفيذا لمبادئ الحوكمة البنكية بطريقة صحيحة لابد من وجود محددات تضبطها، حيث تنقسم الى قسمين:[1]

المحددات الخارجية: تتمثل في البيئة والمناخ الذي تنشط من خلاله المؤسسات، يختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام حيث يمكن تتجسد في القوانين والتشريعات التي تنظم سوق العمل وتمنع الاحتكار، او توفر نظام مالي فعال يشجع المؤسسات على المنافسة وتقديم الخدمات ذات جودة، أيضا يمكن ان تتمثل في كفاءة الأجهزة الرقابية وفعالية دورها ودور المؤسسات غير الحكومية في حماية النواحي السلوكية والأخلاقية.

المحددات الداخلية: وهي عبارة عن مجموع القواعد والاسس التي توضح مركزية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات، واليات تقليل التعارض بين أصحاب المصالح

اسقاط المحددات على الواقع الجزائري:

المحددات الخارجية: تنظيم القانون النقدي والمصرفي 23-09 للبيئة النقدية، تسيير السوق النقدي من طرف البنك المركزي "بنك الجزائر" والتزامه بالشفافية والعدل في تقديم الخدمات التمويلية لمختلف البنوك دون تميز بنك على اخر، استشعار روح المنافسة بين البنوك الجزائرية واعتمادها على أنظمة عصرنة عروضها، كفاءة الجهاز الرقابي المصرفي وتطويره باستحداث لجان رقابية جديدة، زيادة درجة مصداقية مجلس النقد والقرض بفصله عن العمل الإداري.

المحددات الداخلية: شفافية البنوك الجزائرية وتوفر معلوماتها الحصرية في مواقعها الالكترونية، زيادة نسبة الودائع البنكية كدليل على فعالية الأنشطة المصرفية، عدم تعارض علاقة البنوك بزبائنها ومصالحهم.

[1] عزوز عبلة، طلباتي نزيهة، ***مساهمة الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على البنوك***، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، (جامعة احمد دراية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ادرار، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،2021)، ص.13.

استراتيجية تفعيل الحوكمة البنكية في الجزائر:

تستند معايير حوكمة البنوك عالميا على اصدار لجنة بازل الثالثة في حوكمة البنوك، وهو النموذج الأقرب للواقع من ناحية التطبيق، حيث يتضمن المحاور التالية:[1]

المحور الأول: تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة راس مال البنوك

المحور الثاني: تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة "تغطية خسائر نتيجة إعادة تقسيم الأصول"

المحور الثالث: زيادة الرافعة المالية بحيث لا تقل عن 30% من الراس المال الأساسي

المحور الرابع: تعزيز الحيلولة دون اتباع البنوك لسياسة الإقراض التي تنتج الركود الاقتصادي

المحور الخامس: إضافة نسب تغطية التامين للمحافظة على مصادر تمويل مستقرة

جاءت هذه المحاور لمعالجة اثار الازمات التي اثرت على الأنشطة البنكية في المستوى الأول، فساهمت في استقرار النظام البنكي وتقديم أنظمة رقابة مصرفية فعالة، وهو ما توصلت اليه الدراسة كاستراتيجية لتطوير الأداء البنكي في الجزائر، والتي من الاحسن ان يكرسها المشرع الجزائري قانونيا في شكل مواد من اجل تفعيل الحوكمة كنموذج منهجي مؤطر بعيدا عن شكله العام الواسع، أيضا لاستخدامه كمرجعية لجميع البنوك في إطار تأديتها لمهامها مما يوحد العمل البنكي في القطاع المصرفي الجزائري.

[1] سعيدي خديجة، "الحوكمة في البنوك وفق لجنة بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر"، ***مجلة المدبر جامعة تلمسان***، م (2) ع (2)، (2015)، ص ص. 108 -110.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية في الجزائر

تعد إدارة المخاطر مهمة رئيسية في كل مؤسسة، نظرا لمساعدتها في تحديد وتقييم الخطر المحتمل الوقوع واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهته، تختلف غايتها من زيادة كفاءة العمليات، حماية سمعة المؤسسة، رفع مستوى الأداء وتحقيق اعلى عائد ربحي والاهم اكتساب رضا الزبائن والمساهمين.

تقدم إدارة المخاطر مكاسب أخرى لتقليل الخسائر وزيادة الأرباح وهي رفع مستوى أداء صانعي القرار وتمكينهم من اتخاذه بطريقة فعالة ذات تدابير امنية احترازية جيدة، تعمل أيضا على تطوير ثقافة الوعي بالمخاطر والتحضير لمواجهتها داخل المؤسسة، مما يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية بوتيرة متسارعة وفعالة، من ناحية أخرى عدم إدراك المخاطر التي لها إمكانية التأثير على النشاط المؤسساتي تؤدي الى وقوع خسائر وازمات حادة وحتى افلاس وأحيانا تحيل الى الركود الاقتصادي.

أدركت البنوك أهمية تطوير اليات إدارة المخاطر في اعتبارها عاملا أساسيا في الحفاظ على مكانتها وعدم تكبدها لخسائر فادحة، مما يفرض ضرورة وجود اقسام إدارية تشرف على تسيير هذه المخاطر بحيث تقوم برصد بيئة النشاط وأساليب العمل داخلها، والعوامل المحتمل ان تؤثر على مستويات عملها، مما يساعد على ترقية استثمارات البنك وزيادة قدرته التنافسية في السوق النقدي.

المطلب الأول: ماهية الخطر النقدي وادارته

يتعين قبل التطرق للمخاطر البنكية تبيان المعنى اللغوي لكلمة المخاطر التي مصدرها الخطر وهو يعني الاشراف على الهلاك او التعرض له، في اللغة الإنجليزية RISKS تعني إمكانية مواجهة الخطر والتعرض لضرر، اما حسب WEBSTER فالمخاطر هي المجازفة والتعرض للخسارة، يختلف مفهوم المخاطر باختلاف النشاط ووجهة نظر القائم على تعريفها حيث نجد من يعرفها: المخاطر حالة تتوفر فيها احتمالات الخسارة أي ان الخسارة غير مؤكده الوقوع لكنها غير مستبعدة أيضا، نجد تعريف من وجهة نظر خبراء التامين حيث تعرف المخاطر لديهم بانها الاخطار المؤمن ضدها والتي تعمل بولصات التامين لتغطيتها، اما

اقتصاديا فالمخاطر هي حالة عدم التأكد من جني عوائد متوقعة من قبل أصول مملوكة معينة، أيضا هي الخسارة ذات قابلية الحدوث، قدم فرانك هانمان في كتابه المخاطر تعريفا لها بانها حالة عدم التأكد من الربحية أي عدم الدراية بالاحتمال.[1]

تعرف المخاطر البنكية على انها كل قرارات البنوك في اتخاذها لمخاطرة محتملة والتي ينتج عنها مخرجات بعيدة عن الأهداف المسطرة، والخطر البنكي هو احتمالية مواجهة البنك لخطر معين يؤثر على توازنه.[2]

يتمحور مفهوم إدارة المخاطر البنكية **اجرائيا** في اعتبارها أسلوب علمي لمواجهة تهديد معين عن طريق توقع الاضرار المحتملة والاستعداد لها اجرائيا لمواجهتها والتقليل من اثارها غير المرغوبة، من جهة أخرى تعنى إدارة المخاطر بالتعرف على هذه المخاطر وتفكيكها ودراستها بناءا على مؤشرات تجعلها قابلة للقياس والتقييم، بغية وضع مخطط عمل لتجنبها او التخفيف من حدتها، أيضا لتزويد المؤسسة بأساليب جديدة تضمن عدم وقوعها مرة أخرى حيث تتمثل إدارة المخاطر البنكية في مجموع الأدوات الإدارية لتهيئة منهج عمل مرن وفعال لمواجهة الخطر المحتمل.

المنطلق السياسي يعتبر إدارة المخاطر حزمة من السياسات الداخلية والترتيبات التعاقدية مع شركات التامين للحد منها ومن كلفتها التي تقع علل ذمم المؤسسات، بإسقاط مفهومها على القطاع النقدي تحديدا على مستوى البنوك تصبح إدارة المخاطر هي وضع سياسة لتعامل مع الخطر بأسلوب علمي ممنهج وتطبيق مبدا الحيطة والحذر في مواجهته، أيضا تعميم ثقافة الربحية والأمان والسيولة بأقصى قدر ممكن، تعنى كذلك بتنسيق جهود الإدارة العامة مع الإدارة الفرعية لتسيير المخاطر عن طريق اعداد تقارير دورية لاستعراض مدى احتمالية تعرض النشاط البنكي للمخاطر وجاهزيته للمواجهة[3]، كل هذا من اجل توحيد الجهود لخدمة اهداف استراتيجية معينة من قبل البنوك.

---

[1] د. سمير مهدي، ***إدارة المخاطر في البنوك***، (مصر: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2018)، ص.74.

[2] سيد محمد جاد الرب، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والأزمات التنظيمية**، (مصر: الدار الهندسية، 2011)، ص.23.

[3] د. سمير مهدي، ***مرجع سابق الذكر***، ص ص.148-149.

أنواع المخاطر البنكية:

توجد عدة أنواع من المخاطر البنكية مقسمة كما يلي:[1]

1. **مخاطر القرض:** وهي تحمل البنك مخاطرة عجز المقترض على الوفاء برد أصل الدين وفوائده في إطار المدة المحددة، حيث تبنى عملية منح القروض على الثقة بين البنك وزبائنه، الا انه لا توجد عملية قرض ذات خطر منعدم مهما اختلفت الضمانات الممنوحة للبنك اتجاهها، لتقليل من هذا النوع من المخاطر على البنك ان يوازن بين المورد واستخدامه وبين أمواله والتزاماته

2. **مخاطر معدل الفائدة:** يقصد بخطر معدل الفائدة التغيير الأساسي على مستوى صافي فوائد البنك والقيمة التي تمنحها السوق النقدية لحقوق الملكية بالأخذ بعين الاعتبار مختلف التأثيرات، لتفاديها يعمل البنك على الموازنة بين الفائدة الممنوحة على المداخيل والفائدة التي تأخذ مقابل القروض

3. **مخاطر سعر الصرف:** تزيد احتمالية هذا الخطر بناءا على التقلبات الاقتصادية في سعر الصرف الأجنبي، للحد منها على البنوك عدم تركيز استثماراتها كثيرا في الأوراق المالية بالعملة الصعبة او في أسواق خارجية غير مستقرة

4. **مخاطر التشغيل:** ترهن هذه المخاطر بدرجة الكفاءة المهنية والخبرة التي يتميز بها المورد البشري على مستوى البنك من جهة وعلى التزام موظفي البنك بأخلاقيات المهنة من جهة أخرى تفاديا لأي أخطاء في معالجة بيانات البنك او خطر الإساءة لسمعة البنك

5. **خطر السوق:** يتعلق الامر في مواجهة هذا الخطر بفعالية أنشطة البنك وامكانيته في توظيف إطارات فنية منتجة لسياسات سليمة ولمواكبة المنافسة التي تفرضها البنوك الأخرى

6. **خطر الامضاء:** تعمل البنوك على تغطية هذا الخطر الذي يحيل تسوية مسؤولية المشرف على المدين، بالتدقيق الجيد للوثائق والتحقق من مصداقيتها

7. **الخطر الضريبي:** وهي عمليات التهرب الضريبي والوعاء غير القانوني الذي يمكن ان تجد البنوك نفسها فيه، أيضا يعود لطبيعة الأنظمة غير التحفيزية ذات الطابع العقابي

[1] د. عبد العزيز لطفي جاد الله، ***النظام المحاسبي البنكي بين المخاطر والصعوبات في إجراءات مراجعة العمليات البنكية ونظام الرقابة الداخلية،*** (الجزائر: مكتبة الوفاء القانونية،2017)، ص ص. 348- 350.

خطوات إدارة المخاطر البنكية:

لابد من توفر برنامج معين لإدارة المخاطر المحتملة الوقوع، بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها الامر، توجد خطوات أساسية الواجبة التطبيق لإدارة المخاطر وهي كالتالي:

- ✓ **تحديد المخاطر RISK IDENTIFICATION:** بهدف تقديم انسب الحلول للمخاطر الممكنة يجب تحديد وإدراك هذه المخاطر ومستواها وتأثيراتها على كل عملية او منتج يوفره البنك او على المحفظة البنكية ككل.
- ✓ **قياس المخاطر RISK MEASUREMENT:** بعد تحديد الخطر لابد من قياسه حيث ينظر لكل خطر من ابعاد ثلاثة هي: حجمه، مدته، واحتمالية حدوثه، كما ترهن فعالية إيجاد الحلول والقياس بالقيام بها في الفترة المناسبة.
- ✓ **ضبط المخاطرRISK CONTROL** : توجد ثلاثة طرق أساسية للقيام بهذه العملية هي: تجنب محدودية النشاط، تقليل المخاطر وإلغاءها، في هذا الصدد تعمل الإدارة على الموازنة بين العائد على المخاطر والنفقات اللازمة لحلها بناءا على سياسات ومعايير لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة.
- ✓ **مراقبة المخاطر RISK MONITORING:** جودة الأنظمة المعلوماتية تأهلها على مراقبة التغيرات المهمة التي لها قابلية للتأثير على النشاط البنكي، كما تعمل أنظمة التقارير والاستعدادات للتعامل مع المتغيرات من تأهيل الجهاز الرقابي الخاص بالمخاطر المحتملة[1]

لتفعيل هذه الخطوات لابد من توفر مجموعة من العناصر اللازمة لذلك منها ما يلي:

- ✓ رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- ✓ كفاية السياسات والحدود.
- ✓ فعالية أنظمة الضبط، بفصل الوظائف وإعادة النظر الى مدى انسجام التغيرات في النشاطات البنكية.
- ✓ تقوية أجهزة رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات.

[1] شقيري نوري موسى واخرون، ***إدارة المخاطر RISK MANGMENT*** (الأردن: دار المسيرة، ط . 2، 2016)، ص ص .303 -306.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لإدارة المخاطر البنكية في الجزائر

تناول القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو2023، المتضمن للقانون النقدي والمصرفي في الباب السادس المعنون برقابة البنوك والمؤسسات المالية والخاضعين الاخرين، تحديدا في الفصل الأول المتعلق بالإدارة والرقابة الداخلية، مركزية المخاطر، حماية المودعين، الجانب القانوني لإدارة المخاطر البنكية في الجزائر وهو ما ستفصله الدراسة في إطار هذا المطلب.

دراسة المواد القانونية المتعلقة بإدارة المخاطر البنكية في القانون النقدي والمصرفي 23-09:

المادة 109: تضع هذه المادة قواعد ومعايير تقييم ومتابعة المخاطر من طرف البنوك والمؤسسات المالية، لاسيما منها خطر القرض، لأحكام هذا القانون والأنظمة ذات صلة.

نص المشرع الجزائري في هذه المادة عل العمل على تطوير البنوك لأنظمتها الرقابية، بإنشاء قواعد ومعايير تمكنها من مجابهة المخاطر الممكنة والمحتملة، كما تؤكد على مخاطر القروض نظرا لدرجة خطورتها وتداعيتها السلبية على الأداء البنكي بصفة خاصة والاقتصادي عامة.

المادة 110: يحدد المشرع الجزائري في هذه المادة صلاحيات ومهام مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات والاسر، ومركزية المستحقات غير المدفوعة. حيث تقوم على جمع البيانات والمعلومات عن المودعين والمقترضين وطبيعة القروض الممنوحة، المبالغ المسحوبة وغير المسددة والضمانات المقابلة لها لدى البنوك والمؤسسات المالية، من وظائفها أيضا مركزة المعلومات حول القروض،[1] حيث يلزم المشرع الجزائري انخراط البنوك والمؤسسات المالية في مركزية المخاطر وتزويدها بالمعلومات اللازمة، نبه المشرع الجزائري على عدم استخدام المعلومات المتحصل عليها من قبل هذه المصلحة في الاستشراف التجاري او التسويقي او

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ***القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي المصرفي***، المؤرخ في 9 سبتمبر 2023، ص. 17.

أي غرض يخرج عن نطاق منح القروض وتسييرها، كما أكد على المنخرطين في هذه المصلحة بتحمل تكاليفها المباشرة.

تشرف مصلحة مركزية المخاطر على الوقاية ومحاربة اصدار الشيكات بدون رصيد، وعدم كفاية الرصيد المصرح به من قبل الفواعل المالية.

المادة 120: يحدد المشرع الجزائري في هذه المادة دور اللجنة المصرفية، المتمثل في رقابة المتعاملين والتدخل في حالة اخلال البنوك او المؤسسات المالية بأحكام القانون وانظمته، خاصة فيما يتعلق بالتعرض للخطر.[1]

المادة 160: تحدد هذه المادة دور لجنة الاستقرار المالي ومهامها في تقديم المراقبة الاحترازية الكلية التي تساهم في تحديد وتقييم المخاطر الممكنة، والتي لها تأثير على استقرار النظام المالي في مجمله، كما تبين دور لجنة الاستقرار المالي في التقليل من حدوث الازمات المالية، تنفيذ التدابير الاحترازية والوقاية من المخاطر النظامية

المادة 161: تحدد هذه المادة مجال تدخل لجنة الاستقرار المالي في حالة حدوث أزمات مالية، عن طريق تقديم تقييم للتأثير المحتمل ووضع استراتيجيات يقترح فيها خطط لإدارتها مع تحديد رزمانة الإجراءات، تعمل أيضا على تنسيق الجهود لاستعادة الاستقرار المالي.[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ***القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي المصرفي***، المؤرخ في 9 سبتمبر 2023، ص. 17.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ***القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي المصرفي***، المؤرخ في 9 سبتمبر 2023، ص. 19.

قواعد إدارة المخاطر وفق التنظيم المصرفي في الجزائر:

تتمثل اهم قواعد الحذر وفق التنظيم المصرفي في الجزائر فيما يلي:

1. **رأس المال الأدنى للمصاريف:** إلزام البنوك بوضع حد أدنى لرأس مالها وهي اول قاعدة تتعلق بالوظيفة الائتمانية
2. **معيار الأموال الخاصة الصافية:** يقوم هذا المعيار على الجمع بين الأموال الخاصة القاعدية المتمثلة في "راس مال اجتماعي + احتياطات النتائج الصافية والمؤونات على المخاطر المصرفية" والأموال الخاصة التكميلية المتمثلة في" احتياطات إعادة التقسيم والأموال المقابلة لإصدار السندات والقروض لضمان الملاءة المصرفية وسلامة عناصر الخصم المتمثلة في الاستخدامات المشكلة للأموال الموظفة في مؤسسات القرض الأخرى.
3. **تغطية المخاطر وترجيحها:** الالتزامات الخاصة بدرجة التسديد والقواعد المقيمة للمخاطر المتعلقة بها.
4. **معايير توزيع المخاطر:** إلزام قواعد الحذر على تنويع المعاملات البنكية وتنويع العملاء لتفادي احتمالات الخطر التي تؤدي الى الإفلاس.
5. **معيار الملاءة المصرفية:** على البنوك احترام نسبة الملاءة بصفة دائمة حيث عليها ان تعادل 8%.
6. **متابعة الالتزامات:** وهي ضرورة متابعة سيرورة القروض الممنوحة ونشاطها وتقدير درجة المخاطر والاستعداد لها.
7. **التامين على الودائع:** من بين القواعد الوقائية المعيارية، تلزم البنوك على احترامها من اجل حماية أموال المودعين والحفاظ على مبدا الأمان. [1]

[1] كندة حليمة، لوناسي لحسن، ***إدارة مخاطر العمليات البنكية وفق مقررات بازل دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية***، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية ا تخصص نقدي، 2022)، ص .17-18.

المطلب الثالث: نماذج بازل للحماية من المخاطر البنكية

نظرا لمواجهة النظام المصرفي عدة مخاطر مالية ومصرفية محتملة، سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية على تنظيم قواعد النشاط المصرفي للحد من تأثيرات المخاطر البنكية على النشاط الاقتصادي.

تعتبر لجنة بازل لجنة استشارية لا تخضع لأي اتفاقيات دولية، تأسست وفق قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية عام 1974.

مخرجات لجنة بازل 01 في إطار الحماية من المخاطر البنكية:

افرزت اتفاقية بازل الأولى معدل كفاية راس المال الذي أصبح معيار الملاءة البنكية، بناءا على ما يلي:[1]

- ✓ التركيز على المخاطر الائتمانية
- ✓ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها
- ✓ تقسيم دول العالم الى مجموعتين من ناحية اوزان المخاطر الائتمانية "دول Ocde تتمتع بامتيازات لأنها تقوم بترتيبات اقراضية لصندوق النقد الدولي وبقية دول العالم"
- ✓ وضع اوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول

مخرجات لجنة بازل 02 في إطار الحماية من المخاطر البنكية:

تقوم لجنة بازل الثانية على ثلاثة ركائز أساسية في جانب تقديم الحكاية من المخاطر البنكية، وهي كما يلي:

- ✓ **الحد الأدنى لمتطلبات راس المال:** وهو حد راس المال الرقابي الذي يجب على البنوك تأمينه لتغطية المخاطر
- ✓ **المراجعة الإشرافية:** وهي دور السلطات في رقابة كفاية راس المال الخاص بالبنوك.

[1] صابر معتوق، ***متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، دراسة استشرافية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية، 2017)، ص ص 122-124.

- ✓ **انضباط السوق:** وهو معيار مدى التزام البنوك بنشر البيانات الخاصة، حيث اكدت لجنة بازل في توصياتها على ضرورة اعلام المشاركين في السوق بالبرامج المتبعة من قبل البنك في إدارة المخاطر وقدرته على تحملها[1]

مخرجات لجنة بازل 03 في إطار الحماية من المخاطر البنكية:

تتعلق إصلاحات لجنة بازل بتدعيم راس المال والسيولة للحماية من المخاطر البنكية حيث تنص عل ما يلي:[2]

- ✓ **تدعيم جودة رأس المال:** اقترحت لجنة بازل 3 ان يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين لرفع نسبة استيعاب الخسائر، كما اضافت معيار جديد هو معيار الرافعة المالية الذي لا يجب ان يقل على نسبة 3%.
- ✓ **السيولة:** اضافت لجنة بازل 3 معيارين يتعلقان بالسيولة الأول يتمثل في نسبة الأجل القصير والثانية بالأجل الطويل، وهذا يرجع لأهمية السيولة البنكية التي أفرزتها أزمة 2007.

خلصت الدراسة الى تحديد مجال اهتمامات نماذج لجنة بازل المختلفة، حيث ركز النموذج الاول للجنة بازل على الاهتمام بتسيير المخاطر المصرفية بناءا على معيار كفاية راس المال، وتضييق مجال المخاطر الائتمانية، اما بازل الثانية فعملت على الحد من تداعيات مختلف المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، في حين اهتمت بازل الثالثة على تقديم معيار الرافعة المالية وترقية السيولة بناءا على اجال القروض، النظام المصرفي الجزائري يمتثل للأطر التشريعية للجنة بازل بنماذجها الثلاثة في إطار حماية المخاطر البنكية، حيث عمل المشرع الجزائري على تطبيق التدابير الوقائية لإدارة المخاطر البنكية ونصها في مواد قانونية.

[1] احمد ميلي سمية، "انعكاسات اتفاقية بازل 2و3 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة الى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية"، ***مجلة العلوم الإدارية والمالية***، م (4) ع (2)، (2020)، ص.32.

[2] منال هالي، "اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية "، **مجلة الاقتصاد الجديد**، م (1) ع (16)، (2017)، ص. 310-311.

المطلب الرابع: مقترح تطوير استراتيجية إدارة المخاطر البنكية في الجزائر

انفاك الخطر عن العمل المصرفي لا يمكن وهذا نظرا لطبيعة الوظائف البنكية، اذ تبقى مخاطر الائتمان والسيولة والسوق جاثمة، لكن في نفس الوقت يجب على البنوك إدراك هذه المخاطر ومراحلها المختلفة وتقديراتها باستخدام أساليب علمية وموضوعية، بحيث تعتبر مرحلة قياس المخاطر البنكية اول خطوة لإدارتها، في المحيط البنكي يرتبط الخطر بالخسائر المالية، بصفة أدق عدم التأكد من تحقيق العائدات المخطط لها مما يلزم على البنوك الجزائرية والقطاع المصرفي ككل الاعداد لمجابهة مثل هذه المخاطر وهذا ما سيناقشه محتوى المطلب.

قياس الخطر البنكي:

تتعدد الطرق التي يمكن استخدامها لقياس التعرض للخطر بتعدد المخاطر وتنوع الظروف المحيطة بالبنوك، يلخص الجدول الموالي اهم الطرق لقياس المخاطر البنكية كما يلي: [1]

النوع	الطريقة	المزايا والعيوب
رياضية	الاحصائية	فعالة في تقدير التعرض للمخاطر التي تتغير خلال الزمن، وممكنة التطبيق على أنواع مختلفة من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق لكن تعتمد على الافتراضات حول سلوك أسعار الأصول والتوزيعات التي قد لا تكون دقيقة.
رياضية	التحليلية	سهلة (بسيطة) الوضع والتطبيق، لكن لا يمكن تطبيقها في حساب كل التعرضات للمخاطر وغير ممكنة الاستخدام لتقدير التعرض المستقبلي للمخاطر.
كمية رياضية	السيناريوهات	تتيح معلومات عن خطر لمجموعة من التدفقات الخارجة، عملية وممكنة التطبيق في المعاملات المنفردة كما في المحافظ المالية، لا تترك أية افتراضات بخصوص الاحتمالات وتترجم بشكل مفهوم الارباح والخسائر من عيوبها انها صعبة التطبيق.

[1] الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، ***المخاطر المصرفية وأساليب قياسها***، 2020، ص.14.

كمية رياضية	القيمة المعرضة للخطر	تتيح وتسمح بتجميع المخاطر عبر المحافظ، تعتمد على الافتراضات بخصوص التقلب في الارتباطات ومجالات الثقة وأفق التسيير، لكن لديها احتمالية ان تفشل في التعرف على ما يمكن أن يحدث في الحالات القصوى كما تعد صعبة التطبيق والتنفيذ.
نوعية ذاتية	الخسارة القصوى	يمكن أن تستخدم عندما لا يوجد مداخل (مقاربات) كمية مناسبة، أو لتجاوز النتائج الكمية (لتأكيد النتائج التي حصلنا عليها باستخدام الأساليب الكمية مثلا او لرفضها) لكنها متحفظة جدا لانها تتجاهل الارتباطات، وبحتة في استخدام الأحكام (الذاتية) مما يعرضها للكثير من النقد.

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف من المرجع

يتميز المحيط النقدي اليوم بالتوجه نحو العولمة المالية التي تفرض عدة تحديات، بموجبها تتبنى البنوك أساليب جديدة لتطوير الهيئة المسؤولة عن إدارة المخاطر على مستواها، تطرح الدراسة النموذج الاماراتي في إدارة المخاطر الرقمية للاقتداء به في النظام المصرفي الجزائري.

مركز التميز للأمن السيبراني:

رؤية هذا المركز تتمثل في تطوير بنية تحتية امنة للقطاع المالي في دولة الامارات العربية المتحدة، أيضا يهدف الى تشكيل مصدر الهام للابتكار التكنولوجي ودعم النمو الاقتصادي، عن طريق التعاون مع كافة الجهات المعنية في القطاع المالي حتى تدعم قدرات الامن السيبراني في تلبية الحاجيات على ارض الواقع، يستخدم مركز التميز للأمن السيبراني نظام تبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية، تقييم المرونة السيبرانية للجهات من خلال التقييم الدوري للفريق الأحمر، توفير الاشراف التنظيمي والمشورة للجهات المختلفة في القطاع المالي حسب الحاجة، تشمل الجهات المرخصة التي يغطيها مركز التميز للأمن

السيبراني: المصارف، شركات الاستثمار المالي، الوسطاء الماليون، الشركات المالية، شركات الصيارفة، شركات التامين.[1]

يستعمل مركز التميز للأمن السيبراني عدة أدوات من بينها سياسة الإفصاح عن نقاط الضعف التي ستوضحها الدراسة بالتفصيل فيما يلي:

تقوم سياسة الإفصاح عن نقاط الضعف على مبادئ توجيهية ذات شفافية مخصصة للباحثين، لتمكينهم من اكتشاف نقاط الضعف الأمنية وتوفر إمكانية ابلاغ البنك المركزي بها، تشتمل هذه السياسة أيضا على تقديم وصف لأنواع ونظم البحوث المشمولة لتزويد البنك المركزي الاماراتي حول نقاط الضعف.

شروط سياسة الإفصاح عن نقاط الضعف:

- ✓ **التصريح:** خلال القيام بالبحث الأمني يضمن البنك المركزي التعاون مع الباحث لإدراك حقيقة المشاكل وحلها في أسرع وقت ممكن مما يفرض على الباحث التصريح بهويته.
- ✓ **الارشاد:** يجب ان يستوفي البحث مجموعة من الشروط منها الاشعار الفوري حول اكتشاف مشكلة امنية او احتماليتها، منح الوقت للجهة المسيرة لها قبل الإفصاح عنها للجمهور.
- ✓ **أساليب الاختبار:** يجب أن تكون الاختبارات التي يقوم بها الباحث لإثبات بحثه خارج نطاق الاختبارات غير الدقيقة كالهندسة الاجتماعية، وان لا تسبب عراقيل في النظام المصرفي.
- ✓ **نطاق العمل:** يقتصر تطبيق هذه السياسة على عبر النوافذ التالية " CBVAE.GOV.AE،CENTRALBANK.AE "[2]

ارتبطت مؤخرا طبيعة العمل المصرفي بارتفاع حدة المنافسة، التحرر المالي، والتطور التكنولوجي، مما يلزم مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالنشاط البنكي بطريقة علمية صحيحة، الغاية الأساسية لإدارة المخاطر هي الإحاطة بالفجوات التي يمكن ان تكون مصدرا للخطر وهذا للتحكم فيها وتخفيف احتمالية حدوثها.

[1] "مركز التميز للأمن السيبراني"، في https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/risk-management/cyber-security-centre-of-excellence-1/ تاريخ الاطلاع(2024/05/16، على: 16س.55د).

[2] الامارات العربية المتحدة، مصرف الامارات العربية المتحدة، ***سياسة الإفصاح عن نقاط الضعف***، 2022، ص ص. 5،6.

توصلت الدراسة بعد مناقشة الجانب القانوني لإدارة المخاطر البنكية في الجزائر، الى ان المشرع الجزائري يعمل على ترقية سلامة النظام النقدي خاصة في ظل انفتاحه على الأسواق العالمية، وهذا ما تجلى مليا في قاعدة راس المال الأدنى، نسبة الملاءة والسيولة، وحتى اللجان التي أسسها مؤخرا كلجنة الاستقرار المالي تعكس حقيقية الرغبة في تطوير القطاع النقدي، الا ان المشرع الجزائري غفل عن ترقية لجنة ضبط لمراقبة التوجه الرقمي الجديد للبنوك، وهذا في اطار حثه على تبني أساليب التحول الرقمي في النشاط المالي واعتماد الرقمنة.

المبحث الثالث: عصرنة المنظومة البنكية الجزائرية

أدى تغير السلوك الاستهلاكي للمواطن الجزائري في ظل انفتاحه على تكنولوجيا الاعلام والاتصال، واستخدامه لأدواتها واساليبها الى بروز ثورة تقنية معلوماتية، حيث فرضت هذه الأخيرة احداث تغيرات عديدة على مستوى القطاعات نظرا لما حققه الاستخدام الأمثل لها في توفير الجهد والوقت والمعالجة السريعة الجيدة للمعلومات والبيانات وحتى رفع مستوى الأداء لمختلف الفواعل من جهة ومن جهة أخرى ساهمت في خلق ضغوطات معينة امام القطاعات والمؤسسات التي لمم تواكب التغيير.

تبنت الجزائر كغيرها من بلدان العالم التحول الرقمي واعتمدت استخدام تقنيات تكنولوجيا الاعلام والاتصال في إطار نص الرقمنة كقرار تطبيقي من قبل الجهات الرسمية في اغلبية القطاعات على راسها القطاع المصرفي، بهذا واكبت البنوك التغيرات التي شهدها القطاع المصرفي ككل، حيث كان لا بد من التلاؤم مع التحول الرقمي بطريقة إيجابية وفعالة لضمان الاستمرارية والكفاءة في تأدية نشاطاتها.

تتناول الدراسة في هذا المبحث مفهوم التحول الرقمي المصرفي وواقعه في الجزائر مع تحديد الإطار القانوني الذي تنشط من خلاله أنظمة الدفع، عملت الدراسة أيضا عل تقديم استراتيجية رقمية للبنوك الجزائرية في إطار دعم التوجه العصري للبنوك الجزائرية استنادا على نماذج عالمية رائدة.

المطلب الأول: التحول الرقمي

النتائج التي حققها التحول الرقمي عامة والتحول الرقمي المصرفي على وجه خاص، ساعدت على انتشار تقنياته التكنولوجيا عبر الدول وتزايد الاهتمام به، حيث أصبح ضرورة من ضروريات عصرنا اليوم.

تعريف التحول الرقمي:

يعرف التحول الرقمي على انه ذلك المزج بين التكنولوجيات الرقمية في عالم الاعمال، ودورها في خلق القيمة المضافة على مستوى الخدمات المقدمة للزبائن، أيضا يمس هذا التغيير

الجانب الثقافي للمؤسسات حيث يفرض عليها تحدي الوضع الراهن وازاحة الفشل وتجربة كل ما هو جديد.[1]

حسب Pascal Delorme التحول الرقمي لا يعتبر مجرد ثورة تكنولوجيا بل يتعدى ذلك ليصبح ثورة صناعية، اقتصادية، اجتماعية، تجمع بين القيادة وديناميكية العمل الجماعي والحوكمة والقيم مع إدارة الموارد الداخلية المشتركة للمؤسسات عن طريق حسن تبني التقنيات الجديدة.[2]

دوافع التحول الرقمي:

نظرا لتعقد عملية التحول الرقمي وتمايز تفاصيله بين مؤسسة وأخرى، رغم بقاءها على نفس النهج المتمثل في التخطيط، التطبيق، التحليل، نجد ثلاثة دوافع رئيسية لعملية التحول الرقمي هي كالتالي:

- ✓ **زيادة التكاليف والضغوطات على الميزانية:** يعتبر التحول الرقمي من بين التدابير التي لجات اليها الدول لتخفيض نفقاتها وترشيدها. [3]
- ✓ **متطلبات الزبائن والمواطنين:** أدى انتشار استخدام وسائل الاعلام والتكنولوجيا لمطالبة معظم مستهلكي الخدمات والسلع الى توفيرها بنسخ رقمية، مما دفع بالمؤسسات الى ترقية خدماتها بما يتماشى مع الجانب الجديد للاحتياجات الجديدة.
- ✓ **توجيهات الحكومة:** خصوصية المناهج الحكومية التي تعتمد على التخطيط الهرمي من القمة الى القاعدة في اتخاذ القرارات وتفعيلها يحتم ادراج التحول الرقمي ضمن أولويات الرؤية الاستراتيجية.

[1] العام يحياوي، سارة قرابحي، "التسويق الرقمي وكيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق"، ***مجلة التنمية الاقتصادية***، م (4) ع (2)، (2019)، ص ص.131-148.

[2] Pascal Delorme, Jilani Djellali, ***la transformation digital saisir les opportunités du numérique pour l'entreprise***, (Paris: DUNAD, 2015), P.125.

[3] خيرة شاوشي، زهرة خلوف، "التحول الرقمي في الجزائر"، ***مجلة المحاسبة والتدقيق المالي***، م(5) ع (1)، بدون تاريخ نشر، ص.20.

التحول الرقمي في القطاع المصرفي: التحول الرقمي المصرفي عبارة عن إضافة الابتكار والتكنولوجيا للنشاط المصرفي العادي.[1]

المطلب الثاني: الصيرفة الالكترونية

افرز تبني التحول الرقمي في القطاع النقدي الى ظهور ما يعرف بالصيرفة الالكترونية التي يقصد بها استعمال البنوك لشبكات الاتصال الالكترونية لتقديم خدماتها المصرفية، وتتمثل في جميع الخدمات التي تتم بواسطة الوسائط الالكترونية بداية بالعقد، التنفيذ، الترويج.[2]

تعرف الصيرفة الالكترونية أيضا على انها عملية اجراء الأنشطة البنكية بطرق الكترونية، أي عن طريق استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال الجديدة وهذا يتعلق بعدة عمليات منها السحب والدفع والائتمان والتحويل وغيرها، ما يميزها عدم اضطرار العميل للتنقل الى البنك بمعنى اخر تلغي المجال الزمكاني.[3]

يجب التمييز أيضا بين المصارف الالكترونية التي لا تحتوي على بيانات هيكلية وهي عبارة عن مصارف افتراضية وبين المصارف العادية التي تقدم الخدمات التقليدية بالإضافة الى ممارسة الصيرفة الالكترونية، حيث يعرفها بنك التسوية الدولية بأنها تقديم الخدمات المصرفية عن بعد او عبر خط او من خلال قنوات الكترونية، حيث تشمل المتواجدين داخل البلد والمقيمين فيه وحتى الأشخاص خارج الحدود الوطنية.[4]

توصلت الدراسة من خلال التعريفات السابقة الى تعريف اجرائي للصيرفة الالكترونية باعتبارها عملية تقديم الخدمات والمنتوجات المصرفية المتنوعة، باستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال وهذا عن طريق تفعيل استعمال الأدوات التكنولوجيا المختلفة كأجهزة الصراف الالي، البطاقات البنكية، التطبيقات والمواقع الخاصة بالبنوك وغيرها، لإتاحة تجربة الكترونية لعملاء

---

[1] Hilde Dames and others, ***Digital finance/ La finance numérique***, (Belgium : Cahiers Aedbf/ fvbfr, 2015), P.07.

[2] كريمة بركات، "الصيرفة الالكترونية في الجزائر: المفهوم الواقع والمتطلبات "، ***مجلة المعار جامعة البويرة***، م (16) ع (2)، بدون تاريخ نشر، ص.185.

[3] علي محبوب، علي يونسي، "واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام نموذجا"، ***مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية***، م (2) ع(4)، (2021)، ص .13.

[4] هالة عبدلي، "الصيرفة الالكترونية الية لضمان جودة الخدمات المصرفية"، ***مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية***، (2022)، ص.386.

البنك وتسهيل المعاملات، رفع مستوى أداء البنوك وإلغاء الحيز المكاني والزماني وزيادة فعالية الأنشطة.

قنوات تقديم الخدمات والمنتجات البنكية الالكترونية:

تبني الصيرفة الالكترونية يحقق هدف التقليل من التكاليف وزيادة الأرباح والعوائد المصرفية واستقطاب زبائن جدد، رفع جودة الخدمات المقدمة وهو ما يميز الصيرفة الالكترونية التي توفر للزبون الراحة والسرعة في معاملاته، كل هذا يتم من خلال قنوات معينة وباستعمال أدوات مسخرة لخدمة هذا النشاط وهي كالاتي:

1. **المصارف الالكترونية Electronic Banking:** المصارف الالكترونية عبارة عن موقع مالي تجاري واداري استشاري شامل ذو وجود مستقل على الخط وهي نتيجة النمو المتسارع لاستخدام تقنيات تكنولوجيا الاعلام والاتصال في القطاع المصرفي مثل بنك Banxyالنقال في الجزائر.[1]
2. **الصرفات الالية Automatic Teller Machine:** الصرفات الالية عبارة عن أجهزة الكترونية تابعة للبنك تقدم سحوبات نقدية واستعلامات عن الحساب لحاملي البطاقات، حيث تمكن التحكم برصيد الحساب بأسرع طريقة بالإضافة الى الاستفادة من أسعار الضريبة التفضيلية بالمقارنة مع المعاملات التقليدية، كما تجنب العميل الازدحام والانتظار.[2]
3. **المقاصة الالكترونية للشيكات:** هي تلك العملية التي يتم من خلالها عمليات تقاص البنوك عبر الشيكات المسحوبة بعد الحصول على صورها لتسجيلها الكترونيا عبر قنوات رسمية لها، تهدف الى اختصار الوظائف الإدارية والمعاملات الورقية وتحد من الحركة المادية للأوراق وتقليل المخاطر.[3]
4. **الصيرفة عبر الهاتف الجوال Mobile Banking:** غيرت تكنولوجيا الاعلام والاتصال طريقة الزبائن في تلقيهم للمعلومات او في طريقة البحث عنها، وصار لتقنية الهاتف المحمول تأثير ذو وزن على نشاط البنوك واستراتيجيتها لتصبح هذه التقنية الوسيلة الأولى

[1] طارق طه حسين، ***إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت***، (مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2007)، ص .256.

[2] ناجي معلا، ***الأصول العلمية للتسويق المصرفي***، (عمان: المؤسسة العالمية للتجليد، ط 3، 2007)، ص.42.

[3] كردي نبيلة، "المقاصة الالكترونية للشيكات"، ***مجلة النبارس للدراسات القانونية***، م (6)، (2021)، ص.27.

لتسوية الودائع والتحويل للحسابات ومراقبة الانفاق والارباح، حيث أجاب 89% من المشاركين في استطلاع أجرته Busines Inside intelligenceبالإيجاب نحو التعامل بالهاتف المحمول لتسوية نشاطاتهم البنكية[1]

وسائل الدفع الالكترونية:

تعتبر وسائل الدفع الالكترونية الصورة الاحدث لوسائل الدفع التقليدية حيث تعرف على انها عملية تحويل الأموال بطريقة رقمية او عن طريق ارسال البيانات عبر شبكة ما دون استخدام الحوالات ولا القطع النقدية.[2]

تتمثل هذه الوسائل فيما يلي:

1. **البطاقات الائتمانية:** هي عبارة عن بطاقات بلاستيكية صغيرة الحجم بموجبها يستطيع الزبائن الخصول على ائتمانات البنك المصدر لها تنقسم الى بطاقات السحب، البطاقة العادية والفضية، البطاقة الذهبية، بطاقة حسب الاستخدام، بطاقة الائتمان العادية، بطاقة السحب النقدي الالكتروني، بطاقة ضمان الشيك.[3]
2. **النقود والعملات الالكترونية:** تتمثل في وحدات الكترونية يتم تداولها بطريقة معينة من حسابات الأشخاص، تتمركز بياناتها في ذاكرة الكمبيوتر صغير ضمن بطاقة يحملها المستهلك، أي يمكن تشخيصها على انها مجموعة بروتوكولات وتوقيعات رقمية تحل محل التبادل التقليدي للعملات.[4]
3. **الشيك الالكتروني:** يعتبر على انه وثيقة محررة ذات طبيعة الكترونية رقمية ومعالجة وفق اليات محددة تكافئ الشيك الورقي الكترونيا، يتضمن أيضا أدني معايير الحماية والأمان من خلال استخدام التوقيع الرقمي القائم على التشفير.[5]

---

[1] هبة قاقبلي، "تكنولوجيا الهاتف المحمول في العمل المصرفي"، ***دراسة وابحاث الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية***، ع (13)، (2020)، ص. 39.

[2] مسعودي يوسف،" وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية"، ***المجلة الافريقية للعلوم القانونية والسياسية***، (2019)، ص 125.

[3] علي محبوب، علي سنوسي، ***مرجع سابق الذكر***، ص.165.

[4] زكرياء مسعودي، الزهرة جقريف، "ماهية النقود الالكترونية "، ***المجلة الدولية للبحوث القانونية السياسية***، م (2) ع (3)، (2018)، ص.41.

[5] كردي نبيلة، "الشيك الالكتروني"، ***مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية***، ع (13)، (2022)، ص .251.

أهمية الصيرفة الالكترونية:

تخدم الصيرفة الالكترونية اهداف البنوك ورؤيتها الاستراتيجية وتعمل على ترقية جودة خدماتها والتقليل من تكلفتها، يمكن تجسيد أهميتها الحقيقية فيما يلي:[1]

- ✓ **محاربة الاقتصاد الموازي:** تسهل الصيرفة الالكترونية في التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي بتوفير طرق امنة لتداول الأموال، كما تعتبر نظام فعال لحماية المتعاملين واستقطابهم وتقضي على الاكتناز الذي يساهم بدرجة أولى في ارتفاع نشاط السوق غير السوداء.
- ✓ **إيجاد وتطوير التجارة الالكترونية:** ساعدت الصيرفة الالكترونية في انتشار وسائل الدفع الالكتروني مما ساهم في ترقية الاتجاه نحو التجارة الالكترونية التي بدورها تعمل على تحريك السوق الاقتصادي والأموال.
- ✓ **إعطاء دفع للحكم الالكتروني:** تعزيزا لتأسيس حكومة الكترونية وتشجيعا للاستثمارات الأجنبية، تاها الصيرفة الالكترونية الدول في احترام مطالب شعبها وعمل على تخفيف الأعباء البيروقراطية، وتشكل نواة رئيسية للعمل الالكتروني والتحول الرقمي.
- ✓ **بناء اقتصاد رقمي:** تشكل الصيرفة الالكترونية القاعدة الأساسية لتفعيل نظام اقتصادي رقمي وذلك بتشجيعها ومساهمتها في تأسيس المشاريع الرقمية الأخرى.

المطلب الثالث: واقع التحول الرقمي المصرفي في الجزائر

دراسة واقع التحول الرقمي المصرفي في الجزائر يشترط دراسة الإطار القانوني الذي ينظمه، أي دراسة المواد القانونية التي تدعو الى تبني الرقمنة في القانون النقدي المصرفي كالاتي:

المادة 02: تتكون العملة النقدية في شكلها المادي من أوراق نقدية وقطع معدنية، ويمكن ان تأخذ شكلا رقميا وتسمى العملة الرقمية للبنك المركزي "الدينار الرقمي الجزائري".

[1] قرومي حميد، د. ضحاك نجية، "واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر"، ***دراسات اقتصادية***، ع (3)، (2021)، ص ص، 146-147.

المادة 04: يكون للأوراق النقدية والقطع المعدنية وكذا العملة الرقمية للبنك المركزي التي يصدرها بنك الجزائر دون سواها سعر قانوني وقوة إبرائية غير محدودة.

المادة 90: يرخص المجلس بإنشاء بنوك استثمارية وبنوك رقمية.

المادة 164: تتشكل اللجنة الوطنية للدفع من محافظ بنك الجزائر رئيسا وممثلو وزارات المالية، العدل، التجارة، البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الرقمنة، اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة. [1]

نص مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية على التعجيل بمسار عصرنة أنظمة الدفع، اطاره التنظيمي وهياكله لاسيما الدفع الالكتروني، أيضا أدرج ضرورة عصرنة منشآت وطريقة تسيير السوق الفرعية من خلال استحداث نظم معلوماتية جديدة لمؤسسات السوق المالية وتعزيز رقمنة كل الإدارات وربطها ببعضها البعض.[2]

توصلت الدراسة بأن السلطة التنفيذية والتشريعية الجزائرية تعمل على تقديم استراتيجية رقمية بهدف المساهمة الإيجابية في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتحسين جودة الحياة، باستخدام البيانات والتقنيات الرقمية، كما يبين القانون النقدي والمصرفي الجزائري بوادر انفتاح السوق النقدية الجزائرية على الأسواق العالمية وتوسيع نطاق المنافسة، واستجابته لمتغيرات الساحة الدولية، اما على الصعيد المحلي يرفع مستوى الأداء ويعمل على تحسين جودة الخدمات المقدمة.

رغم هذا لم يعالج المشرع الجزائري مسائل الصيرفة الالكترونية بالتفصيل حيث نص مواد قانونية بصفة عامة تدعو الى تبني التحول الرقمي والرقمنة في القطاع المصرفي، مما يحيل الى ضرورة تخصيص مواد تفصيلية خاصة بالصيرفة الالكترونية بهدف تفادي المخاطر البنكية المحتملة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ***القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي المصرفي***، المؤرخ في 9 سبتمبر 2023، ص ص. 02 – 25.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ***مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية***، سبتمبر 2021، ص ص. 24 -31.

قدم البنك المركزي بنك الجزائر في تقريره لسنة 2022، احصائيات حول تطور معدل استخدام البطاقات البنكية خلال السنة المالية 2022 كما يلي:[1]

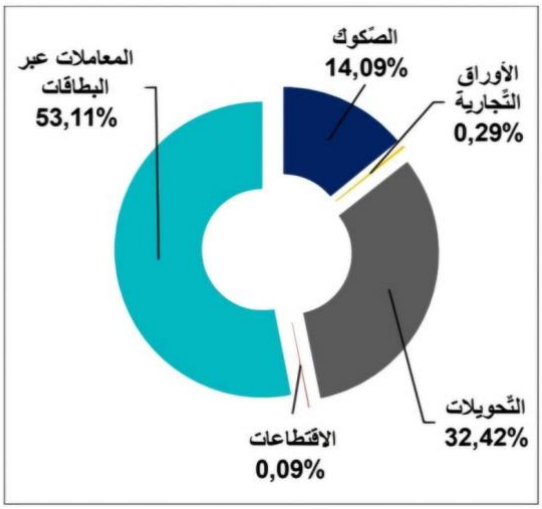

حجم التحويلات المعالجة من خلال النظام البياني 2022

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2022، صفحة 78

الحجم بملايين العمليات والقيمة بملايير الدينارات

طبيعة العمليّة	2021		2022		معدل النمو	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
السحب عبر الصراف الآلي*	21,503	413,558	25,281	414,472	٪17,57	٪0,22
الدفع عبر البطاقات	2,355	14,122	3,879	24,232	٪64,71	٪71,59
بما في ذلك الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية	2,349	14,104	2,150	18,552	٪8,47-	٪31,54
بما في ذلك الدفع عبر الإنترنت	0,006	0,018	1,729	5,680	٪28716,67	٪31455,56
إسترداد الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية	0,009	0,078	0,013	0,130	٪44,44	٪66,67
مجموع المعاملات باستعمال البطاقات	23,867	427,758	29,173	438,834	٪22,23	٪2,59

تطور المعاملات باستخدام البطاقات خلال سنة 2022، تقرير بنك الجزائر 2022، ص 80

تمثل هذه البيانات، زيادة نسبة تداول استعمال البطاقات البنكية وارتفاع ثقافة استعمال وسائل الدفع الالكترونية وهيمنتها في سوق المدفوعات الجزائري على غرار الوسائل التقليدية كشيكات والأوراق التجارية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بنك الجزائر، ***تقرير بنك الجزائر سنة 2022***، 2023، ص ص. 78 –80.

استخدمت الدراسة لتحليل هذه الاحصائيات مجموعة من النماذج التحليلية في العلوم السياسية منها ما يلي:[1]

- ✓ **النهج السيستمائيSYSTEMIC METHOD** : يعود هذا النهج لدافيد استون وكارل دوتش، حيث يقدم دراسة تجريدية للظاهرة السياسية أي تحليل العوامل المتدخلة بنائيا، يعبر هذا النهج عن النظام كجزء من الكل الاجتماعي ويقدم تحديد لتطور المنحى السلوكي، وهو ما توصلت اليه الدراسة بخصوص تغير السلوك الاستهلاكي في الوسط النقدي الجزائري وتفضيله لما هو رقمي.
- ✓ **نهج الوحدات المنظمة في التحليل النظري:** فكرة هذا النهج الاعتماد على عمل الدولة وبرامجها كوحدة تحليل بحيث تتعدى محاولة تصوير المؤسسات سياسيا واجتماعيا الى كون كل وحدة قائمة بذاتها وقوانينها، وهو ما ظهر مليا في البرامج المؤطرة من الدولة الجزائرية في ترقية النظام المصرفي بحيث امتثل صناع القرار لتوجهات المطالب الشعبية.

المطلب الرابع: الاستراتيجية الرقمية لدعم التوجه العصري للبنوك الجزائرية

تعرف الاستراتيجية على انها مجموع القرارات المهمة للاختيارات الكبرى عند القائمين عليها، وهي تتعلق بالجانب المؤسساتي غالبا حيث تعمل على تكييف المؤسسة مع متطلبات العصر والتغيير الدائم وكذا تحديد الخطوات الأساسية اللازم العمل عليها من اجل الوصول الى الهدف الرئيسي.[2]

[1] نبيلة سالك، "خصوصية الهندسة المؤسساتية في دساتير الأنظمة السياسية"، ***المجلة الجزائرية العربية للأمن والتنمية***، ع(13)، (2018)، ص 211.

[2] Michael E.Porter, What is strategy?, ***in https://hbr.org/1996/11/what-is-strategy***, seen (14/05/2024 at 22.11 min).

أدوات اعداد الاستراتيجيات:[1]

الهدف	الاداة	مجال التطبيق
تحديد نقاط قوة وضعف المؤسسة	SWOT	تحديد الافاق الاستراتيجية في سوق النشاط لضمان الاستقرار
توسيع نطاق الفهم الخاص بالمحيط قيد الدراسة	PESTEL	لتحديد العلاقات بين مختلف الفواعل في البيئة الكلية: السياسية الاقتصادية والاجتماعية
تحليل محفظة النشاط بالمعيار الكمي	BCAI	لفهم دورة أنشطة المؤسسة ومنهج دورة الحياة بالإسقاط على السوق
تحديد جاذبية السوق	5 FORCES DE PORTER	لتأهيل استراتيجية بنائية بهدف مجابهة القوة التنافسية
تحليل محفظة النشاط بالمعيار النوعي	MATRICE DE MCKINSEY	لفهم اهداف وطموحات المؤسسة باستخدام نهج عوامل النجاح الرئيسية
تحليل عملية خلق القيمة المضافة	CHAINE DE VALEURS	لتحليل العلاقة بين توافق اخلاق القيمة المضافة مع ملاءة خطوات المؤسسة المتخذة مثلا: استراتيجية التسويق مع مستوى الانتاج

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف من المرجع

مجالات تأثير اعتماد التحول الرقمي في البنوك:

- ✓ **نماذج الاعمال:** تعدى ادراج تقنيات تكنولوجيا الاعلام والاتصال مجرد استعمالاها كمشاركة فقط، بل أصبح يوجد هدف من وراء استعمالاها مثل تقليل التكلفة واستقطاب الزبائن.
- ✓ **نشاط القطاع:** حيث أصبحت تعتمد أنشطة هذه الأخيرة بعد استعمال التقنيات التكنولوجيا على الابتكار لخلق القيمة المضافة.

[1]Jean Philippe Timsrt, ***Stratégie digitale et techniques pour créer de la valeur***, (Paris : Vuibert, 2018), P.41.

- ✓ **الخطة التسويقية:** بعد ادراج العمل الالكتروني في خطط التسويق، أصبحت البنوك تركز كثيرا على صناعة محتوى ذو جودة عالية بهدف إيصال فكرة المنتج او الخدمة للمستهلك والعميل بطريقة ذكية. [1]

مبادئ الاستراتيجية الرقمية:

- ✓ أهمية وجود فكرة مبتكرة، ويرتبك نجاح هذه الفكرة بقوة تنفيذها
- ✓ العمل على التميز بميزة المتحرك الأول First Mover Advanterعن طريق فهم وتيرة التطور التكنولوجي وسرعته
- ✓ تطوير الموهبة عن طريق رسم مخطط عمل قابل للتحقيق وذو اهداف محددة من شانها توظيف كفاءة المورد البشري
- ✓ العمل على ترتيب ضروريات العمل الرقمي واساسياته، حسب خصوصية النشاط الرقمي "ليس من الضروري انشاء مواقع الكترونية لتفعيا استراتيجية رقمية بللا يجب التركيز على فعالية الفهم الصحيح لتطلعات الزبائن والجمهور"
- ✓ تحديد المنافسين في السوق الرقمي وميكانيزمات عملهم، وتحديد رؤية المؤسسة والعمل عليها
- ✓ تقديم دراسات قياسية بناءا على احصائيات ومؤشرات وبيانات عددية، وتدريب العنصر البشري لتحقيق التقدم الرقمي[2]

تطوير استراتيجية نقدية تكنولوجية:

توضح ضرورة إرساء استراتيجية نقدية رقمية توجه الدولة نحو الاقتصاد الرقمي القائم على التوظيف المتنامي لوسائل الحوسبة والاتصال، حيث تم تبني مفهوم الاقتصاد الرقمي عام 1955 من طرف مدير الاعمال الاستراتيجي Don Topscottفي كتابه The Digital economy promise and intelligence، بحيث عبر عن الاقتصاد الرقمي في شكل

[1]Pascal Delorme, Jilani Djellali, ***déjà mentionner***, P.11.

[2] Jean Philipe Timist, ***déjà mentionné***, P. 59.

معادلة بسيطة اقتصاد وتكنولوجيا المعلومات، يرتكز الاقتصاد الرقمي على ثلاثة مقومات أساسية هي: التجارة الالكترونية، البنوك الالكترونية والبورصات، وسائل الدفع الالكترونية.[1]

نماذج استراتيجيات رقمية نقدية عالمية:

1) **نموذج البلوكشين الصيني BLOCKCAIN والعملات الرقمية:** تقوم هذه التقنية على اعداد سجل عام للمعاملات والتحويلات المالية وفق تنظيم زمني متسلسل، أي تجميع ذكي لأليات التبادل الموزعة، تتميز هذه التقنية بالشفافية واللامركزية وتحقيق الأمان، تعتبر الصين البلد الرائد في تطبيق تقنية البلوكشين حيث ايدها الرئيس الصيني Xi Jining وحث على اعداد استراتيجية وطنية داعمة للبحث وتطوير الاستثمار في البلوكشين، كما أصدرت الحكومة الصينية سلسلة من السياسات لتعزيز تطبيقها باعتبارها دفتر رقمي لامركزي يتميز بمزايا فائقة في تحسين كفاءة المعاملات وحماية امن المعلومات وشفافيتها، من ناحية صك العملات الرقمية حققت الصين نتيجة مرضية بتوفيرها لسياسات حكومية داعمة للاقتصاد الرقمي أولها الاستثمار في البنية التحتية وتسهيل ازدهار الصناعات الرقمية، عن طريق اصدار تطبيق اليوان الرقمي IOS – ANDROID، وطرحه كخيار دفع على النظام الأساسي لتمكينه من الانتشار على أوسع نطاق.[2]

2) **نظام الدفع الالكتروني الياباني Zengin.net:** عملت الحكومة اليابانية على تشجيع المؤسسات المالية والبنكية على تقديم تكنولوجيات مبتكرة يتم من خلالها تسريع وتسهيل المعاملات المالية وتحقيق التحول الرقمي الالكتروني بين الخدمة والعميل، من بين الأنظمة التي بها هذه الثورة الرقمية الالكترونية نجد نظام zengin الذي يعمل على تسهيل عملية استلام وارسال الأموال من والى البنوك المحلية والأجنبية في اليابان بأنظمة المقاصة الالكترونية بين البنوك.

Zengin عبارة عن نظام بيانات جاء كمبادرة من جمعية TOKYO BANKERS ASSOCIATIONسنة 1973 بعدها شهد تطورا سنة 2010 بصفته نظام للمقاصة بين البنوك.

[1] خالد احمد علي محمود، ***الاقتصاد الرقمي الحديث وإدارة الموارد البشرية والإنتاج السلعي***، (مصر: دار الفكر الجامعية، 2019)، ص.24.

[2] موساوي سعاد، تقرورت محمد، "قراءة في مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الصين"، ***مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة***، م (6) ع (1)، (2023)، ص ص. 111 –114.

يقوم بتسوية جميع المعاملات المحلية التي ترتبط بالتدفقات النقدية الكبيرة والصغيرة في إطار النماذج التالية: نموذج التسويات الصغيرة التي تعتمد على نظام المبادلة وفق مرسل/مستفيد بعدها ارسال التقرير للبنك المركزي الياباني، ونموذج التسوية الكبير الذي يرتبط بالقيم الضخمة التي يحتاج فيها النظام الى موافقة على طلب التحويل من البنك المركزي، يأهل هذا النظام للبنوك الاستفادة من ضمان الانتقال السهل والسريع والامن للمبالغ الكبيرة وتخفيض مخاطر التبادل.[1]

توصلت الدراسة بعد مناقشتها لنماذج عالمية رائدة في مجال الصناعة الرقمية النقدية الى ضرورة إرساء سياسات حكومية وبرامج للاستثمار في البنى التحتية وتوفير شبكة ذات جودة وسعة عالية المعالجة من قبل الدولة الجزائرية، أيضا على البنوك الجزائرية في إطار توجهها العصري العمل علة ترقية أنظمتها، مثلا يمكن الاقتداء بنظام البلوكشين الصيني والعمل على انتاج نظام مقارب له منهجيا يحول المعاملات لسجل موزع غير قابل للاختراق والقرصنة يدون جميع الخطوات ويسجلها لمعرفة موطن الخلل، وضمان امن المعلومات اكثر كما يتابع كل مستجدات الاقتصاد بهدف تدارك خطر الفجوة الرقمية.

اما من ناحية ترقية أنظمة الدفع فالنموذج الياباني وطريقة تنفيذه تجربة يمكن لسوق الجزائرية الاقتداء بها والعمل على رسم برامج مشابهة لها الهدف من وراءها زيادة المنافسة وترقية معيار الجودة، أيضا تساعد المنظومة الضريبية في القيام باقتطاعات اوتوماتكية لتوسيع الوعاء الضريبي افقيا عن طريق زيادة الحجم الاستيعابي للأنشطة والتقليل في سعر الضريبة، كما يساهم أيضا في اعداد قاعدة بيانية تساعد على تقديم الاحصائيات والمعلومات للقيام بالاستشراف التجاري وتوجيه السوق المحلي.

[1] خلويدات صالح، لهواري نور الدين، "تطور أنظمة الدفع الالكتروني في عصر الاقتصاد الرقمي حالة نظام الدفع الالكتروني الياباني"، ***المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية***، م (2) ع (1)، (2022،) ص.77-78.

استنتاجات الفصل:

خلصت الدراسة بعد عرض مجموعة من الاستراتيجيات والأدوات العلمية والمنهجية لترقية المنظومة البنكية الجزائرية، بهدف إرساء استشراف استراتيجي الذي يقدم قيمة مضافة للسياسات العامة بتوفيره للحوكمة الاستباقية، الابداع في مجال السياسات العامة والتدقيق في المستقبل، ونظريا قدمت مفاهيم مختلفة ووضحتها أبرزها الحوكمة البنكية، إدارة المخاطر البنكية، الصيرفة الالكترونية في شكل محاور أساسية الهدف منها توسيع المعارف المتعلقة بالبنوك واخر مستجداتها، كما توصلت الدراسة بعد استخدامها لتجارب بلدان رائدة في القطاع النقدي ومناقشت مخرجات دولية مساهمة في ترقية العمل البنكي منها توصيات لجنة بازل لإرساء الحوكمة البنكية، والنموذج الاماراتي في إدارة المخاطر البنكية، والنموذجين الصيني والياباني في عصرنة المنظومة البنكية هذا كله لاقتراح استراتيجيات فعالة مساهمة لتدارك فجوات القطاع البنكي الجزائري وترقية نشاطه.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

تمهيد:

تتجلى أهمية البنوك في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل المرتبطة بالتمويل وتسجيل أهمية وجود الوساطة المالية لكل طرف من أطراف علاقة التمويل، بالنسبة لأصحاب الفائض المالي توفر لهم البنوك حفظ ودائعهم بصفة قانونية وتتيح لهم إمكانية استرجاعها وتجنبهم مخاطر عدم التسديد كما تختصر جهد ووقت البحث عن المقترضين المحتملين.

يمكن القول بالنسبة لأصحاب العجز المالي انهم المبرر الأول لعملية الوساطة المالية اذ توفر لهم البنوك الأموال في شكل قروض مختلفة تكون موجهة اما للاستهلاك او الاستثمار، ذات مدى زمني مختلف يتراوح من قصير الى طويل المدى.

تستفيد البنوك التي تلعب دور الوساطة المالية أيضا من فوائد منها فوائد المداخيل التي تعظم عائدتها، توسيع قدرتها على منح القروض لزيادة الأرباح الاقتصاد بدوره يستفيد أيضا عن طريق تفادي عرقلة النشاط الاقتصادي، ديناميكية رؤوس الأموال، توفير الأموال اللازمة للتمويل، تقليص الإصدار النقدي الجديد ذو الطبيعة التضخمية بتعبئة السيولة الموجودة.

ناهيك عن مهمة البنوك في وضع وسائل الدفع تحت تصرف الجمهور وإقامة استراتيجيات تسويقية لعروضها، تلبية رغبات زبائنها واكتساب ثقة المودعين.

تتناول الدراسة نموذج من البنوك الجزائرية الا وهي حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CREDIT POUPULAIR DALGERIE كدراسة حالة ميدانية بهدف التعمق في سياق الموضوع وزيادة جودة المعلومات، حيث تتناول الدراسة في هذا الجزء ثلاث مباحث كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول:** إجراءات وأدوات الدراسة
- ✓ **المبحث الثاني:** تحليل العلاقة بين النصوص التنظيمية وواقع تطبيقها في نشاط بنك القرض الشعبي الجزائري
- ✓ **المبحث الثالث:** اختبار فرضيات الدراسة بنماذج علمية " CAMELS، ماكنزي، سلسلة القيمة"

المبحث الأول: إجراءات وأدوات الدراسة

يواجه القطاع المصرفي في الجزائر العديد من التحديات منها التضخم المالي وتقلبات أسعار الصرف، التي تؤثر على توفير التمويل والاستدانة بأسعار معقولة، وهناك تحدي من نوع اخر في تحديث البنية التحتية وتعزيز التكنولوجيا الرقمية، مع ذلك فان الحكومة والبنوك في الجزائر تعمل بجد لتخطي هذه العقبات وتطوير منظومة بنكية ذات مستوى يرقى لتلبية حاجيات الافراد والشركات، وهذا ما جاء به الإصلاح الأخير القانون رقم 23-09 المؤرخ يوم 27 يونيو 2023 الذي دعى الى تعزيز حوكمة البنوك، توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، تشجيع اعتماد بنوك استثمارية ورقمية والترخيص بفتح مكاتب الصرف مع اسناد السلطة الإشراقية للجنة المصرفية.

المطلب الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري

نشأة البنك:

القرض الشعبي الجزائري مصرف عمومي تم إنشاؤه وفقا للقرار رقم 366-66 بتاريخ 29 ديسمبر 1966 برأسمالي قدر ب 15 مليون دينار وحددت قوانينه بالأمر 67-78 بتاريخ مارس 1967، وهو عبارة عن ادماج للمصارف التالية:

1. البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائر
2. البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران
3. البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة
4. البنك القرض الشعبي الجزائري

هذا بالإضافة لمصارف اجنبية هي:

1. البنك المختلط الجزائر مصر 01/01/1968
2. شركة مرسيليا للقرض 30/06/1968
3. المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك في 1971

نشاط بنك القرض الشعبي الجزائري:

يكتسي بنك القرض الشعبي الجزائري بعدا عالميا نسبة للمشاريع الكبرى التب قام بمرافقتها والتي تبرز وضعيته كمتعامل اقتصادي لا مناص منه، استراتيجيته تعتمد على تنويع عروضه التمويلية ويستمد قوته من مورد بشري ذو كفاءة عالية، كما يعد احدى البنوك التجارية الرئيسية في الجزائر بحيث يعد رأسماله الاجتماعي ملكية حصرية للدولة.

قيم بنك القرض الشعبي الجزائري:

الحداثة

1. الخبرة والمهارة
2. الالتزامات
3. الخدمة الجوارية

يعد بنك القرض الشعبي الجزائري بنك مواطنة بامتياز والذي يتكفل تماما بمسؤولياته الاجتماعية كمتعامل وممول حديث للنشاطات والتعاملات التي تهدف الى تطوير وترقية المنظومة المصرفية في الجزائر، ويحظى بنك القرض الشعبي الجزائري بسمعة على المستوى الدولي أيضا حيث يساهم في تمويل العمليات الخارجية حيث يعرض على عملائه عروض على مدى زمني مقدر بثلاث سنوات: القرض المستندي، تسديد مبلغ القرض المستندي، التحويل الحر.

الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري:

Structures centrales du CPA

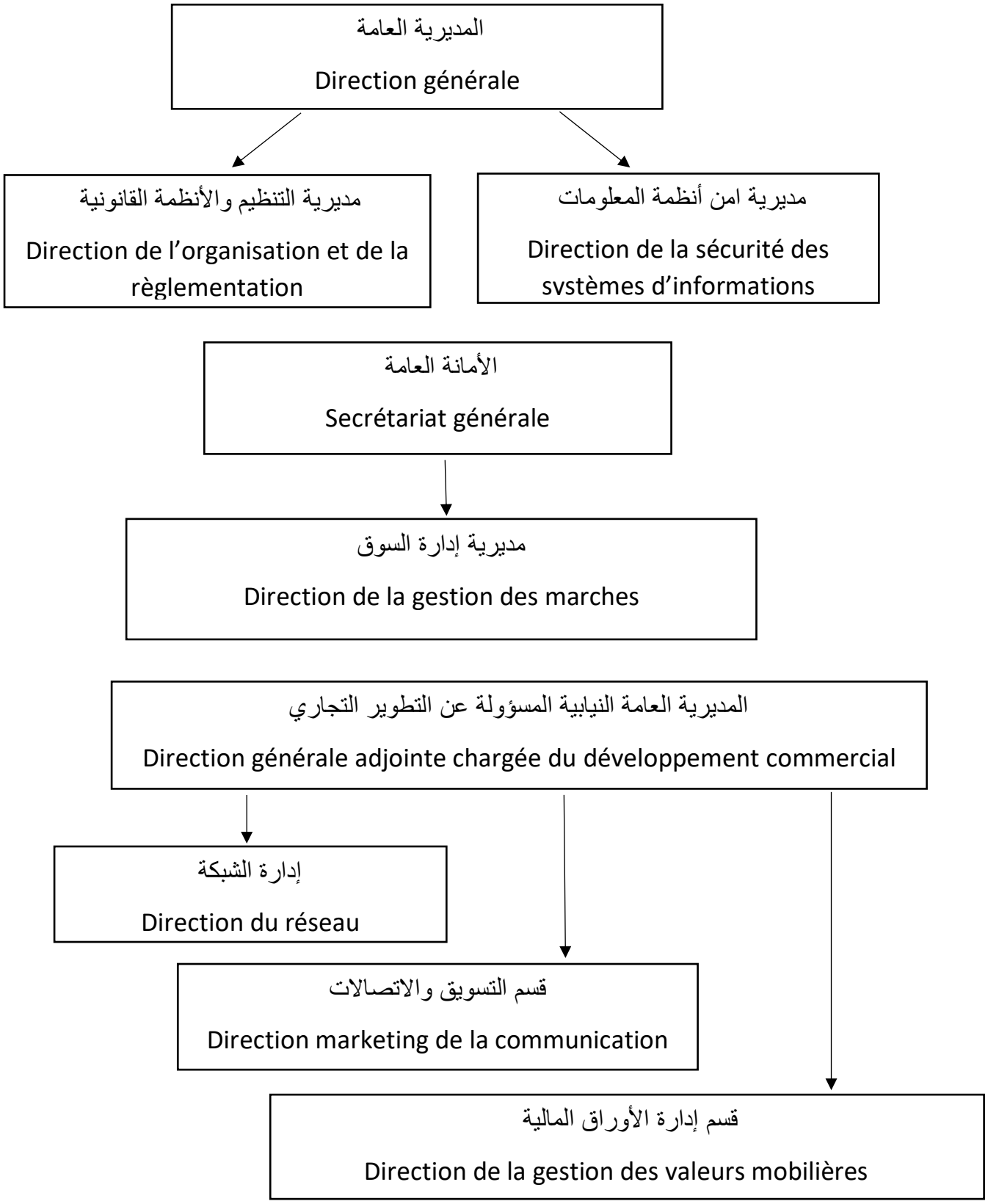

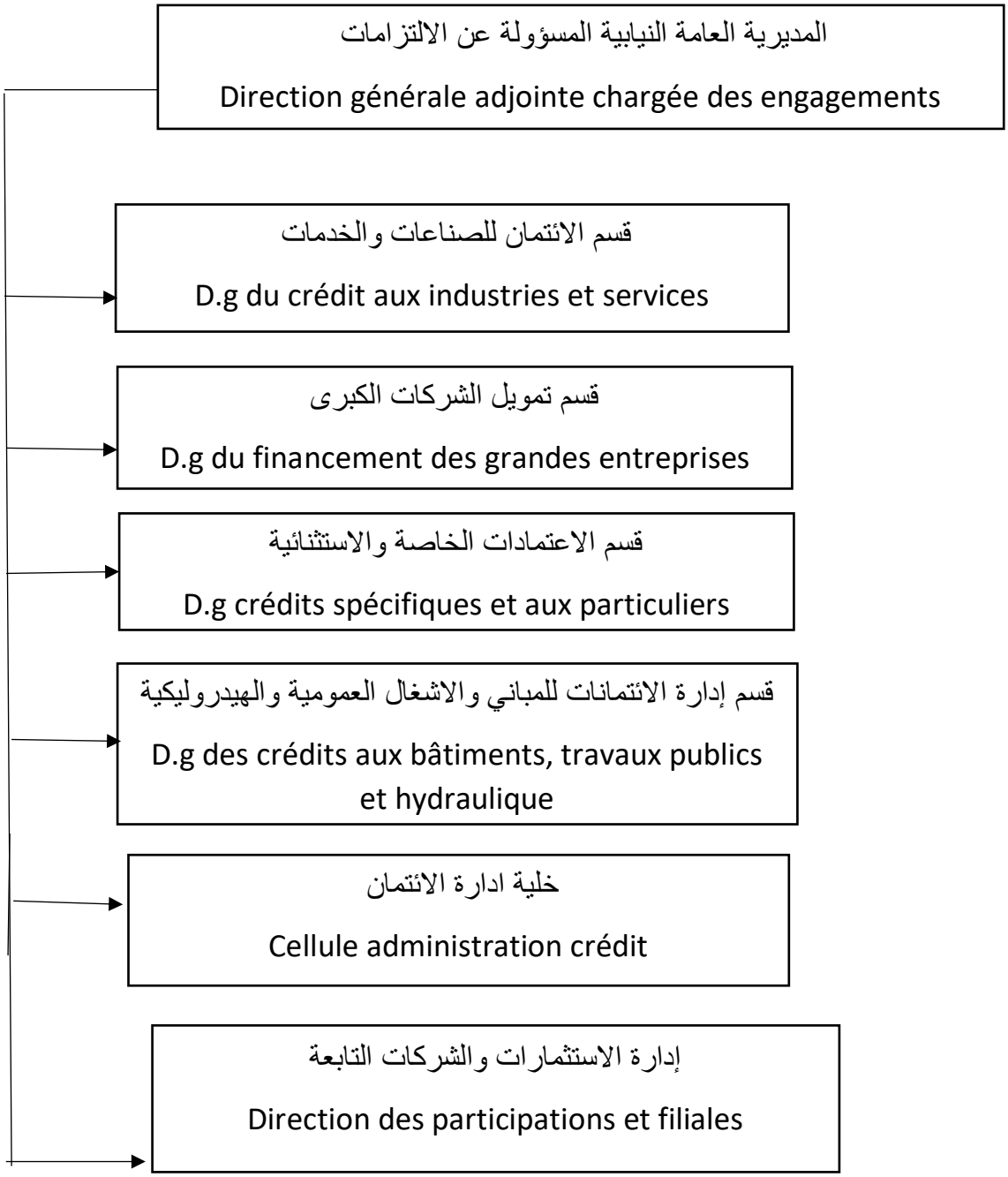
المديرية العامة النيابية المسؤولة عن الالتزامات
Direction générale adjointe chargée des engagements
قسم الائتمان للصناعات والخدمات
D.g du crédit aux industries et services
قسم تمويل الشركات الكبرى
D.g du financement des grandes entreprises
قسم الاعتمادات الخاصة والاستثنائية
D.g crédits spécifiques et aux particuliers
قسم إدارة الائتمانات للمباني والاشغال العمومية والهيدروليكية
D.g des crédits aux bâtiments, travaux publics et hydraulique
خلية ادارة الائتمان
Cellule administration crédit
إدارة الاستثمارات والشركات التابعة
Direction des participations et filiales

اقسام بنك القرض الشعبي الجزائري:

قسم الشؤون الدولية: التمويل الخارجي، العمليات الخارجية

قسم الخدمات المصرفية الالكترونية ووسائل الدفع: إدارة الخدمات المصرفية الالكترونية، إدارة وسائل الدفع، إدارة تقنيات أنظمة الدفع.

قسم المالية: إدارة الخزينة، قسم المحاسبة، قسم الاستشراف والرقابة الإدارية

قسم التجميع والشؤون القانونية والتقاضي والمحاسبة: إدارة التجميع، إدارة الشؤون القانونية والمواجهات القضائية.

قسم الموارد البشرية: إدارة الموظفين والعلاقات الاجتماعية، إدارة التكوين، مركز التدريب بواسماعيل.

قسم أنظمة المعلومات: إدارة الهندسة التطبيقية، إدارة هندسة أنظمة المعلوماتية، إدارة البنية التحتية وإنتاج تقنية المعلومات، إدارة الشبكات وأنظمة الاتصال.

قسم الخدمات اللوجستية والتراث: إدارة تطوير المشاريع، المديرية العامة، القسم اللوجستيكي، قسم حماية التراث.

قسم إدارة المخاطر والرقابة: إدارة مخاطر التشغيل، إدارة الامتثال، إدارة مخاطر الائتمان، خلية المخاطر المالية.

قسم التدقيق الدوري: خلية المراقبة واليقظة، التدقيق الداخلي.

القسم المسؤول عن الصرفة الإسلامية: قسم التطوير التجاري، قسم دراسة ومتا بعة التمويلات، قسم الحساب المالي والمحاسبة.

-**قسم التدقيق العام:** الجزائر وسط، غرب، شرق، جنوب وتيزي وزو.

- النقابة Conseil syndical

قسم الشؤون الاجتماعية :Department des oeuvres socials

القسم الصحي/الاجتماعي، التعاوني، بصمة البنك، خدمة الاقتصادات.

شبكة التنفيذ الخاصة بنشاط بنك القرض الشعبي الجزائري:

الجزائر وسط 821، الجزائر شرق 822، الجزائر غرب 823، غرداية 825، شلف 826، تيزي وزو 827، بليدة 828عنابة 829، بجاية 831، سطيف 832، قسنطينة 834، باتنة 835، وهران 836، تلمسان 838، وهران المدينة 839.

مجلس إدارة بنك القرض الشعبي الجزائري:

المطلب الثاني: صلاحيات بنك القرض الشعبي الجزائري

باعتبار مؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري بنك تجاري فهو يخضع لقانون البنوك الموحد على المستوى الوطني هذا ما تم أدرجه في الجريدة الرسمية في شكل القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في يونيو 2023 والذي يشكل الإطار التشريعي والتنظيمي لتنظيم النشاط المصرفي، بناءا على ما تم تحصيله في التربص الميداني في مؤسسة البنك الشعبي الجزائري فقد تم الامتثال لما جاء به في اخر تحديث قانوني مصرفي حيث تمثلت مهام وصلاحيات البنك فيما يلي:

تنظيم المهنة حسب القانون النقدي المصرفي 23-09:

المادة 105:

تؤسس البنوك والمؤسسات المالية وفق التشريع المعمول به، جمعية للمصرفيين الجزائريين، ويتعين على كل بنك او مؤسسة مالية عاملة في الجزائر الانخراط فيها وجوبا.

يدير هذه الجمعية مندوب عام وتكون تحت رئاسة الأعضاء المنخرطين فيها بالتناوب السنوي.

يتمثل هدف هذه الجمعية في تمثيل المصالح الجماعية لأعضائها لاسيما لدى السلطات العمومية، وتزويد أعضائها والجمهور بالمعلومات وتحسيسهم.

تدرس هذه الجمعية المسائل المتصلة بممارسة المهنة لاسيما منها تحسين تقنيات البنوك والقروض، تحفيز المنافسة، محاربة العراقيل التي تعرض المنافسة، ادخال تكنولوجيات جديدة، تنظيم خدمات الصالح العام وتسييرها، تكوين المستخدمين، والعلاقات مع المستخدمين.

كما تضع هيئة ما بين المصارف تكلف بترقية النقد الالي في ابعاده ما بين المصارف وكذا قابلية التشغيل البيني.

المادة 106: يتعين على البنوك والمؤسسات المالية وفق الشروط المحددة بموجب نظام يتخذه المجلس احترام مقاييس التسيير الموجهة لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء تجاه المودعين والغير وكذا توازن بنيتها المالية. [1]

مما تم ادراجه توصلت الدراسة لتمثل صلاحيات بنك القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

- ✓ شغل الوساطة المالية بين المودع والمستهلك
- ✓ ضمان أموال المودعين
- ✓ ترشيد النفقات
- ✓ موازنة العملية البنكية بين المدى الزمني للقرض ومدة التسديد

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ***القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي المصرفي***، المؤرخ في 09 سبتمبر 2023، ص.19.

- ✓ وضع وسائل الدفع تحت تصرف الجمهور وادارج أحدث التقنيات التكنولوجية لتسهيل العملية البنكية
- ✓ تمويل المشاريع وتحريك الأموال لتحقيق اقلاع اقتصادي
- ✓ توفير السيولة وصرف العملة الصعبة
- ✓ ديناميكية السوق المصرفي
- ✓ تحقيق الاستقرار المالي
- ✓ تكوين الموظفين لترقية جودة الخدمات

خدمات مؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري:

1. **الادخار والاستثمار:** ينقسم الادخار الى نوعين الادخار البنكي والادخار للسكن
   - **الادخار البنكي:** هو استثمار مالي حسب الطلب بفوائد يتيح تشكيل صندوق امان بكل اريحية، إدارة المدخرات، وضع الأموال في مكان امن، الحصول على فائدة عند حلول الاجل.
   - **الادخار للسكن:** عبارة عن منتج استثماري يهدف الى تشجيع الادخار الموجه نحو تمويل السكن من مزاياه نسبة فائدة تفضيلية، إمكانية تشكيل ادخار من خلال دفعات منتظمة، وفي حالة تسديد 3.5 بالمئة من مبلغ القروض المطلوب يستفاد من مزايا الفائدة والمدة.
   - **المنتجات الاستثمارية:** يوفر البنك لزبائنه منتجات استثمارية مثل سندات الصندوق والودائع لأجل.
2. **التامين البنكي:** يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري بالتعاون مع شركات التامين حلول تامين تغطي جميع الاحتياجات.
   - التامين على الأشخاص
   - التامين ضد الأضرار
3. **البطاقات البنكية للقرض الشعبي الجزائري:**
   - **بطاقات محلية:** بطاقة الدفع ما بين البنوك الكلاسيكية، الذهبية،
   - بطاقة المؤسسات كوربوراتية، كوربوراتية+.

- **البطاقات الدولية:**
- بطاقة فيزا الكلاسيكية
- بطاقة فيزا الذهبية
- بطاقة CPA MASTERCARD PLATINUM

4. البنك عن بعد:

- **الصيرفة الالكترونية E-BANKING** : عبارة عن تطبيق يتيح الاطلاع على الحسابات بطريقة امنة و متابعة العملية البنكية فور اجرائها تتيح الدخول للحسابات على مدار الساعة، طلب دفتر الشيكات، ادخال البيانات، متابعة تطور أوامر التحويل الأحادي او المتعدد، تحميل كشف التعريف البنكي وتحويل العملات البنكية.

- **MOBILE CPA** : تتيح الفرصة للاطلاع على الحسابات بكل اريحية وتوفر أيضا إمكانية تحديد موقع الوكالات، مراقبة منحنى تطور الرصيد، تحويل العملات، تشخيص الحسابات.
- **تبادل المعطيات المعلوماتية عن بعد EDI:** تسمخ هذه الخدمة بنقل ملفات أوامر الدفع في ظل ظروف امنية معقولة وهي موجهة لزبائن البنك من المؤسسات وفقا لأحكام المعيار الخاص بأوامر الدفع التي وضعها بنك الجزائر، تضمن هذه الخدمة تامين معقول، السرعة، الكفاءة، سلامة العمليات، السرية، سهولة الولوج للخدمات البنكية.
- **الدفع الالكتروني:** تتيح هذه الخدمة القيام بالدفع عن بعد عبر الانترنت وبأمان تام وهذا بعد القيام بالبرتوكول OTP للحصول على كلمة سر ديناميكية تستعمل مرة واحدة بهدف تامين المعاملات عبر الانترنت.

المطلب الثالث: تحديد متغيرات وفترة الدراسة

ضبط متغيرات الدراسة الميدانية:

يعد البحث عن اهم النشاطات البنكية التي يقوم بها بنك القرض الشعبي الجزائري من العوامل المحددة لواقع تطبيق النصوص التنظيمية الخاصة بالقطاع البنكي الجزائري، بناءا على هذا تناقش الدراسة مجموعة من الأنشطة على سبيل الحصر لق-ياس فعالية هذه المواد القانونية منها: أنشطة إدارة المخاطر البنكية، الصيرفة الإسلامية، الأنشطة الرقمية، والتي تعتبر محدد أساسي لنشاط بنك القرض الشعبي الجزائري اذ تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2023 الى 31 ماي 2024، يوضح الجدول ادناه متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل	المتغيرات التابعة
إدارة المخاطر البنكية	مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، المخاطر التنظيمية، مخاطر السمعة
الصيرفة الإسلامية	أنواع الحسابات الإسلامية، الاجارة، المرابحة
الأنشطة الرقمية	الصيرفة الالكترونية، تطبيق MOBILE CPA، تبادل المعطيات عن بعد، الدفع الالكتروني

المصدر: من اعداد الباحثة

فرضيات الدراسة الميدانية:

بهدف اتاحة نتائج دقيقة وحلول للإشكالية الرئيسية التي تقوم عليها الدراسة ككل، تم طرح مجموعة من الفرضيات التي يوضح من خلالها مدى فعالية النصوص التنظيمية في الواقع العملي بدراسة نشاط بنك القرض الشعبي الجزائري، حيث تمثل طرح الفرضية الرئيسية في الاتي: "ساهمت النصوص التنظيمية للقانون النقدي المصرفي رقم 23-09 في زيادة فعالية وكفاءة النشاط البنكي في الجزائر"

تقسم الفرضية الرئيسية الى مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- ✓ عزز القانون النقدي المصرفي 23-09 اليات حماية المستثمرين في السوق النقدي الجزائري.
- ✓ استجاب القانون النقدي المصرفي 23-09 لتطلعات المجتمع الجزائري وتوجهات ثقافته المالية الاستثمارية باحترام خصوصية تماثلاته الاجتماعية.
- ✓ تميز القانون النقدي المصرفي 23-09 بالتوجه العالمي نحو تبني التحول الرقمي في القطاع النقدي.

خطوات الدراسة ومصادر البيانات:

لتحليل العلاقة بين فعالية النصوص التنظيمية والنشاط البنكي وجودة الخدمات التي يفرزها في الجزائر، اتبعت الدراسة الخطوات التالية:

- ✓ جمع البيانات والمعطيات من المصادر الأساسية لبنك القرض الشعبي الجزائري وتقاريره.
- ✓ برمجة مجموعة من المقابلات مع القائمين على تسيير الأنشطة قيد الدراسة ببنك القرض الشعبي الجزائري.
- ✓ تطبيق نماذج علمية لتحليل النشاط البنكي وجودة خدماته في بنك القرض الشعبي الجزائري منها: نموذج ماكنزي، سلسلة القيمة، CAMELS.

ضبط فترة الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2023 الى غاية 31 ماي 2024، حيث تم اختيار هذه الفترة بناءا على البيانات والمعطيات المتحصل عليها لإتمام الدراسة التطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA، محل الدراسة الذي يعتبر من أكبر البنوك العمومية الجزائرية واوسعها نشاطا على المستوى المحلي والدولي.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين النصوص التنظيمية وأوقع تطبيقها في نشاط بنك القرض الشعبي الجزائري

ركزت عمليات الرقابة سابقا بشكل كبير على نظامية الحسابات والتسيير اما مؤخرا أصبحت تتم عن طريق قياس مدى فعالية السياسات والبرامج العمومية والقطاعية، نجاعتها ومدى ملاءمتها للفئة الموجهة لها، أيضا توقعات صانعي القرار والمواطنين مع مواكبة اخر التحديثات العالمية على مستوى القطاع نظرا لطبيعة العالم الازموية المستمرة وتعدد الفواعل على المستوى الدولي واحتمالية عنصر المفاجأة.

تعتبر البنوك الممول الرئيسي للمشاريع والاستثمارات واحتياجات الوسط الاقتصادي مما يحدد أهميتها في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، في إطار هذا المبحث تقدم الدراسة تحليل للعلاقة بين النصوص التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر البنكية والتحول الرقمي في الوسط البنكي والصيرفة الإسلامية التي تناولتها الفصول الأولى نظريا وواقعها العملي، بدراسة نشاط بنك القرض الشعبي الجزائري كعينة من البنوك الجزائرية.

المطلب الأول: تحليل استراتيجية إدارة المخاطر البنكية في بنك القرض الشعبي الجزائري

إدارة المخاطر المصرفية من بين اهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي خصوصا في ظل تعاقب الازمات المالية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول، كما تزداد أهمية الوظيفة المسندة للهيئة المسؤولة على إدارة المخاطر البنكية بازدياد الغاء القيود في ممارسة الأنشطة البنكية خصوصا في ظل توجه السوق النقدي نحو العولمة الاقتصادية والشمول المالي وأيضا في ظل التطور التكنولوجي.

تعالج الدراسة في هذا المطلب المخاطر البنكية الأساسية واستراتيجية ادارتها في بنك القرض الشعبي الجزائري، بناءا على المعلومات المتحصل عليها في إطار المقابلة المقننة مع السيد "**احمد الهادي فتاكة**" رئيس قسم في إدارة المخاطر البنكية ببنك القرض الشعبي الجزائري.

إدارة المخاطر البنكية ببنك القرض الشعبي الجزائري:

تقييم المخاطر الائتمانية ببنك القرض الشعبي الجزائري:[1]

تتعلق عملية تقييم المخاطر الائتمانية التي يضعها بنك القرض الشعبي الجزائري بالإدارة الأولية والتي يقصد بها تقنيات إدارة المخاطر قبل منح الائتمان، وأيضا بالإدارة النهائية التي تتعلق بمراقبة مخاطر الائتمان بعد التوزيع لضمان التشغيل الصحيح للقروض، وتأكيد الاسترداد السلس للائتمان في تواريخ الاستحقاق المضبوطة مسبقا.

مكونات أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية:

يعتمد نظام الإدارة الأولية الذي يعتمده بنك القرض الشعبي الجزائري في تقييم المخاطر الائتمانية بشكل أساسي على:

- ✓ نظام التشاور الخاص بمكتب إدارة المخاطر المركزية
- ✓ أنظمة إدارة الائتمان والضمان
- ✓ ا نظام تفويض السلطات والتصنيفات الائتمانية
- ✓ نظام جمع المعلومات والتحليل المالي

مكونات نظام الإدارة النهائية:

- ✓ نظام مراقبة الالتزامات
- ✓ نظام تنبيه الموعد النهائي
- ✓ نظام مراقبة عدم الدفع
- ✓ نظام التحكم في التجاوز
- ✓ نظام تصنيف وتخصيص المسؤوليات المدنية

[1]احمد عبد الهادي فتاكة، ***مقابلة مقننة مع رئيس قسم إدارة المخاطر البنكية ببنك القرض الشعبي الجزائري "الملحق الأول"***، (الجزائر: 30 ماي 2024).

استراتيجية بنك القرض الشعبي الجزائري في إدارة مخاطر السوق المحتملة:[1]

- ✓ التحديد المستمر للمصادر التي لها احتمالية التأثير على السوق تكلفتها والوضعيات المؤدية لها.
- ✓ تحليل نسبة تعرض البنك لمخاطر السوق المحتملة وتحديد مجال تأثيرها.
- ✓ التأكد من الالتزام بالإجراءات والتعليمات والارشادات المتعلقة بمراقبة مخاطر السوق والعمليات.
- ✓ وضع حدود للمخاطر المتعلقة بالسوق والتأكد من احترامها وتحليل أسباب تجاوزات نشاط البنك لها.
- ✓ استحداث نظام مراقبة مخاطر السوق وفق التغيرات في بيئة الاعمال والأسواق والأدوات المسخرة للنشاط البنكي.
- ✓ العمل على تنفيذ خطط العمل والتدابير الوقائية من مخاطر السوق ومراقبة مرحلة التنفيذ.
- ✓ تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لإصلاح ثغرات القروض القائمة بين البنك والسوق النقدي.
- ✓ اعتماد النظرة الاستشرافية في التخطيط الاستراتيجي ببناء سيناريوهات وتحليل نتائجها.

دور إدارة المخاطر التشغيلية ببنك القرض الشعبي الجزائري:[2]

- ✓ تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك.
- ✓ تطوير وتنفيذ أنظمة رقابة فعالة لضمان التطبيق الصحيح للنصوص التنظيمية.
- ✓ رسم خرائط المخاطر التشغيلية واجراء تحديد موثق لها.
- ✓ المساهمة بالتعاون مع هياكل الاعمال المعنية بتنفيذ الإجراءات التصحيحية لتفادي المخاطر التشغيلية، أيضا بهدف تفادي الانحرافات والاعطال للضوابط القائمة.
- ✓ تعزيز نشر ثقافة إدارة المخاطر بين موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري.
- ✓ العمل على تطوير المهارات الفنية لإدارة المخاطر التشغيلية.

[1] احمد عبد الهادي فتاكة، ***مقابلة مقننة مع رئيس قسم إدارة المخاطر البنكية ببنك القرض الشعبي الجزائري "الملحق الثاني"***، (الجزائر: 30 ماي 2024).

[2] احمد عبد الهادي فتاكة، ***مقابلة مقننة مع رئيس قسم إدارة المخاطر البنكية ببنك القرض الشعبي الجزائري "الملحق الخامس"***، (الجزائر: 30 ماي 2024).

- ✓ التأكد من ملائمة كفاءة المورد البشري القائم على الإدارة مع المهام والمخاطر الموكل اليه تغطيتها

أدوات تقييم مخاطر السيولة ببنك القرض الشعبي الجزائري:[1]

- ✓ اقتراح مخطط عمل وإجراءات لتخفيف من مخاطر السيولة ومراقبة مجال تطبيقها.
- ✓ التأكد من الوجود الفعال لمخزون الأصول السائلة التي يصرح بها البنك.
- ✓ اجراء اختبارات إمكانية الاقتراض لتأكد من كفاءة نظام البنك الذي يمنح القروض.
- ✓ مراقبة عملية تنويع المصادر التمويلية من حيث المبلغ والاستحقاق حسب الظرف المقابل.
- ✓ تقييم حساسية البنك للتغيرات في عوامل مخاطر السيولة.
- ✓ تقدير مدى ضعف البنك وادائه المالي.

استراتيجية بنك القرض الشعبي الجزائري في إدارة مخاطر الامتثال والمخاطر التنظيمية:[2]

- ✓ التحقق من مدى فعالية الإجراءات الداخلية مع الاحكام التشريعية.
- ✓ اعداد تصريحات تنظيمية صريحة المحتوى ونقلها في الوقت المناسب من قبل الهياكل المعنية.
- ✓ التشاور بين مختلف هياكل البنك فيما يتعلق بالامتثال للعمليات والإجراءات المصرفية، التشريعات، اللوائح.
- ✓ العمل على تحديد وتنفيذ إجراءات التوعية بمخاطر عدم الامتثال.
- ✓ السيطرة على مخاطر عدم الامتثال بتطبيق الضوابط اللازمة لذلك ورسم خرائط المخاطر وكذا لوحات القياس والتنبيه.

[1] احمد عبد الهادي فتاكة، ***مقابلة مقننة مع رئيس قسم إدارة المخاطر البنكية ببنك القرض الشعبي الجزائري "الملحق الثالث"***، (الجزائر: 30 ماي 2024).

[2] احمد عبد الهادي فتاكة، ***مقابلة مقننة مع رئيس قسم إدارة المخاطر البنكية ببنك القرض الشعبي الجزائري "الملحق الرابع"***، (الجزائر: 30 ماي 2024).

المطلب الثاني: دراسة نشاط شباك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري

تم فتح المجال امام الصيرفة الإسلامية في السوق النقدي الجزائري مع اعتماد قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ سنة 1990، حيث صرح هذا القانون بإنشاء بنوك خاصة واجنبية ليكون بنك البركة اول بنك إسلامي جزائري اعتمد بتاريخ 1990/12/06 يعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية، سنة 2017 سمحت الحكومة الجزائرية لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك إسلامية من بينها بنك القرض الشعبي الجزائري محل الدراسة وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وبنك التنمية المحلية، بعدها بسنة تحديدا سنة 2018 منح بنك الجزائر ترخيص ممارسة الصيرفة الإسلامية وفق ستة أنواع محددة من المعاملات الإسلامية لجميع البنوك العاملة في النظام المصرفي الجزائري، لكن تعتبر سنة 2020 بمثابة سنة تأسيس النظام القانوني الفعلي للصيرفة الإسلامية حيث وضح القانون 20-02 المؤرخ في 2020/03/15 العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهذا بهدف تأسيس بيئة مناسبة وملائمة لتطوير النشاط المالي والمنتجات المالية الإسلامية، افرز هذا النظام أيضا هيئتين شرعيتين هما هيئة رقابة شرعية خاصة بالبنك، الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.[1]

تحليل نشاط شباك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري وفق بيئة الاستثمار في النموذج الماليزي:

برزت توجهات مالية عديدة على المستوى العالمي من بينها الاستثمار المسؤول اجتماعيا الذي يهدف الى تحقيق الربح مع الاخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية لإحداث التغيير الإيجابي، من بين النماذج الرائدة عالميا النموذج الماليزي الذي وضع اطارا تشغيليا عام للاستثمار المسؤول اجتماعيا في القطاع المالي الإسلامي، بحيث يعتمد على توسيع نطاق أدوات الاستثمار وتوسيع قاعدة المستثمرين مع غرس قيم الحوكمة وتصميم هندسة معلوماتية في حين يتعلق الإطار التشغيلي بتحديد طبيعة المشاريع المناسبة.[2]

---

[1] بحيح عبد القادر واخرون، ***الصيرفة الإسلامية بين النظري والتطبيق تجربة الجزائر تحديات وافاق***، (الجزائر: دار ومضة،2021)، ص. 57،58.

[2] الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الإدارة الشرعية لمصرف السلام الجزائر***، "مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي دورة علمية محكمة نصف سنوية تعنى بقضايا الاقتصاد الإسلامي"، العدد الأول، ديسمبر 2020، ص. 310.

اعتمدت الدراسة في تحليل نشاط شباك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري مبادئ النموذج الماليزي كوحدة تحليل كالاتي:

✓ **تحليل بيئة الاستثمار المسؤول اجتماعيا في شباك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري**

توسيع نطاق الادوات	توسيع قاعدة المستثمرين	بناء قاعدة قوية للمستثمرين	غرس قيم الحوكمة	الهندسة المعلوماتية
طرح منتجات جديدة	مؤسسات افراد	شركات مدرجة وغير مدرجة	تطوير مؤشرات كمية للاستدامة	تصميم قاعدة بيانات للمستثمر

المصدر: مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي ص310

✓ **الإطار التشغيلي للاستثمار المسؤول**

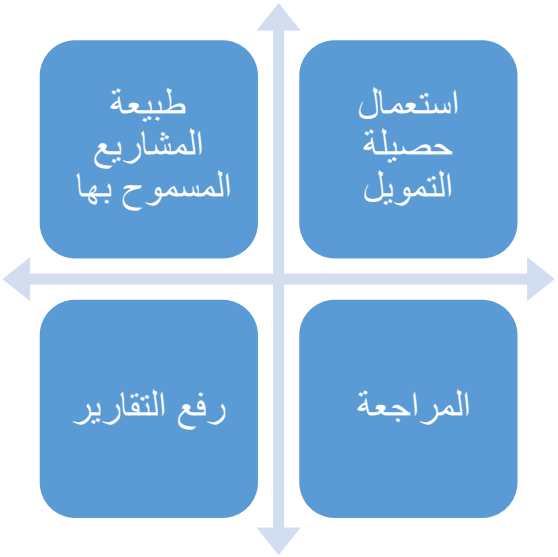

المصدر: مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي ص311

يعتمد تحليل نشاط شباك الصيرفة الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري على خمسة مبادئ أساسية هي:

توسيع نطاق أدوات الاستثمار: طرح شباك الصرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري لمنتجات وخدمات مختلفة منها: مختلف الحسابات الإسلامية، خدمات الاجارة، خدمات المرابحة.[1]

توسيع قاعدة المستثمرين: لتحليل هذا المبدأ نعتمد على احصائيات الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري كالتالي:[2]

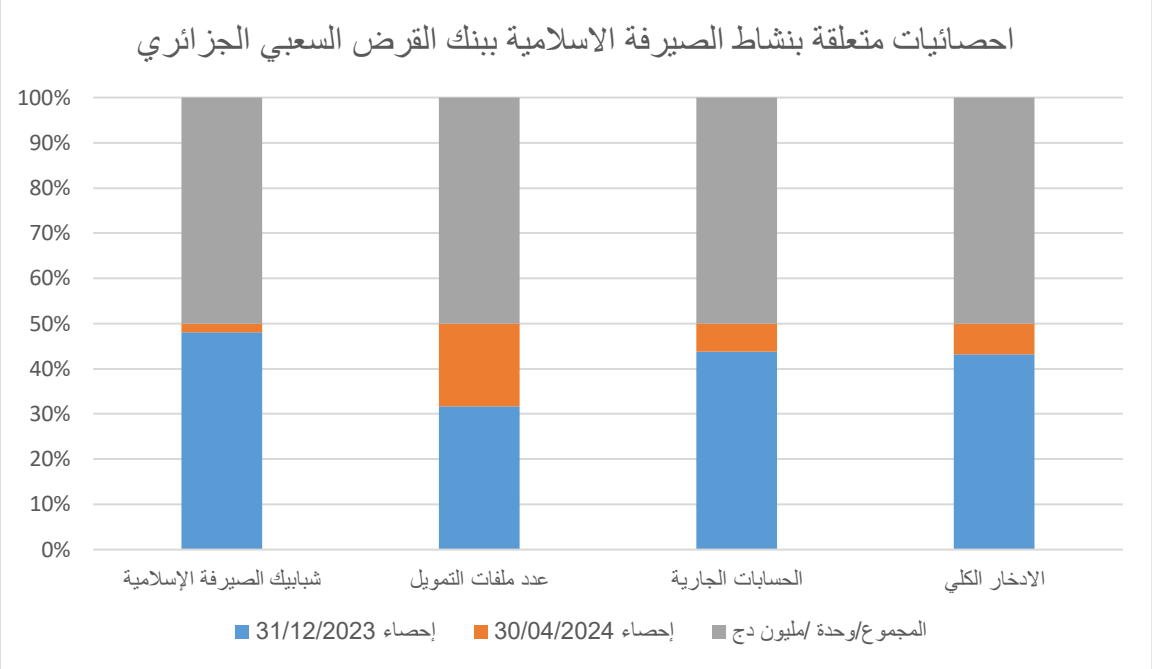

المصدر: من اعداد الطالبة بالتصرف في إحصائيات البنك

توضح الاحصائيات عمل البنك على تنويع نشاطاته واستقطاب مستثمرين جدد، مما يدل على فعالية شباك الصيرفة الإسلامية أيضا في تحقيق مبدا توسيع قاعدة المستثمرين

[1] الصيرفة الإسلامية، في https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9، تاريخ الاطلاع (2024/05/29 على 13س 30د)

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***بنك القرض الشعبي الجزائري***، " 23 EME SALON SITEV A LA SAFEX 30 MAI AU 02 JUIN 2024".

وغرس قيم الحوكمة بدليل شفافية المعلومات وتوفرها، اما من ناحية هندسة المعلومات فشباك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري يتبنى التحول الرقمي في إتمام مهامه.

المطلب الثالث: تحليل توجه بنك القرض الشعبي الجزائري للتحول الرقمي المصرفي

تبنى بنك القرض الشعبي الجزائري استراتيجية التحول الرقمي في انشطته وخدماته الموجهة لعملائه بهدف الميزة التنافسية التي يقصد بها إمكانية تقديم منتوج ذو جودة عالية وبسعر مقبول من الزبون.

طور PORTER ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات العامة للمنافسة، حيث تمنح كل منا منها ميزة معينة وهي كالاتي:

- ✓ **استراتيجية التكلفة الأقل:** وهي تعنى بتقديم الاستخدام الأمثل للموارد بأقل إنفاق وتحقيق اعلى عائد ربحي.
- ✓ **استراتيجية التميز:** مفاد هذه الاستراتيجية هو إدراك متطلبات السوق والعمل على ترقية جودة الخدمات والمنتجات لنيل رضا الزبون.
- ✓ **الاستراتيجية المختلطة:** هي إقامة التوازن بين خفض التكاليف وتحقيق اعلى النسب الربحية وبين مستوى جودة الخدمات والمنتجات الموجهة للسوق. [1]

نتائج الصيرفة الالكترونية من بين مبررات توجه البنوك نحو اعتماد التحول الرقمي في الأنشطة المصرفية وهذا لتحقيقها الموازنة بين معادلة الجودة مقابل التكلفة، ورضا العميل مقابل سهولة التنفيذ، بنك القرض الشعبي الجزائري وكغيره من البنوك ذات التوجه العالمي اقتحم المجال الرقمي بتوفيره للخدمات البنكية المختلفة، في إطار تحليل نشاط بنك القرض الشعبي الجزائري الرقمي عملت الدراسة على مراجعة إحصائياته في الوسائط الاجتماعية كالتالي:

ينشط بنك القرض الشعبي الجزائري على مواقع التواصل الاجتماعي التالية: FACEBOOK / INSTAGRAM/ LINKEDIN وهي من بين اهم الوسائط التي تهتم بها مختلف شرائح المجتمع سواءا على المستوى العالمي او المحلي، حيث بلغ مستخدمي الموقع

[1] الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الإدارة الشرعية لمصرف السلام الجزائر***، "مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي دورة علمية محكمة نصف سنوية تعنى بقضايا الاقتصاد الإسلامي"، العدد الرابع، جوان 2023، ص. 246.

فايسبوك 2.85 مليار مستخدم شهريا، اما انستغرام فتجاوز حاجز 1.3 مليار مستخدم وبرز أيضا كمنصة تسويقية اجتماعية، ووفق بيانات نشرتها منصة STATISTA قد حقق موقع لينكدان 3.8 مليار دولار من عائدات الإعلانات مما يجعله منصة جدا مهمة لمؤسسة تزاول نشاط بنكي، بهدف الترويج لخدماتها ومنتجاتها واستقطاب عملاء اكثر.

احصائيات نشاط بنك القرض الشعبي الجزائري في الوسائط الاجتماعية: [1]

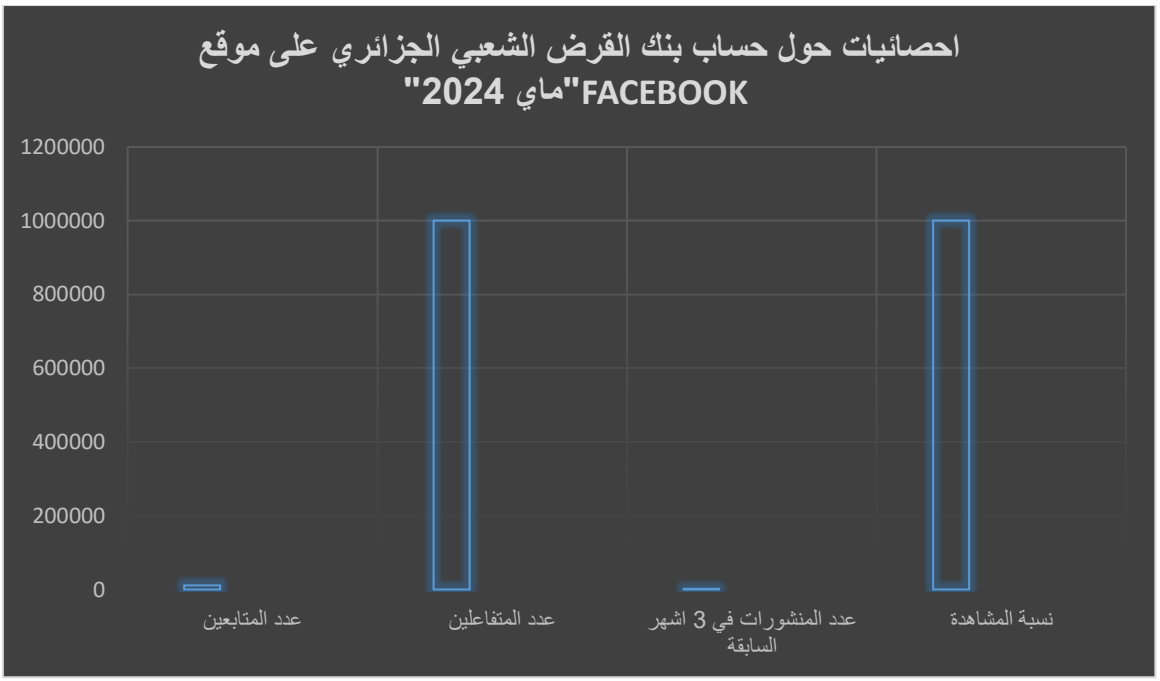

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف في المرجع

[1] وثائق خاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري.

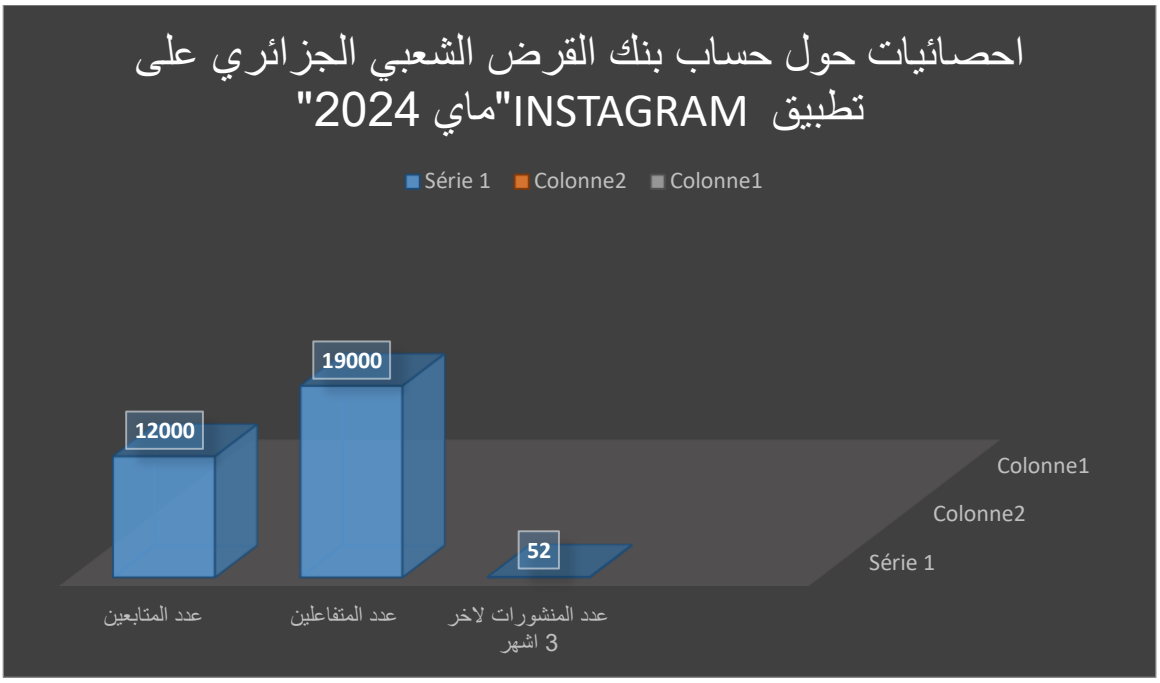

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف في المرجع

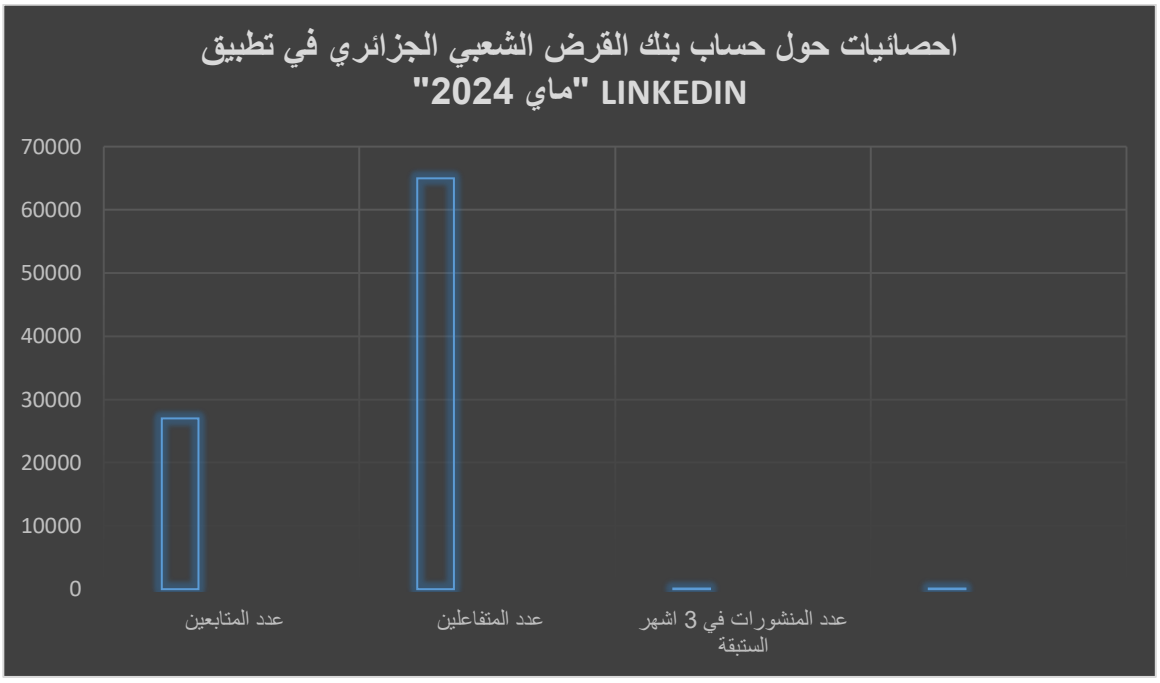

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف في المرجع

توصلت الدراسة بعد تحليل نشاط بنك القرض الشعبي الجزائري في الوسائط الاجتماعية الثلاثة "فايسبوك لينكدان وانستغرام"، انه يعمل وفق استراتيجية معينة تحدد طريقة النشر وحجمه، المنصة الأكثر تفاعلا هي فايسبوك كما تظهره الاحصائيات، أيضا توضح لنا نسبة

التفاعل أهمية تبني الرقمنة كخيار في الأنشطة المصرفية في الوسط النقدي الجزائري نظرا لتغير طبيعة السلوك الاستهلاكي للعميل.

التحليل الاتي يحيل الدراسة الى تقييم النصوص التنظيمية التي اطرت الجانب الرقمي للقطاع البنكي في الجزائر بانها ملائمة لمتطلبات المجتمع الجزائري، وان العميل جاهز لاستقبال مخرجات رقمية جديدة منها ما جاء به القانون النقدي المصرفي 23-09 الدينار الرقمي الجزائري، مما يجعل انفاك الخطر السيبراني امرا مستحيلا على النشاط البنكي وبالتالي يستدعي ضرورة استحداث لجنة ضبط رقمية سيبرانية خاصة بالنشاط البنكي الرقمي في الجزائر.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية بنماذج علمية " CAMELS، ماكنزي، سلسلة القيمة"

تتجسد أهمية الفروض العلمية في مساعدة الباحث على تنظيم دراسته وتقديم النتائج المتوصل اليها بأسلوب علمي ذو معنى، ايضا تساعد الفروض الباحث على اختيار الأساليب والنماذج والطرق المناسبة لتحديد الحلول الممكنة للمشكلة قيد الدراسة.

تعتبر النماذج العلمية تمثيلات للفهم العلمي الذي يساعد على اكتشاف العلاقة بين الأفكار والمتغيرات، كما يطبق وفق الفائدة المتصورة من الاستخدام والبناء حيث تمد البحث بتمثيلات مبسطة عن الواقع في صورة ذهنية بصرية وغالبا ما تستخدم النماذج العلمية لاتخاذ القرارات المهمة

تقدم الدراسة في إطار هذا المبحث اختبارات لفرضيات محاور الدراسة الميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وفق نماذج علمية لإثبات صحتها، حيث طبقت نموذج CAMLES في محور إدارة المخاطر البنكية، نموذج ماكنزي في خدمة بنك عن بعد، نموذج سلسلة القيمة على شبابيك الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: تقييم الأداء المصرفي لبنك القرض الشعبي الجزائري وفق مؤشرات CAMELS

يعتبر نموذج CAMELSأداة رقابية فعالة لتقييم البنوك، حيث تبنته الولايات المتحدة الامريكية سنة 1979 كنظام موحد لعملية تقييم البنوك.[1]

يقوم نموذج CAMELSستة مكونات أساسية موضحة كما يلي:

- ✓ كفاية راس المال C
- ✓ جودة الأصول A
- ✓ القدرة على الإدارة M
- ✓ الربحية E

[1]كرومي اسية، "تقييم أداء البنوك التجارية باستعمال نموذج CAMELS، دراسة تطبيقية على المؤسسة العربية خلال 2010-2019"، ***مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي***، م(8) ع(1)، (افريل 2022)، ص.171.

- ✓ السيولة L
- ✓ الحساسية لمخاطر السوق S

يتم التعبير عن هذه العناصر وفق مؤشرات مالية قائمة على معايير لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

متطلبات معيار CAMELS في تقييم البنوك:[1]

يوضح الجدول الموالي تصنيف البنوك حسب المكونات الستة لنموذج التقييم، كالاتي:

النسبة الاجمالية	درجة التصنيف	موقف البنك	الاجراء الرقابي
1.4-1	قوي	سليم	لا يتخذ أي اجراء
2.4-1.5	مرضي	سليم نسبيا	يعالج النقائص
3.4-2.5	معقول	يبدي عناصر القوة والضعف	مراقبة النشاط وتوجيهه
4.4-3.5	هامشي	خطر احتمالية الفشل	اعداد برنامج اصلاح
5-4.5	غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة واشراف

المصدر: من اعداد الباحثة بالتصرف في المرجع.

تطبيق معيار CAMELSعلى بنك القرض الشعبي الجزائري:

بغية بلوغ هدف الدراسة التقييمية لواقع تطبيق النصوص التنظيمية الخاصة بإدارة المخاطر البنكية في الجزائر ومدى فعاليتها، عملت الدراسة على تجميع الاحصائيات اللازمة لحساب المؤشرات الستة المكونة لنموذج CAMELSباستخدام المنهج الوصفي التحليلي في إطار اجراء دراسة الحالة الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري تحديدا على مستوى القسم الخاص بإدارة المخاطر البنكية، حيث أشرف السيد "**عادل عبد الدايم**" رئيس قسم مركزي على التطبيق الصحيح للنموذج وامداد الدراسة بالمعلومات اللازمة.

[1] عبد القادر زيتوني، ***دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك دراسة تطبيقية***، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،2009) ص.11.

منهجية تطبيق نموذج CAMELS:[1]

1-تقييم مؤشر كفاية راس المال :

- ✓ كفاية راس المال= راس المال الأساسي/مجموع الأصول
- ✓ معيار التقييم: المادة 03 من التعليمة 94-74 المؤرخة في 1994، المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر، والتي تعتبر الحد الأدنى لكفاية راس المال 08%

2- تقييم جودة الأصول:

- ✓ جودة الأصول= مجمل الأصول المحققة للإيرادات /مجمل الأصول
- ✓ المعيار: نسبة التصنيف المرجح في الجدول السابق

3-تقييم مؤشر إدارة الربحية:

- ✓ نسبة العائد على حقوق الملكية= الربح الصاقي/حقوق الملكية
- ✓ نسبة العائد على الأصول= الربح الصافي / اجمالي الأصول

4-تقييم مؤشر إدارة السيولة:

- ✓ نسبة القروض الى الودائع= مجموع القروض/ مجموع الودائع
- ✓ نسبة القروض الى اجمالي الأصول= مجموع القروض/ اجمالي الأصول

5-تقييم مؤشر جودة الإدارة:

- ✓ الحوكمة
- ✓ الموارد البشرية
- ✓ عملية المراقبة والتدقيق
- ✓ نظام المعلومات
- ✓ التخطيط الاستراتيجي

6-تقييم مؤشر حساسية البنك:

- ✓ مخاطر سعر الفائدة
- ✓ مخاطر تقلبات سعر الصرف والتسعير

[1] زينوني عبد القادر، ***مرجع سابق الذكر***، ص11-21.

نموذج CAMELSبناءا على بيانات بنك القرض الشعبي الجزائري 2020-2022:[1]

السنة / المؤشر بالمليون دج / النسبة المئوية	2020	2021	2022	نسبة الإنجاز 100%
نسبة الملاءة	%15.21	18.34%	%18.27	%115
نسبة السيولة	%0.51	%1.59	%1.64	%298
نسبة راس المال	%48.41	%64.97	59.76%	%102
صافي الدخل المصرفي	83648 دج	81542 دج	70149 دج	%76
صافي الربح	20603دج	30441دج	37500دج	%90
العائد على حقوق الملكية	%8.15	%11.73	%13.46	%92
العائد على الاصول	%0.77	%0.98	%1.11	%74
العائد الوظيفي	%6.44	%5.90	%6.02	%101
تكلفة المخاطر	%1.57	%3.21	%0.96	%108

المصدر: من اعداد الباحثة بتأطير من السيد "**عادل عبد الدايم**" رئيس قسم مركزي ببنك القرض الشعبي الجزائري

توصلت الدراسة الى نتائج مفادها فعالية الأنشطة البنكية التي يزاولها بنك القرض الشعبي الجزائري تأهله للتصنيف الأول (نشاط سليم)، مما يرجح كفاءة النصوص التنظيمية الخاصة بالمخاطر البنكية في الجزائر والتي الغاية منها حماية أموال المودعين وتشجيع الاستثمار في السوق النقدي الجزائري للقضاء على ظاهرة الاكتناز والركود الاقتصادي.

[1] ***ورقة عمل ميدانية لتطبيق نموذج CAMELSفي بنك القرض الشعبي الجزائري***، تحت اشراف السيد ***"عادل عبد الدايم"***، (30ماي2024)، تابع للملاحق.

المطلب الثاني: تقييم خدمة بنك عن بعد ببنك القرض الشعبي الجزائري حسب نموذج ماكنزي 7s.

يعتبر نموذج ماكنزي 7s إطار عمل تحليلي لفعالية نشاط المؤسسات وفق سبعة أبعاد كالتالي:

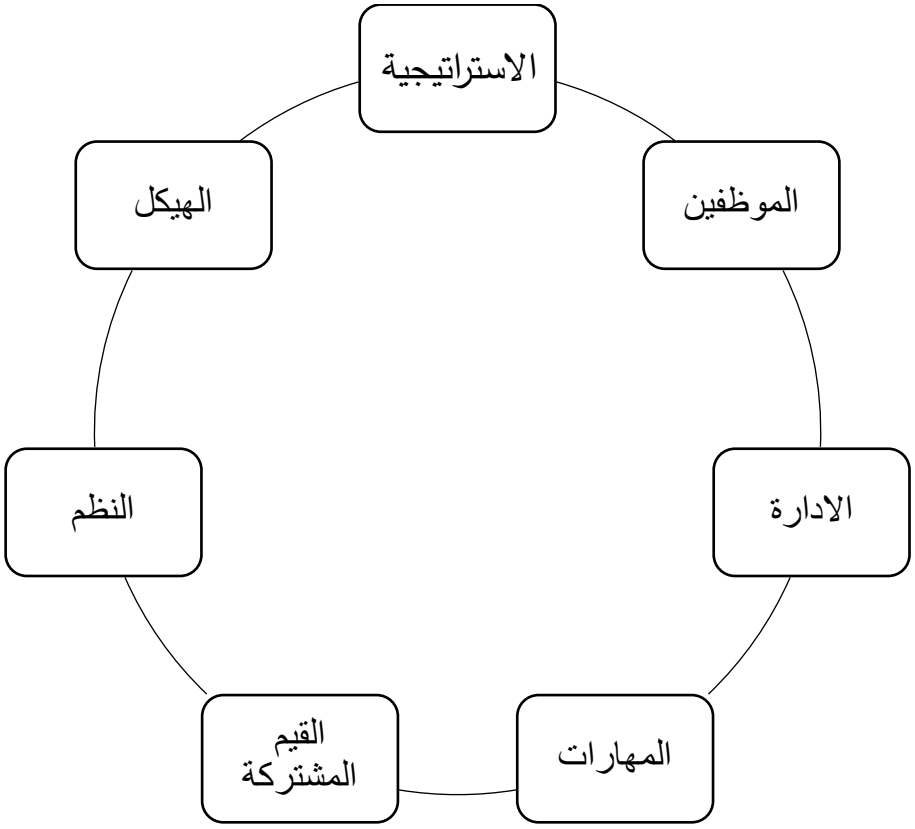

ا لمصدر: من اعداد الطالبة بالتصرف في المرجع

من جهة أخرى يعرف نموذج ماكنزي 7s على انه نموذج تحليل استراتيجي لتقييم البنية الداخلية، بهدف تمكين المؤسسة من تحقيق التميز والتنافسية المستدامة في أدائها.[1]

[1] محمود سعيد محمد العشماوي، محمد علي حسن الشعوري، "رؤية مقترحة لتطوير الأداء المؤسسي بجامعة الازهر وفق نموذج ماكنزي7s "، ***مجلة كلية التربية***، الجزء الثاني، (أكتوبر 2022)، ص.744.

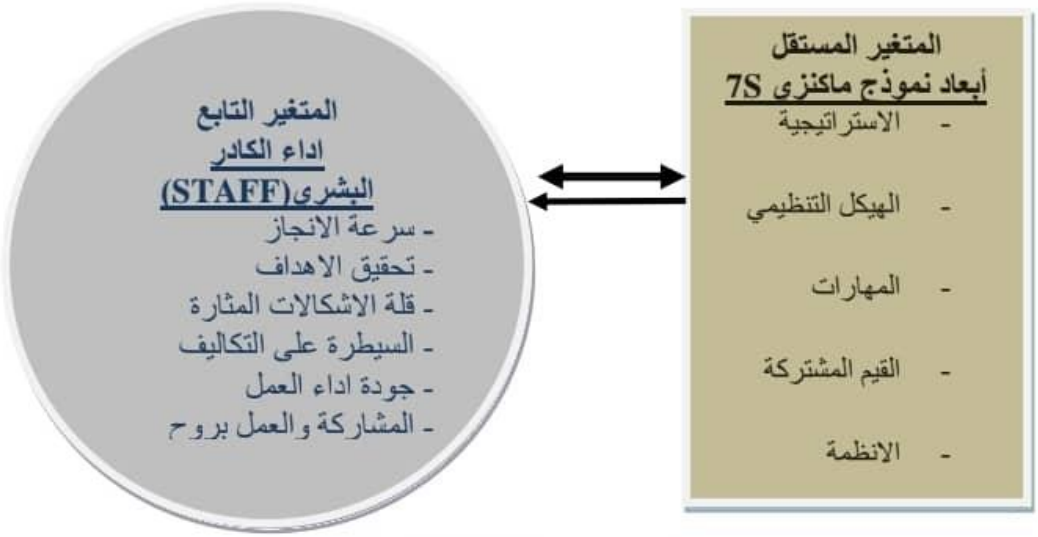

يمثل الشكل الموالي متغيرات النموذج الخاصة بماكينزي 7s:[1]

المصدر: المرجع المعتمد

تطبيق نموذج ماكينزي 7s على خدمة "بنك عن بعد" بنك القرض الشعبي الجزائري:

استخدمت الدراسة نموذج ماكينزي 7s كوحدة تحليل لمعطيات خدمة بنك عن بعد في بنك القرض الشعبي الجزائري، وهذا تحت تأطير السيدة **"دومر مولودة بليح نصيرة"** ملحقة بالمديرية العامة للمؤسسة قيد الدراسة، تتميز خدمة بنك عن بعد بتطبيق النصوص التنظيمية الخاصة بالتحول الرقمي في الوسط البنكي اذ تتلخص هذه الخدمة في الصيرفة الالكترونية، تطبيق mobile cpa، تبادل المعطيات المعلوماتية عن بعد والدفع الالكتروني.

قدمت الدراسة في إطار مقابلة مقننة مجموعة من الأسئلة المستمدة من نموذج ماكينزي 7s كالاتي:[2]

1- تحليل القيم المشتركة للقائمين على خدمات بنك عن بعد ببنك القرض الشعبي الجزائري:

تتلخص القيم الأساسية لخدمة بنك عن بعد في المعالجة السريعة للبيانات، توفير تجربة

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، "استخدام إطار تحليل ماكينزي 7s لمعالجة إشكالية تنفيذ الاستراتيجية المرتبطة بالموارد البشرية بحث تطبيقي في مديرية مجاري محافظة البصرة، في https://www.iasj.net/iasj/download/a1841aae46b70c4d تاريخ الاطلاع (25 ماي 2024 على 13س 30د)

[2] ***ورقة عمل ميدانية لتطبيق نموذج ماكينزي 7s في بنك القرض الشعبي الجزائري***، تحت اشراف السيدة ***"دومر مولودة بليح نصيرة"***، (27ماي2024)، تابع للملاحق.

متطورة للعميل، اختصار الجهد والوقت، الحرص على جودة الخدمة المقدمة، مواكبة تطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

2- تدقيق وصف خدمة بنك عن بعد: كفاءة المورد البشري القائم على تسييرها، فعالية أنشطتها، جودة مخرجاتها الموجهة للعميل.

3- نوع التسلسل الهرمي للجهة المسؤولة عن خدمة بنك عن بعد ينقسم الى قسمين في الحالات العادية يكون تابع للهيئة المنوط لها تسيير خدمة بنك عن بعد، وفي الحالات الاستثنائية التي تستدعي تدخل المسؤولين تسند سلطة القرار الى راس الهرم.

4- تتميز نوعية القرارات الخاصة بخدمة بنك عن بعد بكونها قرارات تشاورية، استراتيجية، تقيمية واستشرافية.

5- المنطلق العام لاستراتيجية خدمة بنك عن بعد تقوم على اعداد مخطط رقمي محكم، حيث يسعى دائما لتطويلا خدماته وفق تطلعات الزبائن واحتياجاتهم عن طريق ما يتم التعبير عنه في الوسائط الاجتماعية.

6- يتميز الموظفين القائمين على خدمة بنك عن بعد بمهارات متعددة منها ما يلي: التواصل، التحليل، الإرادة، التفاعل، الامتثال.

7- من بين نقاط القوة التي تميز خدمة بنك عن بعد ترقية تجربة العميل رقميا، تسهيل الإجراءات، تقليل التكاليف وزيادة الأرباح.

توصلت الدراسة بعد تطبيق نموذج ماكينزي 7s على خدمة بنك عن بعد الى مجموعة من النتائج أهمها مساهمة هذه الخدمة في تطبيق التوجه الرقمي العام للجزائر والاستراتيجية الوطنية التي جاء بها مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية التي تدعي الى رقمنة القطاع المالي، كما عمل بنك القرض الشعبي الجزائري على كسر مقاومة التغيير من طرف العميل البنكي الجزائري نظرا للتجارب السابقة التي افدت الى ازمة ثقة بين البنوك والمتعاملين الاقتصاديين في الجزائر وهذا عن طريق توفير تجربة رقمية جيدة ومعادلة للجودة مقابل التكلفة.

جانب اخر من تطبيق هذه الخدمة هو الانفتاح على الأسواق العالمية بما يتوافق مع معطيات الساحة الدولية المالية المتجهة صوب التحول الرقمي والشمول المالي، حيث يعكس نشاط بنك القرض الشعبي الجزائري روح المنافسة على المستوى الدولي.

المطلب الثالث: تطبيق نموذج سلسلة القيمة على شباك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري.

يهدف نموذج سلسلة القيمة الى تحليل البنية الداخلية للمؤسسة ومعرفة الأنشطة التي تخلق القيمة على مستواها، مفهوم خلق القيمة معقد البنية النظرية وهذا نظرا لتشعب العلاقة بين مختلف الأطراف القائمين على تحقيقها.

يتلخص نموذج سلسلة القيمة في طبيعة الوظائف المتتالية التي تضيف القيمة الى المنتجات والخدمات، ويكون هذا التحليل وفق مراحل تطور الأفكار الى نماذج تصميمية ثم الى منتجات، بعدها ينتقل التحليل الى المستوى الثاني وهو دراسة التسويق والترويج للمنج او الخدمة.[1]

يمثل الشكل الموالي سلسلة القيمة لمايكل بورتر التي اعتمدتها الدراسة كوحدة تحليل للإضافة التي تقدمها منتجات الصيرفة الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري:[2]

[1] احمد حسين علي حسين، ***المحاسبة الإدارية المتقدمة***، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص.21.

[2] حسام أحمد محمد البياتي "أثر التكامل بين تحليل القيمة وسلسلة القيمة في تخفيض التكاليف"، ***مجلة كلية الرفدين***، ع(03)، (سبتمبر2016)، ص.281.

خطوات نموذج سلسلة القيمة في التحليل:[1]

- ✓ تجميع المعلومات ترتيبها وتصنيفها: عنن طريق فهم المنتج قيد الدراسة، وتحديد مواطن تكلفة دورة حياة المنتج على مدى العمر الافتراضي له.
- ✓ التحليل الوظيفي: هنا يتم ادراج وظائف كل عنصر من عناصر المنتج ووصفها وفق نمط تسلسل منطقي.
- ✓ طرح الأفكار: تتمثل مراحل هذه الخطوة في إطلاق المواهب، تحفيز الابداع للإجابة عن ماهية البدائل التي يمكن ان تؤدي الى تحقيق نفس الربح.
- ✓ تقويم الأفكار: يتم في هذه المرحلة نقد الأفكار وتقويمها وفق الأفكار الأكثر حداثة، التكلفة، إمكانية التطبيق، مقدار المنفعة.
- ✓ تطوير الافكار: أي تحويلها الى خطط اعمال محددة من قبل متخصصين في المجال وحسب الأصول الهندسية لها.
- ✓ العرض والتطبيق: نقل عروض العمل لأصحاب القرار لدراسة النتائج وتحديد تقارير التي تعتبر بمثابة خطة عمل لفريق تحليل القيمة في المؤسسة.

استخدمت الدراسة نموذج سلسلة القيمة على منتجات شباك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري وفق المعلومات التي تم استنباطها في إطار المقابلة مع السيدة "**جنان حسيبة**" موظفة في شباك الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك يوم 28 ماي 2024، حيث استخلاص ما يلي:

1-**تحليل التسويق في شباك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري:** منتجات وخدمات شباك الصيرفة الإسلامية موجهة للشركات، الخواص، المهنيون.

تتمثل خدمات شباك الصيرفة الإسلامية في ما يلي:

- ✓ **حساب الاستثمار الإسلامي:**

[1] حسام احمد البياتي، ***مرجع سابق الذكر***، ص. 248.

حساب الاستثمار الإسلامي الغير مقيد: هو وديعة لأجل مخصص للأفراد والمهنيين والمؤسسات، يقوم من خلاله الزبون باستثمار أمواله في وعاء المضاربة ويتحصل صاحب الحساب على أرباح (باختلاف المبلغ والمدة) حسب عوائد الوعاء ومساهمة الزبون في الوعاء.

✓ **الحساب الجاري الإسلامي:**

هو وديعة تحت الطلب بدون عوائد موجه للتجار والمهنيين والمؤسسات الخاصة والعمومية والجمعيات للاستعمال المهني، حيث يقوم الزبون بإقراض أمواله المودعة للبنك على أساس مبدأ القرض الحسن، ويقوم البنك باستعمال هذه الأموال في التمويلات الممنوحة للزبائن .

✓ **حساب الصك الإسلامي:**

هو حساب تحت الطلب بدون عوائد مرفوق بدفتر الشيكات، مخصص للأفراد للاستعمال الشخصي، حيث يقوم صاحب الحساب بإقراض أمواله المودعة للبنك على أساس مبدأ القرض الحسن، ويقوم البنك باستعمال هذه الأموال في التمويلات الممنوحة للزبائن.

✓ **حساب التوفير الإسلامي:**

هو حساب تحت الطلب مخصص للأفراد مرفوق بدفتر التوفير الإسلامي، لاستثمار أموالهم الخاصة في البنك على أساس مبدأ المضاربة، ويتحصل صاحب الحساب على أرباح (باختلاف المبلغ والمدة) حسب عوائد وعاء المضاربة ومساهمة الزبون في الوعاء.

✓ **الاجارة :**

هي عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر (البنك) أن يمكن المستأجر (الزبون: أفراد أو مهنيين أو مؤسسات) من الانتفاع بشيء معين (عقار، تجهيزات، مركبات) لمدة معينة لقاء أجر معلوم؛ والاجارة نوعان: اجارة تشغيلية، واجارة منتهية بالتمليك التي يتعامل بها أغلبية البنوك.

✓ **المرابحة:**

هي بيع بضاعة (عقار، تجهيزات، مركبات) بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع (البنك) مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع سواء وقعت من دون وعد سابق وهي المرابحة العادية، أو وقعت بناء على وعد من الامر بالشراء (الزبون) الراغب في الحصول على

السلعة عن طريق البنك وهي المرابحة المصرفية. وهو أحد بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة (بإضافة المصاريف الحقيقية للبنك).

2-دورة حياة خدمات الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري:

تتميز منتجات وخدمات بنك القرض الشعبي الجزائري بدورة حياة افتراضية وتطبيقية كالتالي:

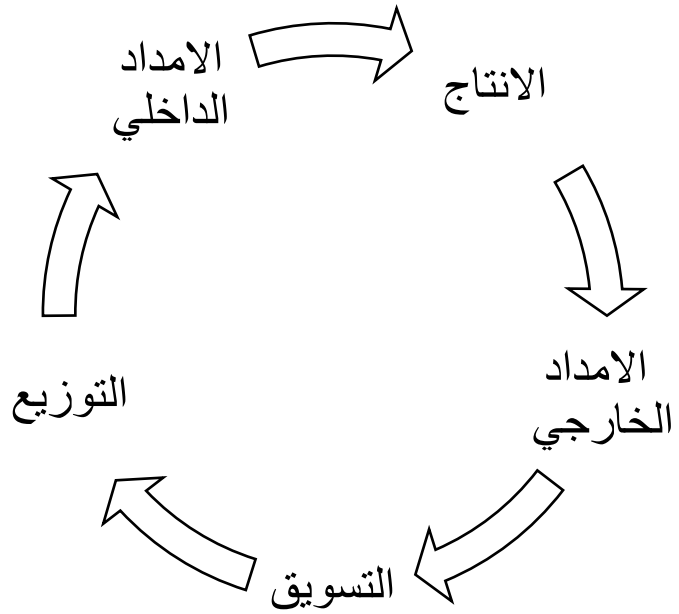

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المقابلة مع السيدة "**جنان حسيبة**"

3-تحليل الترويج لخدمات الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري:

✓ **المهارات الشخصية للمكلف بالترويج لمنتوجات الصيرفة الاسلامية:**

على المكلف بالترويج لمنتوجات الصيرفة الإسلامية على مستوى الوكالات أن يكون انتقع من دورة تدريبية في الصيرفة الإسلامية وفي نظام التشغيل الالي المعمول به في البنك، وعلى علم بالمنتوجات المسوقة من طرف البنك (ابتداء من فتح الحسابات الى منح التمويلات).

✓ **استراتيجية العمل في شباك الصيرفة الإسلامية داخل بنك القرض الشعبي الجزائري:**

اعتمد البنك في استراتيجيته على فصل النشاط الإسلامي عن النشاط الكلاسيكي داخل الوكالات، حيث يوجد تقريبا على مستوى كل وكالة شباك خاص بالصيرفة الإسلامية على راسه مكلف بمنتوجات الصيرفة الإسلامية للقيام على الزبائن بفتح الحسابات ودراسة الملفات .

- ✓ **تنشيط الخدمات:** يكون عن طريق تقديم باقات متنوعة من المنتجات والخدمات البنكية لمختلف فئات الزبائن والترويج لها عن طريق الوصول الى الزبائن أينما وجدوا عبر هاتفهم المحمول من خلال صفحات البنك المتواجدة على منصات التواصل الاجتماعي بالإضافة للموقع الرسمي للبنك.
- ✓ **المشاركة في المعارض التجارية:**

يحرص البنك على التواجد في مختلف المعارض والصالونات المنظمة عبر شتى الولايات وذلك للاقتراب من الزبائن وجلب المستثمرين والباحثين عن فرص التعاقد والمشاركة مع البنك والتسويق لمختلف منتجاته وخدماته المصرفية.

افرزت نتائج تطبيق نموذج سلسلة القيمة على منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري عن فعالية ونجاعة النصوص التنظيمية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والتي تمتثل لثقافة المستثمرين والمتعاملين في السوق النقدي الجزائري بمبدأ تجنب العروض الربوية، تحيل هذه النتائج الدراسة لاقتراح تشريعات تدعم اتجاه البنوك الجزائرية نحو تقديم خدمات مماثلة لتنشيط القطاع المصرفي في الجزائر.

استنتاجات الفصل:

خلصت الدراسة بعد تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري والهياكل المسؤولة على تسييره كعينة من البنوك الجزائرية الى تصنيفه كبنك عمومي تجاري ينشط على المستوى المحلي والدولي، وان له توجه عالمي اذ يعمل على ترقية خدماته ومنتجاته وفق متطلبات العصر والمجتمع، حيث توصلت المناقشة الى فعالية القوانين في تسيير المخاطر المتعلقة بالسوق، السيولة، المخاطر التشغيلية، المخاطر التنظيمية، اما فيما يخص مخاطر السمعة ومخاطر الامن السيبراني فلا وجود لمواد قانونية محددة تنظمها.

من بين النتائج المتوصل اليها في هذا الجزء من الدراسة أيضا اثبات نموذج camels قوة اليات حماية المستثمرين في السوق النقدي الجزائري من طرف المشرع الجزائري، في حين اثبت نموذج سلسلة القيمة استجابة القانون النقدي المصرفي لتطلعات المجتمع الجزائري وتوجهات ثقافته المالية الاستثمارية باحترام خصوصية تماثلاته الاجتماعية في اطلاقه لمنتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية، قدم نموذج ماكنزي s7 تحليل لخدمة بنك عن بعد التي تعبر عن التوجه العالمي نحو تبني التحول الرقمي في القطاع النقدي الجزائري.

استنتاجات الدراسة

استنتاجات الدراسة:

تشهد الصناعة المالية والمصرفية في عصر اليوم المتعدد السبل والوسائل تطورا وعدة تحديات في ان واحد مما يفرض عليها ابتكار منتجات وأدوات مالية تجسد خصوصية المجتمعات النشطة فيها وأيضا لمواكبة مستجدات الساحة الدولية، تتجسد أهمية دراسة المنظومة البنكية في تقديم دراسة تحليلية لتطورات نشاط البنوك في الجزائر وتحليل اثارها التنظيمية، وحوكمة ممارساتها التطبيقية وهذا نظرا للحاجة الى ترقيتها بهدف تفعيل دورها في احداث التنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو، من خلال الدراسة يتضح مليا ان الجزائر تسعى جاهدة لترقية قطاعها المصرفي ولمجابهة المعاملات النقدية خارج الأطر النظامية، حيث ترتكز عملية انعاش وتطوير السوق النقدي على ثلاث ركائز أساسية متكاملة تشمل المنظومة القانونية، الجانب المؤسساتي، ومنظمة السياسات والإجراءات التي تعكس الإرادة السياسية.

توصلت الدراسة لنتائج **علمية** بعد تحليل نشاط القطاع البنكي في الجزائر مفادها ان المنظومة القانونية المسند لها تنظيم السوق النقدي في مجمل تشريعاتها ضامنة لمبدأ العدالة وتكافئ الفرص امام مختلف الفواعل الاقتصادية ومتكاملة مع قوانين القطاعات الأخرى مثل القطاع التجاري والضرائب، من ناحية أخرى توجد بعض الجوانب ذات تشريع عام يفرض عليها التكيف الاضطراري الذي يؤدي الى تحجيم الأدوار التطبيقية للمقاصد الحقيقية وهو ما عليه الامر فيما يخص إدارة مخاطر السمعة والامن السيبراني في البنوك الجزائرية، على مستوى المنظومة السياسية الجزائرية المشرفة على القطاع المصرفي فهي تتميز بكونها متكاملة الإجراءات والتوجيهات لعمليات التحول النظامي مع احترام مبدا الفصل بين السلطات وانها تشرف على توفير الاتاحة التمويلية وتحريك الاستثمار بالتركيز على أساليب معينة تخدم تطلعات الفئات المستهدفة كالصيرفة الإسلامية في اطار توفير ساحة استثمار متكافئة، من الجانب المؤسساتي قدمت الدراسة تحليلا لنشاط بنك القرض الشعبي الجزائري ممثلا على باقي البنوك الجزائرية حيث توصلت الى ان البنوك الجزائرية تراعي التكامل في تقديم وتنويع خدماتها وانها تقوم على أسس تنظيمية جديدة لتحقيق مقاصدها وهو ما يتجسد في تقديمها لخدمات

مصرفية مرقمنة من اجل تخفيض التكاليف والإجراءات البيروقراطية والعمل على تدعيم الوعي المصرفي في الوسط الجزائري، أيضا من بين الأمور التي تسعى اليها البنوك الجزائرية هي زيادة مستوى الشمول المالي الذي يعكسه مستوى انتشار الوكالات البنكية عبر ربوع الوطن.

خلصت الدراسة الى نتائج **عملية** متعلقة بموضوع المناقشة، اذ قسمت مراحل تطور المنظومة المصرفية الجزائرية الى أربع مراحل: مرحلة التأسيس، الفلسفة الجديدة، مرحلة التعديلات، ومرحلة الإنعاش، اما فيما يخص استراتيجيات تطوير الأداء المصرفي الجزائري، فالجزائر تتجه نحو تبني تقنيات التحول الرقمي وأسس الحكم الراشد في تطوير سوقها النقدي، حيث الإصلاح النقدي المصرفي في ترقية أداء البنوك بتداركه لبعض الثغرات منها اسناد الدينار الرقمي الجزائري ليحل محل العملات الالكترونية غير المعترف بها، من ناحية الفرضيات اثبتت الدراسة صحة الفرضية الاولى "**كلما كانت المنظومة المصرفية الجزائرية مواكبة للتطور الخارجي والمتطلبات الداخلية كلما زاد مستوى الأداء والفعالية**" وهو الامر الذي عبر عنه تفاعل المستثمر الجزائري والمستهلك مع منتجات الصيرفة الإسلامية وتطبيقات البنوك وصفحاتها الالكترونية، اما فيما يخص الفرضية الثانية "**كلما تنوعت استراتيجيات القطاع المصرفي الجزائري كلما ساهمت في تدارك فجوات الأداء البنكي**" فهي صحيحة اذ يؤدي تنوع الاستراتيجيات لعدم مركزية المخاطر وتنوع مصادر التمويل وبالتالي ديمومة الحركة النقدية، اكدت الدراسة الفرضية الثالثة "**تطبيق الإصلاحات النقدية المصرفية من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري يقلل من مخاطر الإفلاس ويزيد من جودة التعاملات المصرفية للبنك ويساهم في الاقتصاد الوطني**" وهذا في اطار تحليل انشطته التي اكدت التزامه بالنصوص التنظيمية وعدم تعرضه لأي مخاطر محتملة، وأيضا مساهمته في تمويل الأنشطة المتنوعة sponsoring، وتنوع استثماراته وعروضه التمويلية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أ) -القوانين:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 86-12 المتعلق بنظام القروض والبنوك، المؤرخ في 19 اوت 1986.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 88-06 المتعلق بنظام البنوك والقرض المتم للقانون رقم 86-12، المؤرخ في 12 جانفي 1988.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر الرئاسي 01/01 المتضمن تعديل القانون 90/10 فيما يتعلق بالجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر، المؤرخ في 26 فيفري 2001.

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر الرئاسي 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 27 اوت 2003.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي المصرفي، المؤرخ في 9 سبتمبر 2023.

التقارير:

1-أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، الأسواق المالية،2021.

2-ابوظبي الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ورقة محددة تتعلق بمبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية، 2017، ص، ص. 68،69.

3-احمد عبد الهادي فتاكة، مقابلة مقننة مع رئيس قسم إدارة المخاطر البنكية ببنك القرض الشعبي الجزائري "الملحق الأول"، الجزائر: 30 ماي 2024.

4-الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، 2020.

5- الامارات العربية المتحدة، مصرف الامارات العربية المتحدة، سياسة الإفصاح عن نقاط الضعف.

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بنك الجزائر، تقرير بنك الجزائر سنة2022.

7-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بنك الجزائر، تقرير بنك الجزائر سنة 2018.

8-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بنك القرض الشعبي الجزائري، "EME 23 SALON SITEV A LA SAFEX 30 MAI AU 02 JUIN 2024".

9-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021.

10- الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإدارة الشرعية لمصرف السلام الجزائر، "مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي دورة علمية محكمة نصف سنوية تعنى بقضايا الاقتصاد الإسلامي"، العدد الأول، ديسمبر 2020.

11- الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإدارة الشرعية لمصرف السلام الجزائر، "مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي دورة علمية محكمة نصف سنوية تعنى بقضايا الاقتصاد الإسلامي"، العدد الرابع، جوان 2023.

12- وثائق خاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري.

13- ورقة عمل ميدانية لتطبيق نموذج CAMELS في بنك القرض الشعبي الجزائري، تحت اشراف السيد "عادل عبد الدايم"، 30ماي2024.

14- ورقة عمل ميدانية لتطبيق نموذج ماكينزي 7 sفي بنك القرض الشعبي الجزائري، تحت اشراف السيدة "دومر مولودة بليح نصيرة"، 27ماي2024.

الكتب:

1-إسماعيل السيدة عبد الفتاح، عبد الغفار علي حنفي، الأسواق المالية: أسواق راس المال البورصات البنوك صناديق الاستثمار، الاسكندرية: الدار الجامعية الابراهيمية 2009.

2-بحيح عبد القادر واخرون، الصيرفة الإسلامية بين النظري والتطبيق تجربة الجزائر تحديات وافاق، الجزائر: دار ومضة،2021.

3-بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط04، 2008.

4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط . 02، 2006.

5-بلقاسم اديب، النقود والمصارف، الكويت: دار الضياء للطباعة، 2010.

6-بن عيشي بشير، يزيد تقرارت، حوكمة الشركات من منظور محاسبي، الجزائر: المكتب الجامعي الحديث،2018.

7- حسين احمد علي حسين، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

8-حسين طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2007.

9-حفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.03، 2008.

10- حنفي عبد الغفار، قرياقص سمية، الأسواق المالية والمؤسسات المالية، مصر: الدار الجامعية للطباعة، 2001.

11- داود سعد الله، الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، الجزائر: دار هومه، 2013.

12- سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط01، 2003.

13- سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.

14- سمير مهدي، إدارة المخاطر في البنوك، مصر: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2018.

15- سيد محمد جاد الرب، الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والأزمات التنظيمية، مصر: الدار الهندسية، 2011.

16- شقري واخرون، المؤسسات المالية المحلية والدوليةFINANCIAL INSTITUTION ، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

17- شقيري نوري موسى واخرون، إدارة المخاطرRISK MANGMENT ، الأردن: دار المسيرة، ط. 2، 2016.

18- شوقي احمد دنيا، النقود والتضخم، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2017.

19- الصيرفي محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006.

20- عبد العزيز لطفي جاد الله، النظام المحاسبي البنكي بين المخاطر والصعوبات في إجراءات مراجعة العمليات البنكية ونظام الرقابة الداخلية، الجزائر: مكتبة الوفاء القانونية،2017.

21- عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، الإسكندرية مصر: الدار الجامعية ،2001.

22- غازي حسين عناية، التضخم المالي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2006.

23- القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية تيزي وزو، 2011.

24- لحلو مصطفى البخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، لبنان: دار النشر المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2010.

25- محمود خالد احمد علي، الاقتصاد الرقمي الحديث وإدارة الموارد البشرية والإنتاج السلعي، مصر: دار الفكر الجامعية، 2019.

26- معلا ناجي، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، عمان: المؤسسة العالمية للتجليد، ط 3، 2007.

27- مكي مصطفى، البحث العلمي آدابه وقواعده ومناهجه، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

28- منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، لإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ط .03، 2000.

29- ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، الجزائر: مكتبة الزيام، 2006.

30- يونسي صبرينة، النفط واشكالية التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016.

القواميس والمعاجم:

1-المعجم الاقتصادي، عبد الناصر جمال، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006.

2-معجم اللغة العربية المعاصر، عمر احمد مختار، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2008.

3-معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، غي هرميه واخرون، بيروت Armand : Colin، ط 03، 2005.

المجلات العلمية:

1- احمد ميلي سمية، "انعكاسات اتفاقية بازل 2و3 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة الى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، م (4) ع (2)، 2020.

2- بركات كريمة، "الصيرفة الالكترونية في الجزائر: المفهوم الواقع والمتطلبات "، مجلة المعار جامعة البويرة، م (16) ع (2)، بدون تاريخ نشر.

3-بلقاسمي سليم، "عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية جامعة الجزائر 01، جوان2020.

4- بن بوزيد سليمان، "الوعي المصرفي لدى الفرد الجزائري دراسة استقصائية في أسباب عدم التبني وسبل التفعيل"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، م (06) ع (02)، 2022/06/30.

5- بوذراع احمد، "منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية والإنسانية"، مجلة الاحياء، ع (4)، 2001.

6-بوعموشة نعيم، "تقنية تحميل المضمون في العلوم الاجتماعية"، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، م (10) ع (1)، 2022.

7- البياتي حسام أحمد محمد، "أثر التكامل بين تحليل القيمة وسلسلة القيمة في تخفيض التكاليف"، مجلة كلية الرفدين، ع(03)، سبتمبر 2016.

8-ثابت حسان ثابت، سيد احمد حاج عيسى، "دور الحكومة في تعزيز أداء المؤسسات المالية"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، ع (6)، بدون تاريخ نشر.

9- حسين العلفي نادية،" تقييم تطبيق الحوكمة في البنوك اليمنية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، م (1) ع (1)، 2011.

10- حمبلي زهير، "دور أسعار الخصم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسة النقدية في ظل ازمة مجموعة الأورو الدور الفعال للبنك المركزي الأوروبي"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، م (8) ع (1)، مارس 2021.

11- خلويدات صالح، لهواري نور الدين، "تطور أنظمة الدفع الالكتروني في عصر الاقتصاد الرقمي حالة نظام الدفع الالكتروني الياباني"، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، م (2) ع (1)، 2022.

12- زواوي فضيلة واخرون، "أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، م (05) ع (01)، 30مارس 2021.

13- سالك نبيلة، "خصوصية الهندسة المؤسساتية في دساتير الأنظمة السياسية"، المجلة الجزائرية العربية للأمن والتنمية، ع(13)، 2018.

14- سعيدي خديجة، "الحوكمة في البنوك وفق لجنة بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر"، مجلة المدبر جامعة تلمسان، م (2) ع (2)، 2015.

15- شاوشي خيرة ، زهرة خلوف، "التحول الرقمي في الجزائر"، مجلة المحاسبة والتدقيق المالي، م(5) ع (1)، بدون تاريخ نشر.

16- العباس بهناس، بن احمد لخضر، "النظام المصرفي الجزائري في ظل الامر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له"، مجلة دفاتر اقتصادية جامعة زيان عاشور، م (4) ع (2)، 2013/09/01.

17- عبدلي هالة، "الصيرفة الالكترونية الية لضمان جودة الخدمات المصرفية"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 2022.

18- العشماوي محمود سعيد محمد، محمد علي حسن الشعوري، "رؤية مقترحة لتطوير الأداء المؤسسي بجامعة الازهر وفق نموذج ماكنزي7" s، مجلة كلية التربية، الجزء الثاني، أكتوبر 2022.

19- عمر علي عبد الصمد، برقي حسين، "مدى توفر مؤشرات الحوكمة في مجموعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، Reformes، Economiques et Intégration en économie mondial، م (7) ع (13)، 2012.

20- فيوليت صبحي رزق، "الحوكمة في الجهاز المصرفي"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، م (31) ع (1)، بدون تاريخ نشر.

21- قاقبلي هبة، "تكنولوجيا الهاتف المحمول في العمل المصرفي"، دراسة وابحاث الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، ع (13)، 2020.

22- قرومي حميد، ضحاك نجية، "واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر"، دراسات اقتصادية، ع (3)، 2021.

23- كردي نبيلة، "الشيك الالكتروني"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع (13)، 2022.

24- كردي نبيلة، "المقاصة الالكترونية للشيكات"، مجلة النبارس للدراسات القانونية، م (6)، 2021.

25- كرومي اسية، "تقييم أداء البنوك التجارية باستعمال نموذجCAMELS ، دراسة تطبيقية على المؤسسة العربية خلال 2010-2019"، مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي، م(8) ع(1)، افريل 2022.

26- محبوب علي، يونسي علي، "واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام نموذجا"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، م (2) ع(4)، 2021.

27- مسعودي زكرياء، الزهرة جقريف، "ماهية النقود الالكترونية "، المجلة الدولية للبحوث القانونية السياسية، م (2) ع (3)، 2018.

28- مسعودي يوسف،" وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية"، المجلة الافريقية للعلوم القانونية والسياسية، 2019.

29- موساوي سعاد، تقرورت محمد، "قراءة في مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الصين"، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، م (6) ع (1)، 2023.

30- هالي منال، "اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية "، مجلة الاقتصاد الجديد، م (1) ع (16)، 2017.

31- يحياوي الهام، قرابحي سارة، "التسويق الرقمي وكيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق"، مجلة التنمية الاقتصادية، م (4) ع (2)، 2019.

مقالات علمية:

1- بحشاشي رابح، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للدول النامية دراسة حالة الجزائر"، الملتقى الوطني الافتراضي، ديناميكيات أسعار الصرف على استدامة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، 2021.

2-روابح عبد الباقي،" الإصلاح المصرفي في ظل التعديل الهيكلي"، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وافاق جامعة 8ماي 1945 قالمة 6نوفمبر 2017.

3-ناجي محمد خليفة حسن، "الاشراف والحوكمة في البنوك"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق في إطار حوكمة الشركات، 2005.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1- بن صالح كريمة ، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنمية الكفاءات البشرية في البنوك دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس: كلية العلوم الاقتصادية، 2019.

2-بوصبع فاطمة، التعديلات الجديدة لقانون النقد والقرض الجديد بنك الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية2011/2010.

3- تواتي نبيلة، شردود خديجة، السوق النقدي دراسة تطبيقية لسوق النقدي بين البنوك الجزائرية، مذكرة ليسانس غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص مالية 2010-2011.

4- جودي ريمة، بن رجدال ايمان، إدارة المخاطر البنكية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ليسانس غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية فرع إدارة الاعمال 2006/2005.

5- زواوة محمد يعقوب واخرون، إشكالية أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية حالة بنك الجزائر، مذكرة ليسانس غير منشورة، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية.

6- زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،2009.

7- عزوز عبلة، طلباتي نزيهة، مساهمة الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة على البنوك، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، جامعة احمد دراية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ادرار، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،2021.

8-كندة حليمة، لوناسي لحسن، إدارة مخاطر العمليات البنكية وفق مقررات بازل دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية ا تخصص نقدي، 2022.

9-معتوق صابر، متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، دراسة استشرافية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية، 2017.

10- معروف هشام، مزهود عبد المجيد، واقع اصلاح النظام البنكي في الجزائر، مذكرة ليسانس غير منشورة، جامعة الجزائر: المدرسة العليا للتجارة، 2012.

المواقع الالكترونية:

1- "تاريخ مواقع بنك الجزائر"، في https://www.bank-of-algeria.dz

2- "صندوق التنمية الزراعية"، في WWW.ADf-GOV.SA

3-"مركز التميز للأمن السيبراني"، في https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/risk-management/cyber-security-centre-of-excellence-1

4-"نظرة عامة على السياسة النقدية"، https://www.bank-of-algeria.dz

5-دردر نصيرة، "سبل تفعيل السوق النقدي في الجزائر"، في https://www.asjp.cerist.dz/en/article/42995

6-الصيرفة الإسلامية، في https://www.cpabank.dz

7- طاهر محسن منصور الغالبي، "استخدام إطار تحليل ماكينزي 7 Sلمعالجة إشكالية تنفيذ الاستراتيجية المرتبطة بالموارد البشرية بحث تطبيقي في مديرية مجاري محافظة البصرة، فيhttps://www.iasj.net

8-عبد القادر شارف،" البنوك الشاملة والادوار الجديدة في ظل العولمة المصرفية مع الإشارة لحالة الجزائر"، في https://www.asjp.cerist.dz

9-عن بنك الجزائر"، فيhttps://www.bank-of-algeria.dz/ar/

ب) -مراجع باللغات الأجنبية:

الوثائق الرسمية:

1-CADBURY, the aspects of corporate governance financial reporting, London: committee Financial, 1993.

2- Lebanon, United Nations, Economic and social commission for western Asia, towards and Arab governance index, July 2021.

الكتب:

1-Abdelkrim Naas, Le système bancaire algérien de la décolonisation a l'économie de marche, France : Maisonneuve et Larose, 2003.

2-Henni Van Grevning, Sonja Brajovic, Analyse et gestion du risque bancaire un cadre de référence pour l'évaluation de la gouvernance d'entreprise et du risque financier, Paris : ESKA, 2004.

3-Hilde Dames and others, Digital finance/ La finance numérique, Belgium: Cahiers Aedbf/ fvbfr, 2015.

4-Jean Philippe Timsrt, Stratégie digitale et techniques pour créer de la valeur, Paris : Vuibert, 2018

5- Mokhtar Lakehal, Le grand livre de l'économie contemporaine et des principaux faits de société, FRANCE : groupe Eyrolles2012.

6- Pascal Delorme, Jilani Djellali, la transformation digital saisir les opportunités du numérique pour l'entreprise, Paris : DUNAD, 2015.

7- Pierre Yves Gomes, La gouvernance d'entreprise, Paris : ITICIS, ,2018.

القواميس والمعاجم:

1- Dictionnaire de l'économie A. Z LAROUSSE, Piere Bezbakh, Sophie Gheradik France : LE MONDE, 2000

2- LEXIQUE DE GESTION ET DE MANAGEMENT, Alain-Charles Martinet, Ahmed Silem, France Dunode 8eme édition, 2010.

3- Lexique de gestion, A. C. Martinet ،A. Silem France Dalloz، 6eme édition, 2003.

المواقع الالكترونية:

1- " Understanding the Banking System" https://www.studysmarter.co.uk/explanations/macroeconomics/financial-sector/banking/

2- Franklin Allen, Elena Carletti "The Roles of Banks in Financial Systems", in https://academic.oup.com

3-La banque à quoi ça sert, https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/marches-financiers/acteurs-de-la-finance/banque/la-banque-a-quoi-ca-sert/

4-Michael E.Porter, What is strategy?

https://hbr.org/1996/11/what-is-strategy.com

Abstract:

In the global economic and financial systems, the banking system occupies a vital center characterized by permanent dynamism and in light of economic globalization, which is consider as a form of globalization whose principle is freedom and the integration of world markets into one market to facilitate the movement of goods and capital without barriers or restrictions, the competitiveness of banks has increased, which has forced them to improve the quality of production and reduction of the cost.

The actors of the banking system are determined to include all entities and individuals interacting in it, such as banks in their entire forms (commercial, central, specialized), the government as it works to regulate the money market according to specific monetary policies and the regulations of regulatory bodies that guarantee the stability of the system, employees responsible for managing daily services.

To embody the importance of regulating the banking sector in protecting consumers from illegal practices providing safe services, regulating liquidity, enhancing transparency, and encouraging financial dealings and investment.

The study as whole addressed the effectiveness of the regulatory texts for the banking sector at the level of practical reality.

In the first chapter, it dealt with the ALGERIAN BANKING SYSTEM by studying the history, its process, its effects, and performance according to scientific indicators.

While the second chapter was devoted to discussing strategies for developing the banking sector in ALGERIA according to three axes: banking governance, banking risk management, and digital banking transformation.

The third chapter was concerned with a field study to the ALGERIAN POPULAR CREDIT BANK as a sample of Algerian banks by analysing its activity in accordance with regulatory frameworks in effect in the period extending from 2022 until May 2024.

Keywords: banks/ regulatory texts/ monetary market/ monetary policy .

الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة أسئلة خاصة بالمقابلة المقننة مع رئيس قسم بنك القرض الشعبي الجزائري السيد "**فتاكة عبد الهادي**"

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

استمارة معلومات للمشاركة في الجانب التطبيقي لمذكرة ماستر مهني الموسومة ب:
"المنظومة البنكية الجزائرية بين النصوص التنظيمية والواقع العملي دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري".

اسم المؤسسة: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA
تاريخ إيداع الاستمارة: 2024/03/27
تاريخ استلام الأجوبة: 2024/05/30

1: المعلومات الشخصية

اللقب: فتاكة F.ETTAIKA
الاسم: أحمد الهادي AHMED EL HADI
الرتبة "المسمى الوظيفي": رئيس قسم Chef de Département
عنوان البريد الالكتروني: Aetelhadi@yahoo.fr

2: أسئلة حول منهجية إدارة المخاطر البنكية في بنك القرض الشعبي الجزائري

Questions sur la méthodologie de gestion des risques bancaires à la banque CPA

- **ماهي الخطوات التي يقوم بها بنك القرض الشعبي الجزائري لتقييم المخاطر الائتمانية؟**

Quelles mesures la banque CPA prend-elle pour évaluer les risques de crédit ?

Voir Annexe 01

- ماهي استراتيجية بنك القرض الشعبي الجزائري في إدارة مخاطر السوق المحتملة؟ Quelle est la stratégie de la banque CPA dans la gestion des risques potentiels de marche ?

Voir Annexe 2

- ما هو دور إدارة المخاطر التشغيلية في بنك القرض الشعبي الجزائري؟ Quel est le rôle de la gestion des risques opérationnels a la banque CPA ?

ANNEXE 05

Rôle de la Direction du Risques opérationnels

-Identifier et évaluer les risques opérationnels auxquels la Banque est exposée.

- Elaborer et mettre en place des dispositifs de contrôle afin de réduire les risques encourus et veiller à leur correcte application.

- Réaliser une identification documentée des risques opérationnels, notamment sur la base de la cartographie des risques opérationnels.

- Contribuer, en relation avec les structures métiers concernées, à la mise en place des mesures correctrices et des plans d'actions afin de réduire les risques opérationnels et d'éviter la répétition des anomalies ou dysfonctionnements, constatés lors des contrôles permanents et veiller à leur suivi.

- Promouvoir la culture « Risque » auprès de l'ensemble du personnel de la Banque.

- Développer les compétences techniques de la filière « Risque » et encourager les meilleures pratiques en matière de contrôle.

- Veiller à l'adaptation des ressources de la Direction aux missions qui lui sont confiées et aux risques à couvrir.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ما هي استراتيجية بنك القرض الشعبي الجزائري لإدارة مخاطر الامتثال والمخاطر التنظيمية؟

Quelle est la stratégie de la banque CPA en matière de gestion des risques de conformité et règlementaires ?

.....

.....

.....Voir Annexe 04.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

القرض الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Algérie
008

السيد:
Chef de Département Centrale des Risques
FETTAKA Ahmed ElHadi

الطالبة: بن حمودة نبية

ANNEXE 04

Gestion de Risques de conformité

- Evaluer les risques de non-conformité auxquels sont exposées les entités de la Banque et contribuer à leur maîtrise par la mise en place des moyens et contrôles nécessaires, notamment la cartographie des risques ainsi que les tableaux de bord de mesure et d'alerte.

- Vérifier l'adéquation des procédures internes aux dispositions législatives

- Veiller à ce que les déclarations à caractère réglementaire soient élaborées et transmises dans les délais par les structures concernées sans avoir à en valider le contenu.

- Définir les procédures permettant de prévenir et de gérer les conflits d'intérêts et d'assurer la déontologie professionnelle au sein de la Banque à travers l'établissement de notes internes clarifiant les politiques de déontologie et de bonne conduite.

- Assister et conseiller les structures de la Banque en matière de conformité des opérations et des procédures bancaires, de législation, de réglementation et de pratiques professionnelles en vigueur.

-Contribuer à la définition et à la réalisation des actions de sensibilisation et de formation en matière de conformité.

- Mettre en place un dispositif de suivi et de prise en charge des éventuels dysfonctionnements constatés dans la mise en œuvre des obligations de conformité.

.....

.....

Voir Annexe 05

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ما هي الأدوات التي يستعملها بنك القرض الشعبي الجزائري لتقييم مخاطر السيولة وادارتها؟

Quels outils la banque CPA utilise pour évaluer et gérer les risques de liquidité ?

.....

.....

Voir Annexe 03

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- كيف تسير إدارة المخاطرة البنكية لبنك القرض الشعبي الجزائري مخاطر السمعة المحتملة؟

comment se déroule la gestion des risques bancaires de la banque CPA au regard des risques potentiels de réputation ?

ANNEXE 01

Dispositif de mesure et de surveillance des risques de crédit

Le dispositif de gestion du risque de crédit mis en place par la banque concerne la gestion en amont (techniques de gestion du risque avant l'octroi du crédit) et en aval (techniques de suivi du risque crédit après distribution pour assurer le bon déroulement du recouvrement des échéances), qu'il y a lieu désormais de le renforcer par des techniques plus avancées et plus efficaces qui permettent une meilleure maîtrise du risque et un gain de temps appréciable.

1. Description du dispositif de gestion en amont :

Le dispositif mis en place par la banque dans ce sens est essentiellement basé sur :

a) Dispositif de consultation de la Centrale des risques.

B) Dispositif d'encadrement du crédit

c) Un dispositif de délégation de pouvoir et de limite des côtes de crédit

d) Un dispositif de collecte d'information et d'analyse financière

e) Un dispositif de gestion des garanties

2. Dispositif de gestion et de suivi du risque crédit en aval :

a) Un dispositif de suivi des engagements

b) Un dispositif d'alerte de tombée d'échéances

c) Un dispositif veille impayés :

d) *Un dispositif de contrôle des dépassements :*

e) Un dispositif de classement et de provisionnement des créances

الملحق 02: تطبيق نموذج ماكنزي على خدمة بنك عن بعد ببنك القرض الشعبي الجزائري تحت اشراف ملحقة المديرية العامة السيدة "**دومر نصيرة**"

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تطبيق نموذج ماكينزي على بنك القرض الشعبي الجزائري

خدمة "بنك عن بعد"

الجانب التطبيقي لمذكرة ماستر مهني الموسومة ب: "المنظومة البنكية الجزائرية بين النصوص التنظيمية والواقع العملي دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري".

اسم المؤسسة: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

تاريخ المصادقة على النموذج:

تاريخ تطبيق النموذج:

1: المعلومات الشخصية للمشرف على العمل التطبيقي لنموذج ماكينزي

اللقب: دومر محجوبة بلبح

الاسم: نصيرة

الرتبة "المسمى الوظيفي": ملحقة بالمديرية العامة

عنوان البريد الالكتروني: doumernadia@yahoo.fr

الطالبة:

المشرف على تطبيق النموذج:
DOUMER Nassira
029
Attachée de Direction Générale

2: تطبيق نموذج ماكنزي في "خدمة البنك عن بعد" ببنك القرض الشعبي الجزائري

1- تحليل القيم المشتركة للقائمين على خدمات "بنك عن بعد" ببنك القرض الشعبي الجزائري:

✓ القيم الأساسية لخدمة بنك عن بعد:

تطوير الخدمة، تقليل التكلفة، جودة الخدمة
تلبية أحدث التقنيات التكنولوجيا

✓ الكلمات الثلاثة التي تدقق وصف خدمة بنك عن بعد:

الكفاءة، الفاعلية، الجودة

2- مراجعة العناصر الصلبة للجهة المسؤولة عن خدمة بنك عن بعد:

✓ ما هو نوع التسلسل الهرمي الذي تتبعه الجهة المسؤولة عن خدمة "بنك عن بعد":

الهيكل القيادي لخدمة بنك عن بعد يكون بشكل الكوعة في حالة الاجتماعات العادية بسبب الموظفين وفي الحالات المهمة يلزم الذهاب إلى رأس الهرم.

✓ ما هي نوعية القرارات الخاصة بتنظيم خدمة "بنك عن بعد":

قرارات تتناسب مع البيئة الداخلية والخارجية
بالإضافة إلى أحيانا القيمية

✓ ما هي الاستراتيجية العامة لخدمة "بنك عن بعد" في تحقيق أهدافها:

تقلل الهيئة المحلية لتسيير خدمة بنك عن بعد
وفق خطة زمنية تحقق تسعين حالة لتطوير
جهاز الخدمات وفق اجتماعات الموظفين وفق
معايير البنك المعروفة اجتماعاتهم وفق ما يتم
التبرعة من الوسائط الاجتماعية.

3- تقييم العناصر اللينة لخدمة "بنك عن بعد" ببنك القرض الشعبي الجزائري:

✓ اهم المهارات التي تميز الموظفين القائمين على خدمة "بنك عن بعد":

التواصل، التحليل، الإدارة،
التفاعل والامتثال

✓ نقاط القوة التي تميز خدمة "بنك عن بعد" على غيرها:

الاقتراب من الكمال، التجسيدات الواعية للعمل،
تزعة التجسيد البنكية، تسهيل الوصول،
الحفاظ على الخصوصية

الملحق 03: تطبيق نموذج camelsعلى بنك القرض الشعبي الجزائري تحت اشراف السيد "**عادل عبد الدايم**"

. Plan stratégique

Les différentes structures devront élaborer chaque année un plan d'actions opérationnel visant à définir un plan permettant d'atteindre les objectifs stratégiques fixés dans ce plan :

- Fixer l'ensemble des objectifs de chaque structure annuellement en lien avec la stratégie globale de la Banque ;
- Décliner les orientations stratégiques, en identifiant les actions, les objectifs spécifiques, les échéances et les ressources nécessaires ;
- Veiller à ce que les plans d'actions des structures convergent vers les objectifs et les orientations stratégiques de la Banque ;
- Communiquer régulièrement sur les avancées de la stratégie, en informant les collaborateurs des objectifs de la Banque ;
- Assurer une révision de la stratégie pour répondre aux nouveaux défis et opportunités du marché et actualiser les objectifs selon les évolutions et les fluctuations futures du marché.

Gestion des ressources humaines

Le renforcement de l'adéquation des ressources humaines avec les priorités stratégiques et la formation permanente du personnel pour lui permettre de conduire les changements techniques et organisationnels de la Banque :

- L'extension du périmètre d'opérabilité du SIRH et d'exploitabilité de l'ensemble des modules non couverts au plan fonctionnel et opérationnel (en cours) ;

La refonte du répertoire des métiers bancaires et de la classification des emplois (en cours) ;

- Réalisation du plan de succession à moyen terme (en cours) ;
- La mise en place d'un dispositif de Gestion des Emplois et des compétences (GPEC) (en cours) ;
- La révision du système de rémunération et de motivation du personnel qui sera adossé aux performances individuelles et collectives (en cours) ;
- Modernisation de la gestion de carrière en mettant à profit la nouvelle version HRA-suite 9 (en cours) ;
- L'intégration du digital dans la fonction et des processus RH, permettant l'amélioration de l'interaction avec les autres domaines et métiers de la Banque et le changement des informations en temps réel;
- Le renforcement et l'amélioration du dispositif actuel d'assistance sociale et de couverture médicale ;
- Le recrutement d'un cabinet d'expertise RH pour l'élaboration du schéma directeur de management de la RH ;
- La mise en place de tableaux de Bord de gestion RH par compartiment;
- La conception et mise en place des programmes de formation internes inhérents aux projets de développement du système d'information, des nouveaux produits et services monétiques, de la finance islamique;
- La conception et la mise en place de programmes de formation internes visant l'acquisition des fondamentaux bancaires pratiques et spécifiques à la Banque, le perfectionnement et la mise à niveau des capacités professionnelles du personnel et la mise à niveau des capacités techniques et professionnelles du personnel d'encadrement, évoluant dans les structures centrales et les structures d'exploitation ;
- La conception et la mise en place de programmes de formation internes de base couvrant l'ensemble des compartiments d'activité agences ;

- Une augmentation des produits bancaires de 3% par rapport à 2020, et une augmentation des charges bancaires de 63%.
- - La Banque a clôturé l'exercice 2022 avec un Produit Net Bancaire de l'ordre de 70 148 millions DA, en repli de 16% par rapport à 2020, et de 13.9% par rapport à l'exercice écoulé.
- - Ce niveau de résultat est dû essentiellement à la baisse des engagements et des revenus d'intérêts y relatifs suite à l'opération de rachat des crédits syndiqués détenus sur des entreprises publiques par le Trésor Public, ainsi qu'à la hausse des frais financiers liés aux opérations de refinancement (PSR) de 139% et des ressources rémunérées de 13%.
- - Une augmentation du résultat net après impôt sur la période 2020-2022 de 82%, et un taux de réalisation de l'objectif de 90%.
- - La rentabilité financière (ROE) est en hausse, elle s'établit à 13,64 % en 2022 contre 11,73% en 2021 et 8,15% en 2020. A son tour, le rendement des actifs (ROA) s'inscrit sur une tendance haussière passant de 0,77% à fin 2020, à 0,98% en 2021 et à 1,11% à fin 2022.
- - Une hausse significative de la marge nette d'intermédiation de l'ordre de 2,51 points de pourcentage est enregistrée au 31/12/2022, s'établissant à 2,31%, contre 0,20% à fin 2021.

  - Amélioration du coût du risque crédit qui est passé de 3,21% en 2021 à 0,96% à fin 2022
  - Une augmentation du cout des ressources de 25%, passant de 1.54% à fin 2020 à 1.93% à fin 2022.
  - Une baisse de 7% du rendement des emplois par rapport à 2020, avec l'enregistrement d'une hausse de 2% en 2022 par rapport à l'exercice écoulé.

TAUX DE REALISATION DES OBJECTIFS DU PLAN STRATEGIQUE EN MATIERE DE PERFORMANCE FINANCIERE

Indicateur (million DA)	2020	2021	2022	Taux
Total Bilan	2 689 134	3 115 801	3 366 973	120%
Produit Net Bancaire	83 648	81 542	70 149	76%
Résultat Net	20 603	30 441	37 500	90%
Rendement des fonds propres (ROE) (%)	8,15%	11,73%	13,64%	92%
Rendement des actifs (ROA) (%)	0,77%	0,98%	1,11%	74%
Coûts des ressources (%)	1,54%	1,78%	1,93%	134%
Rendement des emplois (%)	6,44%	5,90%	6,02%	101%
Coût du risque (%)	1,57%	3,21%	0,96%	108%

• L'engagement des projets d'optimisation de la production informatique et de sécurité des activités ;
• La mise en place d'une instance de gouvernance du SI au niveau de la Banque.

Les risques et sécurité financière

- A fin 2022, le portefeuille de la Banque ne referme aucun engagement (détenu sur un même bénéficiaire) clientèle supérieure à la norme réglementaire requise par les prescriptions prudentielles (25% des fonds propres réglementaires) ;

- Seulement trois (03) relations dépassent le seuil de 10% des fonds propres réglementaires de la Banque (grands risques), prévu par le règlement Banque d'Algérie 14-02 (article 02) ;

- Quant aux engagements nets par signature donnés au titre des opérations d'importation, ils représentent, à fin 2022, près de 12,67% des fonds propres réglementaires de la Banque et restent très en dessous du seuil fixé par l'Instruction Banque d'Algérie N° 02-15 du 22 juillet 2015 (le niveau des engagements ne doit à aucun moment dépasser une (1) fois les fonds propres réglementaires) ;

- Le ratio de solvabilité s'établit à 18,27% à fin 2022. Ce dernier reste au-dessus de la norme requise par le Règlement sus indiqué, soit 9,5% ;

- Le ratio de liquidité à court terme (LCR), passe de 1,59 (159,00%) en 2021 à 1,64 (163,8%) en 2022 dépassant ainsi le seuil minimum fixé par les exigences réglementaires en vigueur (100%). S'agissant du coefficient des fonds propres et des ressources permanentes (NSFR), ce dernier est l'ordre de 59,76%, soit un taux avoisinant du seuil réglementaire requis de 60%.

- L'absence de tout incident significatif portant sur les risques de non-conformité.

Indicateur	2020	2021	2022	Taux de réalisation
Nombre d'engagements > 25% des FPR 0 0	1	0	0	100%
Nombre d'engagements > 10% des FPR	7	4	3	50%
Ratio de solvabilité (%)	15,21%	18,34%	18,27%	115%
Ratio de liquidité LCR (%)	0,51	1,59	1,64	298%
Ratio des fonds propres et des ressources permanentes (NSFR) (%)	48,41%	64,97%	59,76%	102%

En matière de performances financières et résultats - Une augmentation de 25% de du total Bilan de la Banque, pour s'établir à fin 2022 à plus de 3 367 milliards DA, atteignant un taux de réalisation de l'objectif retenu dans le Plan stratégique de 120%.

d'une structure qui veille aux respects de ses standards par la Banque : processus, opérations, infrastructures, personnel… ;

Maitrise des risques

- Mettre en place une politique des risques ;
- Être en permanence en conformité en matière des ratios prudentiels et ce notamment par le renforcement des fonds propres, l'amélioration de la qualité du portefeuille de la Banque, amélioration de la maitrise des risques ;
- Développer une base de données contenant l'ensemble des informations quantitatives (différents ratios financiers extraits à partir des états financiers) et qualitatives de l'ensemble des emprunteurs de la Banque ;
- Finaliser le projet de fixation de limites sectorielles en matière de risque de crédit ;
- Mettre en œuvre des outils de contrôle et de suivi des dépassements (autorisations de crédits) devant s'assurer du respect par les structures d'exploitation (agences et Groupe d'Exploitation) des limites de délégations de crédits ;
- Adapter et réévaluer le système de notation interne mis à la disposition de la Banque et préparer son éventuelle implémentation au sein des structures ;
- La Banque s'oriente vers une tarification comportementale en matière de pricing des crédits ; • Veiller au suivi des garanties recueillies par la Banque ;
- Mettre en place le Plan de Continuité et de reprise d'Activité pour assurer la résilience des opérations en cas de crises au plus tard à fin 2024 (site de repli, site de secours informatique (Core Banking, solutions utilisées par la Banque …) ;
- Améliorer le processus de détection et de collecte des incidents de risque opérationnel ;

Modernisation du système d'information

Les actions réalisées portent sur le renforcement de l'infrastructure informatique et télécoms, la mise à niveau du Système d'Information, l'implémentation de solutions technologiques et la couverture fonctionnelle des besoins (finance islamique, segment de la PME, gestion des opérations de marché, etc…) ainsi que des besoins fonctionnels actuels.

- Mise en place d'une solution de gestion électronique des documents et courriers (GED) (en cours) ;
- La réalisation des travaux d'audit du Système d'Information (SI) avec l'accompagnement d'un cabinet conseil ;
- La consolidation et de virtualisation des serveurs ;
- L'acquisition et déploiement de solutions de supervision des actifs et de sécurité informatique ;
- Le lancement des différents marchés de renouvellement et de modernisation des équipements informatiques ;
- L'extension, sécurisation et maintien en condition opérationnelle du réseau intranet ;
- L'élaboration d'un Plan de Continuité de l'Activité (en cours) ;

critères prédéfinis : conception écoresponsable en utilisant des matériaux durables, collecte des eaux de pluies et de climatisation, intégration des espaces verts, solutions énergétique efficaces ;

• La Banque s'est engagée à respecter et protéger l'environnement en intégrant notamment, dans ses procédures des actions visant à rationaliser et minimiser les déchets et les consommations notamment par la récupération et le recyclage et la généraliser sur l'ensemble des structures de la Banque en menant des actions de formation et de sensibilisation au profit du personnel de la Banque ;

• Le CPA doit adopter des mesures pour économiser l'énergie dans ses différents sièges voire même ses opérations. Cela pourrait inclure l'installation des interrupteurs sensibles aux mouvements et à la lumière, l'utilisation de systèmes de climatisation et de chauffage de consommation faible en énergie ...

• Intégrer l'énergie solaire au niveau des différents sièges de la Banque qui pourraient être équipées de panneaux solaires ;

• Mettre en place des solutions de recyclage au sein des structures de la Banque commençant par le tri sélectif des déchets qui doit être adopté dans les différentes structures de la Banque notamment les agences ;

• La Banque est engagée à encourager et financer les projets de développement durable. Pour ce faire, il y a lieu de proposer des produits adaptés à ce type de financement (conditions de Banque préférentielles ...) ;

• Contribuer activement au développement durable en intégrant des considérations environnementales, sociales et de gouvernance dans nos opérations et en soutenant des projets durables ;

• Etant une Banque citoyenne et solidaire, le CPA s'engage à recruter des personnes aux besoins spécifiques ;

• Adapter les structures de la Banque pour les personnes aux besoins spécifiques afin de garantir l'accessibilité ;

• Accélérer les travaux relatifs à la réalisation du nouveau siège social de la Banque en respectant les valeurs de la Banque en termes de protection de l'environnement.

Renforcement du mode de gouvernance de la Banque

• Finaliser le projet relatif à la refonte organisationnelle de la Banque ;

• Réorganiser les différents comités créés au sein de la Banque et les scinder en trois catégories :

♣ Les comités spécialisés issus du Conseil d'Administration (Comité d'audit, Comité des Risques, Comité des Ressources Humaines et Comité d'éthique) ;

♣ Les Comités opérationnels notamment le comité exécutif, le comité de crédit, le comité ALCO ... ;

♣ Le Comité indépendant qui est le Comité de contrôle Charaïque.

• La vision stratégique de la Banque s'inscrit dans le respect des normes et des standards de protection de l'environnement, sociaux et de bonne gouvernance. La Banque doit se doter

• La constitution d'un corps de tuteurs de formation de proximité pour les actions d'adaptation aux postes de travail notamment pour les nouvelles recrues ;
• La poursuite de la formation diplômante auprès des organismes agréés.

les ressources humaines de la Banque ;

• Consolidation des programmes de formation et de développement pour notre personnel, favorisant ainsi une culture d'excellence, de collaboration et d'éthique professionnelle ;
• Mettre à jour le plan de formation selon les besoins des structures ainsi que selon les nouvelles technologies ;
• Mettre en place des instruments d'organisation et d'évaluation pédagogique des formations internes ;
• Renforcer le développement des compétences ;
• Mettre en place un dispositif de Gestion des Emplois et des compétences (GPEC) ;
• Mettre en place des procédures de gestion de la formation interne pour la gestion des modalités d'inscription, de suivi de la formation, d'évaluation de la formation et de contrôle ;
• Mise en place d'un barème de rémunération des prestations pédagogiques réalisées par les formateurs occasionnels contractuels internes ;
• Mettre en place un système de rémunération et de motivation du personnel qui sera adossé aux performances individuelles et collectives ;
• Le renforcement de l'adéquation des ressources humaines avec les priorités stratégiques notamment en matière notamment en matière d'expression de besoins de recrutement et de formation ;
• Veiller à la stabilité du climat social ;
• Poursuivre les travaux relatifs à l'examen de la situation socioprofessionnelle du personnel de la Banque et travers le renforcement et l'actualisation des différents dispositifs mis en place ainsi que les mesures prises qui traduisent l'application de sa stratégie ;
• Le renforcement des prestations sociales, en matière d'assurance prévoyance et santé

Gouvernance et Efficacité Opérationnelle Responsabilité Environnementale et sociétale

• Intégrer les pratiques responsables (critères environnementaux, sociaux et de bonne gouvernance) dans les opérations de la Banque, en soutenant des initiatives sociales et environnementales ; • La digitalisation des processus et opérations de la Banque ; • Mettre en place des produits visant à étendre l'accès aux services financiers aux populations sous-bancarisées et aux régions éloignées ;

Améliorer l'expérience des collaborateurs de la Banque notamment à travers un environnement adapté et moderne (outils de gestion efficaces, versions récentes de Microsoft …) permettant un gain en productivité et en efficacité ;
• Pour démontrer l'engagement de la Banque envers la responsabilité environnementale, il est nécessaire de mettre en place d'ici la fin de l'année 2027 d'agences vertes répondant à des